الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الأول

العلاقات السعودية - القطرية : بين التعاون والتصادم

(2014 – 1971)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

الطالبة روان كنعان

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد ملّي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتورة ليلى نقولا	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور إيليا إيليا	أستاذ مساعد	عضواً

2017

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة ، وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

إهداء

إلى من أوصاني ربي بهما خيرا وكانت دعواتهما لي في السر والعلن خير زاد

والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي وأولادي رهام وغنى وحسن الذين تحملوا العناء معي

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء

أخويّ لؤي وعلاء

وأختيّ رفيف ورنيم

وإلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل

المقدّمة

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، والدائرة الخليجية تعتبر من أهم دوائر السياسة الخارجية للسعودية، وذلك لأسباب عدة، أهمها أواصر القربى، والارتباط التاريخي، والجوار الجغرافي الذي يجمع المملكة بدول الخليج العربية إلى جانب تماثل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة فيها.

وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها، ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة، وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم الأزمات والصراعات التي تحيط بالمنطقة، وتؤثّر عليها بأشكال عدة، ونتيجة للعديد من الأحداث والتطورات، قام تكتل تعاوني بين هذه الدول، كان من نتائجه:

- قيام هيئات عدة مختلفة للتنسيق والتعاون بين هذه الدول في المجالات الإقتصادية والإجتماعية منذ بداية السبعينيات.

- تأسيس "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في أيار 1981م.

- إبرام الإتفاقية الإقتصادية الموحدة في تشرين الأول 1981م.

- إنشاء قوات خليجية موحدة "درع الجزيرة" بداية العام 1985م.

واضطلعت السعودية بدورالزعامة للإمارات الخليجية الصغيرة منذ حصول هذه الدول على استقلالها، وارتكزت في دورها هذا على ما تمتلكه من عناصرالقوة، ما تفتقر إليه جاراتها، ولا سيما أن السعودية كانت أقدم دولة من ناحية التأسيس. وأعطى الإنسحاب البريطاني من الخليج المزيد من القوة للدور السعودي، حيث رافق هذا الإنسحاب زيادة في الوجود الأميركي الذي عمل على ملء الفراغ تحسباً من امتداد النفوذ السوفياتي إلى المنطقة الأغنى بموارد النفط. وقد ترتب على النفاذ الأميركي تزايد العلاقة ما بين الولايات المتحدة والسعودية التي أضحت مرتكزاً استراتيجياً في تطبيق السياسة الأميركية بالتشارك مع إيران فترة حكم الشاه، وهذا ما تم التعبير عنه بسياسة الدعامتين. وإزاء هذا التطور في العلاقة الأميركية ـ السعودية باتت دول الخليج العربية الصغرى منسحبة تدريجياً باتجاه الدخول تحت العباءة السعودية، ولا سيما أن التطورات الإقليمية مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية قد جعلت من هذه الهيمنة الإقليمية السعودية على صنع القرار الخليجي واضحة للعيان، تأكيداً لهيمنتها وحفاظاً على الوجود السياسي لهذه الدول تجاه تطورات الحرب، والخوف من امتداد الثورة الإسلامية في إيران إلى بلدانها. ومع نشوء مجلس التعاون الخليجي عام 1981م اتخذ الدور السعودي في إدارة التفاعلات الخليجية طابعاً مؤسساتياً.

وأمام هذه الحقائق كان الكثيرمن المحللين ينظرون إلى علاقة السعودية بدول الخليج العربية الصغرى على أنها علاقة التابع بالمتبوع، بيد أن هناك تمايزاً واضحاً بين الدول الخليجية، يكاد يصل في بعض الأحيان إلى حد الصراع الكامن.

فقطر تلك الدولة التي لا تتعدى مساحتها أكثر من 11 ألف كم^2 ولا يتجاوز عدد سكانها الاصليين الربع مليون نسمة، راحت ومنذ وصول الامير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى الحكم في حزيران 1995م تنتهج سياسة خارجية تسعى للخروج من دائرة التأثير السعودي، او الانفلات من الدوران حول القطب الذي تتزعمه الرياض. وأول ما تجلى هذا الخروج كان في الاعتراض الذي عبّرت عنه الدوحة ضد تسمية احد السعوديين لتولي رئاسة مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية التي عقدت في مسقط، في كانون الأول/ ديسمبر عام 1995م.

وأشرف النظام السياسي القطري على إنشاء قناة الجزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1996م، التي أصبحت الصوت الآخر الذي تستطيع من خلاله الدوحة انتقاد سياسات الدول الاخرى، وخصوصاً الإقليمية والمعارضة لسياسة قطر الخارجية.

ومن أجل الدخول كلاعب سياسي يتقدم كل القوى الإقليمية الاخرى في قضايا المنطقة راحت قطر تلعب دور دولة لفك الاشتباك في نزاعات إقليمية من خلال مبدأ الوساطة، وذلك باستضافة مؤتمرات لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء في عدة قضايا إقليمية، ومن ثم تحوّل دورها لتصبح الدولة الفاعلة صاحبة الدور الهام في مختلف الشؤون العربية.

لقد بدت قطر أنها تؤدي هذه الادوار كنوع من التنافس غير المعلن مع السعودية، اذ كان مألوفاً ان يكون للسعودية أدوارٌ سياسية واقتصادية وثقافية ودينية تؤديها، فهي تقدم نفسها كحامية وراعية للمقدسات الدينية الإسلامية، وتحتوي على اكبر احتياطي مكتشف من النفط، وتمتلك قوة مالية كبيرة، وذات نفوذ معترف به لدى كثير من الدول. ولطالما استخدمت السعودية نفوذها المستند الى تلك الحقائق لحل مشاكل كثيرة حصلت في دول عربية وإسلامية. وحتى عهد قريب كان اللقاء الثلاثي السعودي ـ السوري ـ المصري يشكل أداة الضبط والتوجيه للعلاقات العربية ـ العربية، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي كان من المسلّم به الدور الريادي للسعودية.

وبرغم اهمية التراكمات المستفزة التي حصلت خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة قيام قطر بأدوار كانت تقوم بها السعودية تقليدياً، إلا ان الخلافات بين السعودية وقطر لم تظهر بشكل جليّ إلا بعد اندلاع الحراك العربي.

فقطر لم تخشَ الربيع العربي أو تنظر إليه كتهديد كما هي الحال مع السعودية، إذ شكل هذا الربيع بالنسبة إليها فرصة للقيام بدور قيادي أكبر في المنطقة، لذلك منذ العام 2011م لم تقف قطر الى جانب الحركات الشعبية العربية فقط، انما قبل كل شيء قدمت دعماً كبيراً لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المشابهة، وقد نما نفوذ قطر بعد وصول هذه الجماعات الى السلطة في تونس ومصر. وكانت نتيجة هذا المسارالمستقل الذي اتبعته قطر توترالعلاقات بينها وبين السعودية.

إن تشابك العلاقات السعودية ـ القطرية وموقع الدولتين في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى عبر التاريخ، ووجود أكبر مخزون للنفط في تلك المنطقة، بالإضافة الى أهمية أمن الخليج، كل ذلك جعل

من الدولتين موضوعاً لدراسة العلاقات بينهما، كما إن عدم توافر دراسات كافية تتناول هذا الموضوع دفعنا إلى محاولة توفير دراسة عنه.

بناءً على ما تقدّم تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن طبيعة العلاقات السعودية ـ القطرية في الفترة الزمنية الواقعة بين العامين (1971 – 2014)، بالإضافة إلى إبراز أهم العوامل والظروف التي أثّرت على مسيرة العلاقات بين الدولتين. وتبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية من العام 1971م لأنه العام الذي أصبحت فيه قطر دولة مستقلة وذات سيادة كاملة تدير شؤونها الخارجية وعلاقاتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء.

وتبرز أهمية هذه الدراسة لأسباب عديدة، أبرزها انعكاس طبيعة العلاقات السعودية ـ القطرية على الواقع العربي، وقد ظهر هذا الأمر بشكل جلي أثناء الربيع العربي، فطبيعة هذه العلاقات سواء أكانت تقارباً أو تباعداً، انعكست على المسار السياسي والأمني في كلّ من اليمن وليبيا ومصر وسوريا. كما تستمد الدراسة أهميتها من أن البلدين يتمتعان بموقع استراتيجي مميز، وبالمصادر البترولية، ما أكسب الدولتين أهمية كبيرة على المستوى الإقليمي، وبالتالي فإن دراسة العلاقات بينهما تكتسب أهمية خاصة، وهذا ما جعلها جديرة بالاهتمام والبحث.

وللوصول إلى فهم حقيقي للعلاقات بين السعودية وقطر سوف تعالج الدراسة الإشكالية التالية :

البعض يعتقد أن العلاقات السعودية ـ القطرية مصيرها التصادم لأسباب تتعلق بالتنافس على النفوذ الإقليمي وتحديات الربيع العربي، أما البعض الآخر فيرى أن هذه العلاقات محتومة بالتعاون لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية وأمنية، فإلى أي مدى تتأرجح العلاقات السعودية – القطرية بين التعاون والتصادم؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها، وأبرزها الآتي:

- ما هي المحدِّدات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية؟
- كيف تطورت العلاقات بين السعودية وقطر، وما هي الظروف التي ساهمت في تعاون الدولتين؟
- ما هي العوامل التي أثّرت في العلاقات السعودية ـ القطرية وأدت إلى تباعد البلدين؟
- لماذا وصلت العلاقات إلى حدّ الصدام المسلّح غير المباشر؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي أتاح دراسة تاريخ كلّ من السعودية وقطر، بالإضافة إلى تتبّع الجذور التاريخية للعلاقات السعودية ـ القطرية. كما اعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للوصول إلى الفهم الحقيقي والواقعي للعلاقات السعودية ـ القطرية، وتحليل هذه العلاقات لبيان ماهيتها.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الرسالة إلى قسمين:

1 – الفصل الأول: نشأة الدولتين وتطور العلاقات حتى بداية التسعينيات

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول الإطار النظري للدراسة ونشأة السعودية بدءاً بالدولة السعودية الأولى، وصولاً إلى الدولة السعودية الثالثة، ويتناول نشأة قطر بدءاً من وصول آل ثاني إلى الحكم، وصولاً إلى خروج قطر من مشروع الإتحاد التّساعي، ومن ثم حصولها على الإستقلال، كما يتناول المحددات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية التي تتراوح بين محدّدات تاريخية وجغرافية واقتصادية ودينية وأمنية. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فيتناول تطور العلاقات السعودية ـ القطرية حتى التسعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال دراسة المواقف السياسية لكلّ من السعودية وقطر تجاه أهم القضايا ذات العلاقة بالبلدين، وأثرها على العلاقات بينهما، سواء أكانت قضايا تتعلق بالبلدين أو بأحدهما، كقضية الحدود السعودية ـ القطرية، أو قضية اتحاد إمارات الخليج، أو قضية النزاع القطري ـ البحريني، أو قضايا تتعلق بالخليج ككلّ، كمجلس التعاون الخليجي، واندلاع الثورة الإسلامية في إيران، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وغزو العراق للكويت.

2 – الفصل الثاني: ظروف التباعد وتحولّه إلى صِدام

يعالج هذا الفصل في المبحث الأول نمو الدور القطري منذ التسعينيات من القرن العشرين، والمقوّمات التي اعتمد عليها هذا الدور، بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها المملكة العربية السعودية لمواجهة النفوذ القطري. في حين يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل أثر الربيع العربي على العلاقات السعودية ـ القطرية مع دراسة الأزمة السورية كحالة توضح وصول العلاقات بين البلدين إلى حدّ الصدام المسلح غير المباشر، كما يتناول مستقبل العلاقات السعودية ـ القطرية.

وتستعرض الخاتمة نتائج البحث وخلاصة ما تم التوصل إليه.

وللوصول إلى الحقائق الصحيحة والدقيقة والمستندة إلى أدلة وبراهين واقعية وعلمية، تم الإعتماد على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع العلمية التي تناولت السعودية وقطر، وقد تنوعت بين مراجع عربية وأخرى أجنبية، وبين مصادر ورقية وأخرى إلكترونية من مواقع متخصصة.

وقد واجهتني بعض الصعوبات عند إعداد هذا البحث، أبرزها عدم وجود مرجع، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، يتطرق الى مثل هذا الموضوع، ما حتّم اللجوء إلى عدد كبير من المعلومات وجمعها ومقاطعتها مع بعضها بعضاً للوصول إلى ما توصلنا إليه.

ويبقى أخيراً أن أشير إلى أن ما قمت به ليس جهداً فردياً، إذ لم يكن ليصل هذا البحث إلى ما وصل إليه لولا التوفيق الإلهي أولاً، ثمّ ملاحظات وتوجيهات أستاذنا القدير الدكتور أحمد ملّي الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، ولم يبخل عليَّ برعايته وحُسن توجيهه، ولولا عائلتي التي وقفت بجانبي طوال فترة إعداد البحث، وكان هذا على حساب قضاء الوقت معها، وأخصّ بذلك زوجي وأولادي.

الفصل الأول: نشأة الدولتين وتطور العلاقات حتى بداية التسعينيات

يتداخل تاريخ المملكة العربية السعودية تداخلاً وثيقاً مع تطور حركة دينية في القرن الثامن عشر هي الحركة الوهابية التي دخلت منذ أربعينيات ذلك القرن في علاقة اندماجية مع أسرة آل سعود، حيث اعتمدت الدولة السعودية على شرعيتها الدينية التي أسبغها عليها العلماء الدينيون الوهابيون. وفي المقابل استفادت الوهابية، ومعها ممثلوها من رجال الدين، من تحالفها مع الدولة الناشئة، وهذا ما أعطاها فرصة فرض رؤيتها للمجتمع الإسلامي بواسطة كلّ ما وفرته لها الدولة من وسائل قمعية بحوزتها. وتبيّن أن هذا التحالف كان عاملاً أساسياً بالنسبة إلى بقاء الشريكين السياسي، وإعادة بروزهما بعد تدمير أول دولتين سعوديتين، حتى إنهما حافظا عليه حتى يومنا هذا [1].

أمّا قطر فيبدأ تاريخها الحديث مع هجرة مجموعة من القبائل العربية من جزيرة العرب وغيرها، واستقرارها في شبه جزيرة قطر، وتجمّعها في ظل زعامة واحدة وقوية لأسرة آل ثاني. وقد خاضت هذه القبائل صراعاً مع القوى المحلية لكي يبرز كيانها كإمارة منذ أواسط القرن التاسع عشر، فضلاً عن العلاقات أو الصراعات التي خاضتها مع القوى الخارجية الموجودة في المنطقة كالدولة العثمانية وبريطانيا [2].

وترتبط المملكة العربية السعودية وقطر بعلاقات تعود جذورها إلى تاريخ نشأة كلّ من الدولتين، وقد تطورت هذه العلاقات في ظل الظروف التي مرت بها المنطقة.

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، ونشأة كلّ من الدولة السعودية ودولة قطر، بالإضافة إلى المرتكزات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية، وذلك في المبحث الاول، أما المبحث الثاني فيتناول تطور العلاقات بين السعودية وقطر حتى التسعينيات من القرن العشرين.

---

(1) G. Steinberg,**"The Wahhabi Ulama and the Saudi State: 1745 to the present"**, In: **Saudi Arabia in the Balance**, Editors: Paul Aarts & Gerd Nonneman, Hurst& Co., London, 2005, p12.

(2) أحمد الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، ط1، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999، ص 61.

المبحث الأول: ظروف النشأة والمحدّدات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة والمراحل التاريخية لقيام السعودية وقطر

أولاً: السياسة الخارجية للدول الصغيرة ودور المهيمن الإقليمي

أ – السياسة الخارجية للدول الصغيرة

انطلقت أغلب الدراسات التي عالجت السايكولوجية السياسية للدول الصغيرة من مسلّمة تقليدية قامت على أساس أن الدول الصغرى التي تدرك التفاوت في قدراتها بالمقارنة مع الدول الأكبر منها حجما يدفعها حتما، انطلاقا من الدوافع التي يؤسسها هذا الإدراك، إلى تكييف سلوكها السياسي الخارجي وفق مقتضيات الجغرافية السياسية وحقائق موازين القوى من أجل عدم الوقوع تحت طائلة التهديد والحفاظ على وجودها الجيوسياسي على أساس أن هذه الدول الصغرى معنية باستراتيجية البقاء (survival).

فالمدرسة الواقعية على سبيل المثال تنظر إلى النظام الدولي بوصفه نظاما فوضويا لا توجد فيه سلطة مركزية أعلى من سلطات الدول نفسها، وهذا النظام تسوده مشاعر من عدم الثقة والتنافسية الشديدة بين الدول والرغبة في تعظيم الأمن على حساب الفاعلين الآخرين، وعليه تكون الدول مدفوعة بسلوكيات تعظيم مصالحها وزيادة قوتها من أجل تحقيق الشعور بالأمن، وهي تعتمد على مواردها الذاتية وإمكاناتها من أجل الحفاظ على استقرار كيانها، وهو ما يضطرها لاتباع جملة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف مثل الوقوف على الحياد، أو الدخول في تحالفات أو القبول بالتبعية[3]، وعليه فالواقعيون مأخوذون بفكرة أن الدول تتحرك على الصعيد الإقليمي والعالمي من أجل الحفاظ على وجودها وضمان أمنها، وعلى هذا الأساس لا يكون أمام الدول الصغرى من خيار في ظل نظام دولي فوضوي مسكون بفكرة زيادة القوة وتعظيم الأمن سوى الإنحياز إلى دولة قوية أو مجموعة من الدول لحماية نفسها من دول قوية أخرى، أو تحالف من الدول[4].

وترى المدرسة الواقعية أن الدول الصغيرة وبسبب ضعف إمكاناتها وقدراتها تعتبر دولاً مستهلكة للقوة، وتتخذ دائماً سياسات دفاعية[5]، مما يجعل دورها في السياسة الدولية موضوعا وهدفاً لسياسات الدول الأقوى منها، وأنه بالإمكان اعتبار الدول الصغيرة متفرجا يعمل وفقا لاستجابته لأفعال الآخرين وليس ممثّلاً يؤدي دوراً، وعلى ذلك لا تعدو كونها أداة بيد القوى المسيطرة التي تدير العلاقات الدولية. ويذكر جورج

---

(3) K. Waltz, **"Structural Realism after the Cold War"**, International Security, Vol. 25, No. 1, MIT Press for the Belfer Center for Science and International Affairs, United States, 2000, pp 5-41.

(4) R. Kevlihan, **Small states in the International System: What theories of international relations have to say**, Kimmage Development Studies Centre, Ireland, 2014, p 2.

(5) **New Directions in the Study of Foreign Policy**, Editors: C. Herman; J. Rosenau; C. Kegley, Allen & Unwin, Boston, 1987, p 421.

شوارنزنبرغر (باحث في مجال القانون الدولي وسياسات القوة) " أن الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية، إنها تمتلك فقط وجوداً سياسياً"[6].

وفي معرض توصيف وتحديد ماهية المعايير التي يمكن الإعتماد عليها في إطلاق وصف الدول الصغرى أو الدول المجهرية على وحدات سياسية معينة دون غيرها، تنوع الأدب التنظيري في هذا المجال وتوزع باتجاهين:

الإتجاه التنظيري الأول، وقد انطلق في محاجّته الفكرية والعملية من واقع الحقائق المادية الملموسة والقابلة للقياس والمقارنة، وهي حقائق تتسم بها الدولة الصغيرة وتميزها عن غيرها من الدول المتوسطة الحجم أو الكبيرة، وهذه أشبه بالقيود التي تحدّ من قدرة الدول الصغرى في أن تعمل بفاعلية وتنافسية في الشؤون الدولية، ولعل من أكثر المعايير التي اعتمدها هذا الإتجاه في توصيف المفهومين كان المساحة الجغرافية وعدد السكان، فضلاً عن حجم الناتج المحلي. وقد درجت أكثر الكتابات التي تناولت دراسة الدول المجهرية على التعويل على العدد البشري في تقرير ما إذا كانت الدولة صغيرة أم لا، رغم أن عملية المقارنة قدمت صورة مضلّلة عن هذه التوصيفات لأنها لم تستقم مع جميع الدول المشمولة بالدراسة، فقد اتضح أن هناك دولاً قد تتساوى في المساحة الجغرافية، إلا أنها مختلفة في الحجم السكاني، أو أن ثمة دولاً صغرى يفوق ناتجها القومي السنوي دولاً أكبر منها مساحة بكثير. إن (هونغ كونغ) تعد وفق المساحة الفيزيائية دولة مجهرية، لكنها تحتوي على كثافة سكانية كبيرة[7]، كذلك من الممكن أن تختلف المساحات الجغرافية بين الدول الصغرى، ولكنها تتماثل في حجمها السكاني، فـ (ناميبيا) تعد أكبر من (أستونيا) بـ (18) مرة لكنهما يتماثلان في الحجم السكاني[8].

لم يكن التماثل في الكثافة السكانية برغم التساوي في المساحة الجغرافية أو اختلاف التوافق التوازني ما بين المساحة والكثافة البشرية هي المعضلة الوحيدة التي واجهت الباحثين في توصيف الدول الصغرى والمجهرية، بل برزت أيضاً معضلة عدم الإنسجام ما بين المساحة أو الكثافة السكانية من جهة، والناتج الإقتصادي السنوي من جهة أخرى، ما بين مجموع هذه الدول، مثال ذلك أن دراسة أجراها (علي ناصر) من (المالديف) بعنوان " دبلوماسية الدول الصغيرة " تطرقت لمعالجة عدد من الدول وفق الحجم السكاني من أجل بناء قدر من السمات المتشابهة، إلا أنه في النهاية استثنى (قطر وقبرص وبروني) على اعتبار أن

---

(6) علي محمد سعيد، **الإطار الدولي للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث**، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، بغداد، 1989، ص 12.

(7) **Politics, Security and Development in Small States**, Editors: C. Clarke & A. Payne, Allen & Unwin, London, 1987, p 9.

(8) D. Ott, **Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development**, Garland, New York, 2000, p 16.

التطور الإقتصادي في هذه الدول أكثر من بقية الدول النامية، وأن سياستها الخارجية أكثر انتظاماً[9]، ولهذا لم يكن أيضاً هذا الإتجاه، الناتج القومي، صارماً في تحديد ما هو المقصود بالدولة الصغيرة.

ولكن برغم هذه المعضلات المعيارية بخصوص تحديد ماهية الدول الصغرى إلا أن هذا لم يكن حائلاً دون ظهور محاولات لبعض المنظمات والتجمعات الدولية الرامية لوضع مقاييس متفق عليها لتوصيف هذه الدول، وكانت الأمانة العامة للكومنولث (Commonwealth Secretariat) والبنك الدولي قد اتفقا على أن الدولة التي يقل عدد سكانها عن (1,5) مليون نسمة تعد دولة مجهرية[10].

أما الإتجاه التظيري في دراسة هذه النوعية من الدول فقد أبدى تركيزاً واضحاً على تحليل نمطية العلاقات السياسية لهذه الدول بالقوى الأكبر منها مساحة وقدرة، وكان هناك ميل شديد نحو القبول بفكرة أن الدول الصغرى تبحث عن علاقة تبعية تربطها بالدول الكبرى ولا سيما إن كانت واقعة وسط دول أكبر منها وتستشعر التهديد الأمني. ومنذ السبعينيات من القرن العشرين، ومع تزايد أعداد الدول الصغيرة في المجتمع الدولي بات الأدب السياسي ينظر إلى الدول الصغيرة باعتبارها حاملة لمجموعة من التوجهات التي تمثل نتيجة منطقية لكونها دولاً صغيرة، الأمر الذي عزز الفكرة بأن هذا الإتجاه التنظيري ينظر إلى النتيجة أو المظاهر السياسية التي تكشف عنها بعض الدول، وفي ضوء هذه المظاهر يمكن وصفها بأنها دول صغيرة، ومن هذه التوجهات[11]:

1- مستوى منخفض من المشاركة في الشؤون العالمية.

2- استخدام أدوات السياسة الخارجية الدبلوماسية والإقتصادية بدلاً من العسكرية.

3- التأكيد على القواعد الدولية والقانون الدولي وغير ذلك من المثل الأخلاقية.

4- الإنضمام إلى المنظمات الدولية.

5- تجنب الدخول في صراعات مع الآخرين.

6- اتخاذ مواقف حيادية .

7- الإعتماد على الدول الكبرى لحماية نفسها.

---

(9) A. Naseer Mohamed, **The Diplomacy of Micro - States**, Discussion Papers in Diplomacy, Clingendael, Netherlands, 2010, p 1.

(10) Secretariat Commonwealth, **A Future for small States: Overcoming Vulnerability**, Secretariat Commonwealth, London, 1997, p 9.

(11) **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior**, Editor: J. Hey, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2003, p 5.

إن هذا التوجه في تحليل الدول الصغيرة ركز أكثر شيء على خاصية المساحة الجغرافية بوصفها القيد الأكثر تأثيراً، فوجود مساحة محدودة الحجم معناه أن عدد السكان، فضلاً عن الموارد سيكون محدوداً، ومن ثم ستميل الدول ذات الحجم الجغرافي الصغير إلى صياغة سياستها وسلوكها الخارجي بما يتماشى مع مقولات المدرسة الواقعية التي أشرنا إليها سابقاً، بمعنى أن الدول الصغيرة تدرك ضعف إمكاناتها عن مواجهة أخطار وتحديات خارجية، خصوصاً إن كانت محاطة بدول أكبر منها مساحة مما يدفعها إلى محاولة الحفاظ على أمنها وحماية مصالحها عن طريق الإرتباط بدول خارجية أكثر قوة أو على الأقل تبني سياسات حيادية تقلص من مستوى تفاعلها في الشؤون الإقليمية والدولية إلى أقصى حد[12].

ومع القبول بوجود كلا الإتجاهين في دراسة الدول الصغرى إلا أن هذا لا يعني أن الدول الصغيرة عديمة التأثير في الشؤون الدولية، فقد استقر التحليل المنطقي على أن الدول الصغرى مع صغر مساحتها الجغرافية وقلة عدد سكانها إلا أنه بإمكانها تعويض مظاهر الخلل هذه في قوّتها من خلال تعظيم إمكانات القوة الأخرى[13].

بكلمة أخرى، إن سيادة هذه الإتجاهات التنظيرية التي أخذت تفسر سلوكيات الدول الصغرى على أنها سلوكيات تابعة وخاضعة للقوى الإقليمية والقوى الدولية لم يكن حائلاً دون ظهور اتجاه بدأ يعطي أهمية للتأثير الذي يمكن أن تمارسه الدولة الصغيرة في علاقتها مع قوى أكبر منها إذا ما أحسنت هذه الدولة استغلال مقوّمات وعناصر القوة التي تمتلكها مثل الأهمية الاستراتيجية لموقعها، أو حاجة الدول الأكبر منها لمواردها الإقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت بعض نماذج العلاقة التي تجمع دولتين (دولة صغيرة مع دولة كبيرة) تكون موضوعاً تطبيقياً لشرح وتفسير سلوكيات التأثير المتبادل، أو التأثير الذي يمكن أن تحققه دولة صغيرة تجاه دولة كبيرة في إطار تحالف أمني – عسكري مثل العلاقة السياسية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة[14]، وكانت ظروف الحرب الباردة وحاجة كل قطب دولي لكسب المزيد من الدول إلى صفّه في مواجهة القطب الآخر فرصة للدول الصغيرة لأن تحقق بعض التأثير في السياسة العالمية، خصوصاً إن كان موقعها الجغرافي يوفّر، لأحد الأقطاب الدولية، مميّزات وتفوّقاً في الصراع والتنافس مع القطب الآخر، كما كانت الحال مع أهمية جزيرة كوبا بالنسبة للإتحاد السوفياتي[15].

---

(12) M. East, **Size and Foreign Policy Behavior: ATest of Two Models**, World Politics, Volume 25, Number 4, Cambridge University Press, United Kingdom, July 1973, pp 556 – 576.

(13) D. Ott, **Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development**, op. cit., p 14 -15.

(14) R. Keohane, **The Big Influence of Small Allies**, Foreign Policy, Number 2, 1971, pp 161 – 182.

(15) W. Wilcox, **The Influence of Small States in a Changing World**, Annals of the American Academy of political and Social Science, Volume 372, 1976, pp 80 – 92.

وكانت أنيت بيكر فوكس (باحثة في العلاقات الدولية الأميركية) قد تحدثت في كتابها " قوة الدول الصغيرة: الدبلوماسية في الحرب العالمية الثانية " عن تأثير الدول الصغيرة، وقد أشارت في مقدّمتها إلى أن "القدرة على استخدام العنف لا تحدّد وحدها سير السياسة العالمية، ويمكن ملاحظة محدّدات أخرى وبوضوح استثنائي في دبلوماسية القوى الصغيرة التي كانت تكافح لوقف الحرب العالمية الثانية"[16].

ب – دور المهيمن الإقليمي

يقضي مفهوم " الهيمنة " وجود دافع سلوكي متأصل في الدول يدفع نحو الكفاح من أجل اكتساب القوة على خصومها، وتتوق في أن تصبح مهيمنة. وعندما تحقق الدولة هذه المكانة الرفيعة، فإنها تصبح قوة محافظة على الوضع القائم بسبب هيمنتها على النظام إقليمياً كان أو عالمياً أو شبه عالمي. ومن ثم، فإن الهيمنة من وجهة نظر المدرسة الواقعية الهجومية، هي وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جدياً أن تقاتل ضدّها. من حيث الجوهر، الهيمنة هي القوة المركزية أو المحورية في النظام، وبالتالي يتفاعل باقي الأطراف حولها، يتأثّرون بسياستها ويأخذون بعين الإعتبار مصالحها عندما يصنعون القرارات في سياساتهم الخارجية. ويستشهد الواقعيون بتاريخ العلاقات الدولية على مصداقية تحليلاتهم، من ذلك أن المملكة المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر مثلاً، كانت تسمّى في بعض الأحيان بالقوة المهيمنة، لأنه كان هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوروبا في نفس الفترة – النمسا وفرنسا وروسيا وبروسيا – ولم تسيطر عليها المملكة المتحدة بطريقة ذات معنى، وإنما كانت أقوى منها. وخلال تلك الفترة، كانت تعتبر المملكة المتحدة فرنسا تهديداً جدياً لميزان القوى، وهذا يؤكد حقيقة أن أوروبا كانت في القرن التاسع عشر متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية. كما تعني الهيمنة السيطرة على النظام الدولي، التي تفسّر عادة بأنها العالم ككل. لكن من ناحية أخرى، من الممكن تطبيق مفهوم النظام بشكل ضيّق واستخدامه لتفسير مناطق معينة مثل أوروبا وجنوب شرق آسيا وأميركا الشمالية ومنطقة الخليج أو الشرق الأوسط. لذلك يمكن التمييز بين الهيمنة الكونية (Global Hegemons)، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على العالم ككل، والهيمنة الإقليمية (Regional Hegemons)، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على مناطق جغرافية معينة[17].

والدول التي تحقّق الهيمنة الإقليمية، تبحث عن منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من أن تضاعف عملها، بمعنى آخر لا تريد الدولة التي لها هيمنة إقليمية أن يكون لها أقران أو منافسون في منطقتها أو في مناطق أخرى. لذلك لعبت الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، دوراً رئيسياً في منع التوسع الإمبريالي الياباني وألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي من كسب الهيمنة الإقليمية خلال النصف الأول من القرن العشرين . كما

---

(16) A. Fox, **The Power of Small States Diplomacy in World War II**, University of Chicago Press, Chicago, 1959, p 8.

(17) J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, W. W. Norton & Company, New York, 2003, p 40 – 41.

تحاول الدولة المهيمنة إقليمياً التحقّق من طموح الهيمنة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن سيطرة القوة العظمى الخصم على منطقتها ستكسبها على وجه الخصوص قوة يمكن أن تسبب بواسطتها مشكلة لها. هناك خيار آخر أقل سوءاً للقوة المهيمنة إقليمياً، وهو أن يكون هناك على الأقل قوّتان عُظميان مع بعضهما البعض في المناطق الأخرى، وبالتالي ستجبران على تركيز الإهتمام على بعضهما البعض، عوضاً عن الإهتمام بالدولة المهيمنة البعيدة عنهما[18].

ثانيا: المأزق الأمني

يعتبر مصطلح المعضلة أو المأزق الأمني من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية، وهو مصطلح جديد نسبياً، صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي جون هرتز في كتابه "الواقعية السياسية والمثالية السياسية" عام 1950م، إضافة إلى المؤرّخ البريطاني هربرت باترفيلد في كتابه "التاريخ والعلاقات الإنسانية"، والذي أشار إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز). ووصف كلا المؤلفين أن المعضلة الأمنية هي " حالة مأساة "، وفي هذا الصدد فإن المعضلة تحدث من طرفين كلاهما لا رغبة له في إلحاق الضرر بالآخر أو أذيته، لكن بنهاية المطاف تقودهما إلى قيام حرب بينهما[19]. ومنذ عام عام 1950 قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية، ومن أشهرهمُ روبرتْ جرفيس، تشَارلز فلاَزْر، بارِي بوزانْ، سِتيوارت كوفمَان، ديفيد لاك و دونالد روتشايْلد...

ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميّزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية. وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم عن المعسكر الواقعي، فإنه ليس مقتصراً على هذا الفكر، فمثلاً ألكسَندر ِويْندت (أحد مؤسسي النظرية البنائية الإجتماعية في العلاقات الدولية) يستخدمه في كتاباته البنيوية، كما ظهر أيضاً في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية، وأغلب استعمالاته الحالية تتنوّع بتنوّع مواضيع الخلافات.

استناداً إلى روبرت جرفيس (عالم سياسي أميركي) فإن الدول عند مواجهتها للتهديدات الخارجية قد تنتهج أحد النموذجين التاليين [20]:

النموذج الردعي (deterrance model) أو النموذج اللّولبي (spiral model) والفرق بين النموذجين يتركز حول نيّات الخصوم. في النموذج الردعي نيّات الخصوم تكون شريرة، وفقط من خلال ردع الخصوم، صنّاع القرار يمكنهم حماية أمن دولتهم، ومن ثم فإن الردع هو الحل الجوهري للتعامل مع الخصوم، لأن أية إشارة عن الضعف قد يستغلها الطرف الآخر.

---

(18) J. Mearsheimer, op. cit. loc. cit.

(19) A. Collins, "**state-induced security dilemma maintaining the tragedy**", Cooperation and Conflict, Volume 39, Number 1, Sage Publication, Denmark, 2004, p 27.

(20) Ibid. p 30.

في المقابل نجد النموذج اللّولبي يشّدد على الحالة التي يسلك ويقود بها رجال الدولة علاقات دولهم، وهذا الخوف من شأنه أن يقود كلّ الدول إلى كسب المزيد فالمزيد من الأسلحة، والذي بدوره سيخلق سباقاً نحو التسلّح، وهذا هو جوهر المعضلة الأمنية.

فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة - في هذا الوضع - مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تامّ من دول عدوانية أخرى محتملة، ومن ثم عليها اكتساب وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية، لكن عند تكديسها لوسائل الدفاع عن النفس، فإن هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين، الذين بدورهم يقومون بمضاعفة تسليحهم، وبذلك فهم ينقصون من مستوى أمن الدولة السابقة(21).

بتعبير آخر المعضلة الأمنية تشير إلى الحالة التي تكون عليها دولتان أو أكثر مجرورتين إلى صراع وربما إلى حرب بسبب اهتماماتهم الأمنية، بحيث تكون دولتان أو أكثر كل واحدة تشعر باللاأمن تجاه الدولة الأخرى، على الرغم من أن هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات بينهم، لكن بما أن كل دولة تتصرف عسكرياً ودبلوماسياً لتجعل من نفسها أكثر أمناً، نجد أن الدول الأخرى تفسّر تصرفاتها هذه بأنها تهديدات، وهو ما يؤدّي إلى تصاعد التوتر الّذي يمكن أن يؤدي للحرب.

وتعتبر كتابات جون هرتز و هربرت باترفيلد أن المأزق الأمني يتصاعد من خلال التفاعلات الداخلية المعقدة بين العوامل الثلاثة(22):

- العنف الفطري أو المتأصل والتدمير المحتمل للقدرات العسكرية.
- الطبيعة والمحتوى الفوضوي للنظام العالمي - السياسات الذاتية والمصلحية .
- انطلاقاً من هذه التفاعلات يميّز الواقعيون بين نوعين من المعضلة الأمنية الدولية:

1 - نموذج النظام المحفّز(system–induced security dilemma):

هذا النوع مستوحى من النظرة الأرثوذكسية للمعضلة الأمنية، ويركّز على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وعلى انعدام الثقة بين صنّاع القرار، ومن ثم الشعور بالخوف والشك حول نيّات الطرف الآخر. ويركّز هذا الشكل على الاستفهام حول طبيعة نيّات الخصوم، هل الأطراف المتورطة ذات نيّا حميدة أو شرّيرة(23).

2 – نموذج الدولة المحفّزة (state-induced security dilemma):

---

(21) J. cotter, **cultural security dilemma and ethnic conflict in in Georgia**, The Journal of Conflict Studies, Volume 19, Number 1, 1999, p 2.

(22) A. Collins, op. cit., pp 29 - 31.

(23) Ibid. p 30.

هذا الصنف يعتبر تحدّياً للمفهوم الأرثوذكسي للمعضلة الأمنية... ففي المعضلة الأمنية الأولى (system–induced) المعضلة الأمنية هي نتاج الشكوك المتبادلة بين أطراف النظام الدولي الفوضوي والأطراف التي لا تريد تغيير الوضع القائم، وإنما تبحث عن الأمن. أما هذا الصنف فيتطلب وجود دولة تصحيحية أو دولة ثورية لتغيير الوضع القائم، ومن البداية تبحث عن تحقيق هدف يتطلّب من الدولة المستهدفة التنازل عن بعض مصادر القوة الهامة (الإقليم، السيادة) ومن ثم فإن هذه الدولة الثورية تصبح خائفة من دول الوضع القائم، ولتحقيق أهدافها التوسعية تبدأ في تطوير قدراتها العسكرية الهجومية بغرض الإخضاع أو التخويف، وعندما تجد مقاومة يحدث هناك سباق للتسلح، وكل من هذه الدول الثورية وخصومها يريد التأكيد بأن لديه القدرة على تحقيق أهدافه. لذلك يعتقد كل طرف بأن في إمكانه أخذ الأفضلية واللجوء إلى حرب وقائية أو حرب توسعية بغية خلق منطقة عازلة(24).

وحسب روبرت جرفيس هناك جملة من المتغيرات بإمكانها تسهيل أو تكثيف حدة المعضلة الأمنية، تعرف بـ: " توازن هجوم / دفاع " و " المفاضلة هجوم / دفاع ". الأول يعكس ما إذا كان هذا الإقليم من السهل عليه الدفاع أو الهجوم، ففي حالة ما إذا كان هذا الإقليم من السهل عليه الدفاع أكثر من الهجوم، يصبح الأمن والإستقرار أكثر وجوداً، كما وتحس الدول بأنها أقلّ عرضة للتهديد، وبذلك تقلّ حدّة المعضلة الأمنية، والعكس في حالة كان من السهل عليه الهجوم أكثر من الدفاع. أما الثاني فيعكس كم هو من السهل التمييز ما بين الأسلحة والسياسات الدفاعية عن الهجومية، فجرفيس يسلّم على أنه إذا كان " التفريق هجوم / دفاع " على درجة عالية، فإنه سيتم التخلص من حالة عدم اليقين – وبذلك المعضلة الأمنية – على نحو أكثر فعالية(25).

ثالثا: نشأة السعودية وقطر

أ – الدولة السعودية الأولى

يعود تاريخ المملكة العربية السعودية إلى القرن الثامن عشر عندما قام محمد بن سعود بإبرام اتفاق مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب عام 1744م. كان محمد بن سعود حاكم بلدة صغيرة في وسط الجزيرة العربية (نجد) اسمها الدرعية، تقع على مشارف مدينة الرياض اليوم، ولم يكد حكمه يمتد إلى ما وراء واحات النخيل الواقعة على مقربة من بلدته. إذ لم يكن هناك تحالف قبلي يدعم أي توسع أبعد من المستوطنة، ولا كان هناك فائض من الثروة يتيح لمحمد بن سعود أن يحشد قوة مقاتلة لغزو المستوطنات الأخرى، والمستوطنة نفسها لم يكن لديها قوة بشرية كافية للشروع في غزو مستوطنات أو ديار قبلية اخرى (26). هذا

---

(24) A. Collins, op. cit., pp 30 - 32.

(25) R. Jervis, **Cooperation Under the Security Dilemma**, World Politics, Volume 30, Issue 2, Johns Hopkins University Press, U.S.A, 1978, pp 187 – 205.

(26) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ط2، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار الساقي، بيروت، 2005، ص 24 – 25.

الوضع بدأ يتغير مع تبني آل سعود للحركة الوهابية التي ارتبطت بالشيخ محمد بن عبد الوهاب.

كان محمد بن عبد الوهاب ينتمي إلى بني تميم، وهم قبيلة حضرية نجدية كان أفرادها يقطنون عدة واحات في نجد. وكانت أسرته أنجبت العديد من علماء الدين، ولكنها لم تكن متميزة بثروتها. سار محمد بن عبد الوهاب على خطى أجداده فسافر إلى المدينة والبصرة والأحساء لمتابعة تعليمه الديني، ثم عاد إلى العينية (تقع شمالي غربي الرياض) حيث كان والده قاضياً للتبشير برسالة جديدة. دعا محمد بن عبد الوهاب إلى التوحيد ونبذ كل أشكال الوساطة بين الله والمؤمنين، والإلتزام بدفع الزكاة وفرض الإستجابة للدعوة إلى الجهاد ضد من لا يطيعون هذه المبادئ. كما حرص على تطهير الإسلام مما وصفه بالبدع وتطبيق تأويل متزمّت للشريعة، وكلاهما كان يتطلّب دعم سلطة سياسية. وكان يعدّ من مظاهر البدع عبادة القدّيسين وزيارة أضرحة الأولياء وتقديم النذور لهم. وطرح محمد بن عبد الوهاب آراءً دينية تتعلق بالعديد من القضايا العملية، والأهم أصرّ على دفع الزكاة، وأعلن أن الخشوع للأولياء والأشجار وغيرها من الأشياء يؤدي إلى الكفر والزندقة[27].

استقبل الحاكم السعودي محمد بن عبد الوهاب الذي طرد من العينية، ووافق على دعم مطالبه بالجهاد ضد غير المسلمين والمسلمين الذين لا يتفق إسلامهم مع تعاليم الدين الجديد. وبالمقابل نال الأمير السعودي إعترافاً بكونه القائد السياسي للمسلمين. لقد تبنى محمد بن سعود رسالة دينية تعد بفرصة للتعويض عن حدود حكمه، وبتحديد أكبر، فإن محمد بن عبد الوهاب وعده بالثروة في شكل زكاة وبالتوسع تحت رعايته الدينية[28].

هكذا أعد التحالف التاريخي الذي أبرم بين حاكم الدرعية والشيخ الوهابي، المسرح لظهور إمارة دينية في وسط الجزيرة العربية، ومن دون الوهابية كان من المستبعد للغاية أن تكتسب الدرعية وزعامتها أهمية سياسية كبيرة. ومن الأيام الأولى للتوسع السعودي الوهابي كان العنصر الحاسم فرض الطاعة لتعاليم الإسلام الوهابي بين السكان، وأدت هذه الطاعة إلى إقامة حلف شبه قبلي لغزو مزيد من المناطق. واعتمد التوسع السعودي – الوهابي أبعد من الدرعية، على تجنيد قوة مقاتلة تكون مستعدة لنشر الرسالة التي تنادي بها الحركة الوهابية وبسط الهيمنة السياسية السعودية. وكان سكان الواحات في جنوب نجد أول من دانوا بالوهابية واستجابوا لدعوتها إلى الجهاد ضد "الكفار"، وكان النجديون الحضر العمود الفقري للقوة السعودية – الوهابية. وقد اعتنق البعض الوهابية عن قناعة بينما أذعن لها البعض الآخر بدافع الخوف. وكان ينتظر من الذين قبلوا الوهابية بإرادتهم أن يبايعوا قيادتها الدينية السياسية ويبدوا ولاءهم بالموافقة على القتال من أجل قضيتها ودفع الزكاة إلى ممثّليها، وتعرّض من قاوموا لغزوات تهدد مصادر عيشهم. والأسلوب نفسه في التجنيد استخدم بين القبائل. وأخذ التبشير والغزو يتقدمان في آن. وكانت المشاركة في التوسع السعودي مغرية جداً للتحالفات القبلية لما يعد به هذا التوسع من حصة من الغنائم المتحققة من غزو سكان الواحات

---

(27) **لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب** ، تحقيق : أحمد مصطفى أبو حاكمة ، بيروت ، دار الثقافة ، 1967، ص 195.

(28) **لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، المرجع السابق، ص 32.

والقبائل الأخرى العاصية. وما كان الإكراه وحده ليضمن مستوى التوسّع الذي حققه السعوديون بانتهاء القرن الثامن عشر. فقد أبدى سكان نجد انشداداً إلى تعاليم الوهابية المتوافقة مع توجه البعض من علمائهم الدينيين، وكانت المستوطنات النجدية تتطلع أصلاً إلى إيجاد حلول لمشاكلها العملية، وأبدت وعياً دينياً سبق دعوة محمد بن عبد الوهاب. وصحيح أن دفع الزكاة بانتظام كان رمزاً للخضوع السياسي، ولكنه كان من فروض الدين أيضاً، والإحساس بهذا الواجب الديني كان ظاهراً بين سكان الواحات في جنوب نجد. كما إن مبدأ التوحيد لامس عصباً حساساً لدى المجموعات القبلية التي لم تتمكن من مقاومة إغراء الإسلام الذي دعت إليه الوهابية[29].

بالإضافة إلى وسط الجزيرة العربية، تمكنت الدولة السعودية الأولى من ضمّ من مناطق عديدة إلى سلطتها مثل الأحساء والبحرين وقطر والحجاز وعسير، وقد ساهمت أربعة عوامل في تيسير عملية التوسع. أولاً، عمل إنقسام أمراء الواحات في نجد وتزاحمهم على تمكين آل سعود من الإستفراد بهم وهزيمتهم. ثانياً، أضعفت الصراعات الداخلية بين أفراد الفئات الحاكمة في الواحات قدرتهم على المقاومة، وسمحت للغزاة باستخدام منشقّين لخدمة أهدافهم. ثالثاً، إن هجرة بعض قبائل الجزيرة العربية إلى مناطق أكثر خصوبة تحت الضغط السعودي ـ الوهابي ساعدت في تقدّم الغزو. وأخيراً، إن تبنّي سكان نجد الحضر للوهابية سلمياً كان قد وفّر دعماً على مستوى القواعد للتوسّع حتى قبل انطلاقه [30].

بيد أنّ هذا النجاح الذي حققه التحالف السعودي ـ الوهابي مثّل أيضاً بداية النهاية بالنسبة إلى الدولة السعودية الأولى. فالإستيلاء على الحجاز لا يعني فقط مهاجمة الإمبراطورية العثمانية بصورة مباشرة، ولكن أيضاً قطع أحد جذور شرعيتها كمدافع عن الحرمين الشريفين. وما زاد الطين بلّة أن الوهابيين منعوا العديد من قوافل الحجيج من إتمام مناسك الحج، الأمر الذي أضر بهيبة السلطنة العثمانية، فأمر الخليفة العثماني حاكمه في مصر، محمد علي باشا، باستعادة الحجاز وتدمير الإمارة السعودية في نجد. وفي عام 1811م اجتاحت قوات محمد علي الحجاز، وبعد سبع سنوات من الحروب، استولت على الدرعية ودمرت العاصمة السعودية، وتم نفي أغلب أفراد الأسرة الحاكمة إلى مصر، وأُرسل عبد الله بن سعود الحاكم آنذاك إلى اسطنبول حيث قُطع رأسه[31].

ب – الدولة السعودية الثانية

بالرغم من انتهاء الدولة السعودية الأولى بالمفهوم السياسي إلا أنها تركت في البلاد النجدية علامات على الطريق لظهور نفوذ آل سعود على المسرح السياسي والديني، فقد احتفظت الوهابية بجذورعميقة بين أهالي نجد، وظل المجتمع النجدي يكنّ الولاء للأسرة السعودية وينظر إليها على أنها منفّذة المشيئة الالهية على

---

(29) مضاوي الرشيد، المرجع السابق، ص ص 24 - 27.

(30) عبد الرحيم عبد الرحيم، **الدولة السعودية الأولى 1745 – 1818**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976، ص 73.

(31) G. Steinberg op. cit., p 14 – 15.

الأرض، وعلى رأس هؤلاء المؤيدين جماعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ذوو الرأي النافذ لما لهم من منزلة دينية بين أفراد المجتمع النجدي.

اغتنم تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود (جدّ الحكام السعوديين الحاليين، وأول من تولّى الحكم من فرع عبد الله بن محمد بن سعود بعد أن كان الحكم قبله من فرع عبد العزيز بن محمد بن سعود) فرصة إنسحاب القوات المصرية الجزئي من نجد عام 1824م تحت ضغط سكانها المحليين ليستولي على الرياض ويوسّع نفوذه ليشمل مناطق متعدّدة من الجزيرة العربية ومنها قطر والبحرين.

وبعد إغتيال تركي على يد أحد أقاربه عام 1834م ، أصبح نجله فيصل إمام الإمارة الوهابية الثانية (الرياض)، غير أن هذا الأخير تقوّض حكمه عندما رفض أن يدفع الأتاوات (الجزية) إلى القوات المصرية في الحجاز. فجرّد المصريون حملة إلى الرياض، وأسروه وأرسلوه إلى القاهرة وعيّنوا فرداً من آل سعود حاكماً في جنوب نجد. واستمرّ هذا الوضع إلى أن أفلح فيصل في الفرار من الأسر والعودة إلى الرياض ليدشّن زعامته الثانية. وقد تمكّن فيصل من بسط سيطرته على المناطق الوسطى في نجد، ثم بدأ العمل على استعادة المنطقة الشرقية، وفي الجنوب وصلت حدود دولته إلى صحراء الربع الخالي وشمال شرقي عسير، وقد بسط سيطرته على ساحل الخليج الفارسي وساحل عمان، أمّا من ناحية الغرب فقد تحاشى الصدام مع الأتراك، حيث لم يقم بغزوات على الحجاز، كما لم يقم بغزوات على الشام والعراق.

بعد وفاة فيصل تنافس أولاده على السلطة منافسة أثبتت ضررها على السعوديين، إذ كانت الخلافات التي نشبت بينهم السبب الأساس في إنهيار الدولة السعودية الثانية وهزيمتها أمام أسرة آل الرشيد (أمراء حائل آنذاك) (32).

ج: الدولة السعودية الثالثة

لم يأت تأسيس الدولة السعودية الثالثة بمعزل عن الصراع الدولي على تقاسم تركة الدولة العثمانية. وحينما اتجه عبد العزيز آل سعود من منفاه في الكويت إلى الرياض، كان " مدعوما بالتأييد البريطاني للتخلص من آل الرشيد، حكام نجد وحلفاء الاتراك. وقد جاءت مناصرة الحكومة البريطانية لابن سعود في إطار تاريخي وموضوعي يهدف إلى إضعاف السلطنة العثمانية، عبر إضعاف وجودها ووجود حلفائها في الأطراف، وأيضا في إطار حماية خاصرتها في جنوب العراق وبلاد الشام وتأمين الطريق في شرق السويس، الموصل الى الهند درة التاج البريطاني "(33).

كانت بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر أقوى دولة إستعمارية وراحت تسعى بعد شق قناة السويس والإستيلاء على مصر إلى السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على الجزيرة العربية كلها. وكانت

---

(32) مضاوي الرشيد، المرجع السابق، ص ص 30 - 32.

(33) نقلا عن: يوسف مكي، **"الحالة السعودية"**، في: **كيف يصنع القرار في الانظمة العربية**، تحرير: نيفين مسعد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 149.

الإمبراطورية الإستعمارية في الهند قد شدت إليها بشكل أوثق سلطنة عمان وإمارات الساحل المتصالح وقطر والبحرين، وكان قد جاء دور الكويت التي كانت رسميا تحت السيادة العثمانية.

وكان الخليج الفارسي، بالرغم من كونه من الناحية النظرية ممراً مائياً دولياً، قد أصبح عملياً بحيرة بريطانية. وكانت مهمة السياسة البريطانية في هذا الخليج هي السيطرة على طرق المواصلات البحرية وغيرها من الطرق المؤدية إلى الهند وإحلال الوئام البريطاني في الخليج، أي سيادة المصالح التجارية البريطانية وعدم السماح بدخول دول أخرى إليه.

وكان التنافس الدولي قد شمل في تلك الفترة حوض الخليج. وكانت الإمبراطورية الألمانية تبحث عن مكان لها تحت الشمس. وكانت حكومة غليوم الثاني قد أخذت تتقارب أكثر فأكثر مع حكومة السلطان العثماني وتعزز مواقعها الإقتصادية والعسكرية في الإمبراطورية العثمانية. وكانت بريطانيا تعتبر روسيا القيصرية التي تحالفت مع فرنسا منافسا خطراً أيضاً في هذه المنطقة. ونوقش في بطرسبورغ بصورة جدية مشروع الحصول على امتياز لمد سكة حديد عبر القوقاز إلى الخليج. وليس من قبيل الصدفة أن السلطات البريطانية في الهند اعتبرت زيارات السفن الحربية الروسية والفرنسية تحدياً مباشراً. هذا واشتدت التناقضات الإنكلوفرنسية بشأن مسقط التي حاول الفرنسيون في عام 1899م أن ينشئوا محطة للفحم فيها.

كما بدأ تغيير في السياسة البريطانية التقليدية إزاء السلطنة العثمانية. ففي السابق كانت لندن تسعى إلى المحافظة على وحدة تلك الإمبراطورية مؤملة في إخضاعها بالكامل واستخدامها في الصراع ضد روسيا. إلا أن مركز ثقل المصالح البريطانية في شرق البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط انتقل تدريجياً من القسطنطينية إلى مصر وبلاد الرافدين. ولعب ازدياد النفوذ الألماني في الإمبراطورية العثمانية دوراً غير ضئيل في تلك السياسة. وراح وزير خارجية بريطانيا آنذاك يتحدث عن إقتسام الإمبراطورية العثمانية، وكان المقصود أن تكون الجزيرة العربية وحوض دجلة والفرات منطقة للسيطرة البريطانية. وفي سياق هذه الخطط كانت لندن تعتبرالإحتفاظ بالسيطرة على الخليج من أكبر المهمات.

وسعت الكويت للتقليل من تبعيتها للأتراك وهي تبعية شكلية أصلاً، وأخذ شيخها محمد الصباح يتدخل على نحو نشيط في الصراع داخل الجزيرة حيث كانت إمارة جبل شمر التابعة للعثمانيين تشكل خطراً فعلياً عليه. ولذلك وفر الحماية لعبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي هرب إلى الكويت بعد هزيمته أمام آل الرشيد، واحتفظ عبد الرحمن بعلاقات مع واحات وقبائل أواسط الجزيرة فشجع الميول المناهضة للشمريين هناك. وكانت بريطانيا مشغولة البال بالخطط الألمانية التركية لاستعادة الكويت ووضعها تحت السيطرة العثمانية. وحاول الأتراك مراراً الإستيلاء على الكويت فطلب حاكمها الحماية من الإنكليز، وبالفعل وقّعت بريطانيا معاهدة حماية مع الكويت عام 1899م نصت على ضمان سلامة الكويت والتعهد بحمايتها ضد الهجمات الخارجية مقابل تعهد حاكم الكويت بعدم تقديم إمتيازات لأحد ما عدا بريطانيا[34].

---

(34) اليكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1995، ص ص 267 - 272.

وصار الإنكليز يشعرون بالقلق من إمارة حائل بوصفها تابعة للأتراك، وكان السعي لإضعاف هذه الإمارة إحدى مهمات السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية.

هكذا جاءت غزوات عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لتأسيس المملكة العربية السعودية في وقت بلغ التدخل البريطاني مستوى لا سابق له، وكانت هزيمة الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى عاملاً مساعداً في هذا التدخل. وقامت بريطانيا بدور حاسم في توسّع عبد العزيز، حيث أخلّ دعمها المالي وما كانت تقدّمه من ذخيرة وسلاح، بميزان القوى بينه وبين ابن رشيد. يضاف إلى ذلك لم تتدخّل بريطانيا في الحرب الحجازية، وتخلّت عن الشريف حسين حاكم الحجاز بعدما كانت قد وعدته بالحفاظ على سلامة مملكته. فالشريف حسين كان حليف بريطانيا، فهو ثار ضد العثمانيين وقاد الثورة العربية الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى مقابل وعود بريطانية بدولة عربية كبرى، غير أن العلاقات بينه وبين الإنجليز قد ساءت بعد أن رفض إبرام معاهدة فرساي إحتجاجاً على تسليم سوريا للفرنسيين ووضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني. وقد حاولت بريطانيا عقد معاهدة معه يحصل بمقتضاها على إعانات وعلى معاهدة عسكرية وفي المقابل يعترف بأن لها مصالح خاصة في الحجاز، لكنّ ملك الحجاز رفض توقيع المعاهدة وأكد أنه لا يمكن أن يسود فلسطين السلام ما دام العرب يتهيبون من أن الهدف الأخير للصهاينة يتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب مصالحهم القومية، وطلب الشريف حسين من بريطانيا تنفيذ الوعود التي قطعتها أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكنه لم يحصل على جواب. وعندما أعلن الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين تأزمت أكثر العلاقات بينه وبين بريطانيا التي خافت من فقدان سيطرتها على ملك الحجاز التي كانت تعتبره خصماً محتملاً يقف عائقاً دون إحكام سيطرتها الإستعمارية على الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك أثار إفتتاح قنصلية عامة سوفياتية في جدة حنق البريطانيين[35].

بالإضافة إلى هذه الظروف لعبت الحركة الوهابية دوراً كبيراً في تيسير عملية التوسّع السعودي خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. إذ كان رجال الدين النجديون "المطاوعة" كثيراً ما يصلون إلى القبائل قبل قوات عبد العزيز المغيرة، وقاموا بتيسير التوسّع السعودي بتعريف السكان بالأفكار الوهابية خصوصاً تلك القائلة بأن السلطة مشروعة أياً كانت طريقة الوصول إليها، وأن الطاعة لصاحب السلطة أياً يكن، واجبة على رعيته بأسرها، وهذه الطاعة ينبغي أن تتبدّى في الإستعداد لدفع الزكاة إليه وتلبية دعوته للجهاد. وكان المطاوعة يعاقبون من يرفض الخضوع لتعاليمهم.كما نجحت مبادئ الوهابية في تأسيس حركة الإخوان الوهابية التي شكلت العمود الفقري للمحاربين في جيش عبد العزيز بن سعود[36].

د: قطر

ظهرت قطر كوحدة سياسية مستقلة بعد توقيع اتفاقية عام 1868م مع بريطانيا التي أُعطيت قطر بموجبها شخصيتها المستقلة وتم الاعتراف بآل ثاني حكاماً لقطرحتى اليوم. هذا لا يعني أن بريطانيا صنعت قطر

---

(35) اليكسي فاسيلييف، المرجع السابق، ص 340 – 341.

(36) مضاوي الرشيد، المرجع السابق، ص ص 26 - 61.

بمفردها، فتأخر آل ثاني بالظهور عن غيرهم من حكام المنطقة لا يلغي حقيقة أنهم لعبوا دوراً رئيسياً في حماية قطر وفي إقناع القوى الخارجية بحاجة قطر إلى الاستقلال وبحاجتهم هم للحكم. وعليه لعبت عوامل خارجية وعوامل داخلية دوراً في نشوء قطر ككيان سياسي مستقل، وفي تحولها إلى محمية بريطانية عام 1916م حتى حصولها على الإستقلال في عام 1971م[37].

1– قطر وآل ثاني

في عام 1766م استقرآل خليفة بعد هجرتهم من الكويت في الساحل الغربي لقطر وقاموا بتأسيس مدينة الزبارة وجعلها مدينة مزدهرة بالتجارة. وحين استقر آل خليفة في قطر كانت الحويلة هي أكبر مكان على الساحل وكانت تخضع لسيطرة آل مسلم المتصلو النسب ببني خالد، وكان هناك الفويرط والوكرة والبدعة وهي مناطق تخضع لسيطرة قبائل أخرى. بعد أن تركزت في الزبارة وحدها تقريباً تجارة اللؤلؤ والتجارة العامة بين شرق الجزيرة العربية والهند جرت عدة محاولات لإخضاع الزبارة من قبل الحكومة الفارسية. وقد وصل التوتر في العلاقات بين الفرس والعتوب إلى حد هجوم جماعات العتوب على البحرين والاستيلاء عليها في عام 1783م[38]. بعد ذلك انتقل آل خليفة إلى البحرين واستقروا فيها وأصبح أحمد بن خليفة أول شيخ من العتوب يحكم البحرين.

بعد مغادرة آل خليفة لم تتمكن أي قوة محلية من أن تحل محلهم، وتقنياً بقي آل خليفة هم الحكام واحتفظوا بوجود لهم في الزبارة في الوقت الذي بدأ فيه نفوذ بريطانيا يزداد في الخليج، ولكن من دون فرض وصايتها بعد على قطر. ولبعض الوقت خضعت المنطقة لسيطرة عدة قبائل من دون أن تستطيع أي قبيلة فرض سيطرتها على كامل المنطقة.

حوالي عام 1847 م انتقلت أسرة آل ثاني إلى الدوحة، ولكن كانت لا تزال لا تملك نفوذاً يجعلها قادرة على إخضاع بقية القبائل في قطر. وكانت قبيلة آل ثاني قد هاجرت من بلاد نجد واستقرت أولاً في جنوب قطر ومن ثم في المنطقة المحيطة بمدينة فويرط. وبعد إنتقالهم إلى الدوحة استطاع آل ثاني توسيع وتقوية نفوذهم وذلك بفضل الروابط التي أقاموها مع القبائل الأخرى في الشمال وخصوصاً بفضل التحالف الذي أقاموه مع فيصل بن تركي أمير الدولة السعودية الثانية. وجود محمد بن ثاني في الدوحة سمح له ببناء ثروته وأصبح من أشهر تجار اللؤلؤ، وكان نفوذه كبيراً لدرجة أنه اصبح يتصرف وكأنه الحاكم الفعلي لقطر.

البداية الرسمية لأسرة آل ثاني كحكام لقطر كانت في العام 1868 م. ففي العام 1867 م أشعلت البحرين حرباً بينها وبين قطر بعد أن قامت بحبس قاسم بن محمد بن ثاني الذي أُرسل للتفاوض بشأن خلاف قبلي.

---

(37) A. J. FROMHERZ, **QATAR A MODERN HISTORY**, I. B. Tauris and Co Ltd, New York, 2012, p 41 – 42.

(38) M. Gray, **Qatar: Politics and the Challenges of Development**, LYNNE RIENNER PUBLISHERS, LONDON, 2013, p 24.

طالب محمد بن ثاني بعودة ابنه قاسم، ولكن هذا الأمر أدى إلى هجوم بحريني على قطر التي بدورها قامت بشن هجوم على البحرين. في تلك الاثناء كانت بريطانيا هي في الواقع المسيطرة على المناطق الساحلية للخليج، وكانت على استعداد لدعم النخب المحلية كحكام البحرين. في الوقت نفسه كانت قوة آل سعود تتراجع كما ظهر من خلال عدم قدرتها على حل النزاع الذي نشأ بين قطر والبحرين بعد أن طلب محمد بن ثاني وساطتهم[39].

هكذا وبعد أن شكل الهجوم تجاهلاً صارخاً لمعاهدة 1861 م التي كانت البحرين قد وقعتها مع بريطانيا والتي نصت على حماية بريطانيا للبحرين من أي هجوم قد يقع عليها من البحر في مقابل ايقاف البحرين للأعمال العدائية في البحر، وبعدما وجدت بريطانيا أنها ستفقد مكانتها كحافظة للسلام في بحر الخليج قامت بتعيين حاكم جديد للبحرين وفرضت على أطراف النزاع معاهدة 1868 م والتي تعهدت البحرين بموجبها بدفع تعويض لقطر كنتيجة لخرقها معاهدة 1861م. وقد وعد محمد بن ثاني بالعودة إلى الدوحة التي تركها بعد الهجوم الذي وقع عليها، وبألا يرتكب أي عمل عدواني في البحر، بل يحيل جميع الخلافات إلى المقيم البريطاني، وألا يساعد شيخ البحرين السابق، وأن يخضع لقرار المقيم البريطاني فيما يتعلق بأي خلاف في وجهات النظر حول مشاكل الجزية[40]. وفي خطوة واضحة تهدف الى تعزيز موقع محمد بن ثاني في قطر، أرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج بيلي مذكرة إلى باقي شيوخ قطر يعلمهم بالمعاهدة ويطلب منهم الإمتناع عن المشاركة في أي عمل عدائي ضد محمد بن ثاني [41].

إن معاهدة عام 1868م ومذكرة المقيم البريطاني الموجهة إلى زعماء القبائل القطرية أمر يدل على أن بريطانيا عاملت قطر وكأنها وحدة سياسية مستقلة واعترفت بمحمد بن ثاني كحاكم لقطر لأول مرة. وعلى الرغم من أن المقيم البريطاني لم يكشف عن المعنى الحقيقي للمعاهدة إلا أن الوكيل السياسي في البحرين الكابتن فرنسيس برودكس أوضح فيما بعد أن استقلال قطر عن البحرين قد تأسس من خلال معاهدة 1868م وبتوقيع بريطانيا المعاهدة مع محمد بن ثاني بالنيابة عن شيوخ قطر فإن أسرة آل ثاني قد ظهرت باعتبار شيوخها حكاماً على قطر.

2 – فترة الوجود العثماني

عندما احتلت القوات العثمانية منطقة الإحساء في عام 1871م، وافق قاسم بن محمد بن ثاني على رفع العلم العثماني الأمر الذي عنى دخول بلاده في كنف الدولة العثمانية. وعلى الرغم من معارضة الأب (محمد بن ثاني) لهذه الخطوة إلا أن تصرف قاسم كان ينبع من عدة إعتبارات براغماتية: تراجع قوة الوهابيين في منطقة الإحساء ترك قطر من دون حماية ضد أي هجمات محتملة من قبل البحرين، ثم إن وجود العثمانيين

---

(39) M. Gray, op. cit., p 25 – 26

(40) R. Zahlan, **The Creation of Qatar**, Barnes and Noble Books, New York, 1979, p 41 - 42.

(41) H. Rahman, **The Emergence of Qatar**, KEGAN PAUL, London, 2006, p 78.

كان أمراً لا مفر منه وكان على قاسم أن يتعامل معه. وعلى مدى السنوات اللاحقة وازن قاسم بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا التي كانت تخشى إقتراب العثمانيين من مصالحها في الخليج، وعلى الرغم من أن هذا الامر ترك قاسم في بعض الاحيان في وضع هش إلا أنه في النهاية أفاد قاسم وأفاد قطر. غير أن قبول قاسم بوجود حامية عثمانية في الدوحة سرعان ما تحول إلى إمتعاض. فعلى الرغم من أن مكانته كأهم شخصية محلية لم تتأثر بشكل جدي، إلا أن قاسم بدأ ينزعج من تدخل الدولة العثمانية في شؤون قطر الداخلية. فعلى سبيل المثال كان ممثل العثمانيين في الدوحة هو نفسه قاضي تلك البلاد، وأكثر من ذلك كان على قطر أن تدفع للعثمانيين جزية تفوق بكثير ما كانت تدفعه سابقاً للبحرين. وبحلول عام 1875م كشف قاسم للممثل البريطاني بأنه سيكون سعيداً في حال لو غادر العثمانيون قطر[42].

طبعا لم يكن وجود الدولة العثمانية بأكمله ضاراً لقاسم. ففي عام 1876م قامت الامبراطورية العثمانية بتعيينه قائمقاماً لقطر، وبعد ثلاث سنوات جعلته حاكماً للدوحة بشكل رسمي. وهذه التعيينات أعطته مكانة معينة على الرغم من إعترافه أمام الوكيل السياسي البريطاني بأن سلطته لم تكن في الواقع تتعدى حدود الدوحة والوكرة. ومن دون شك فإن وجود الدولة العثمانية هو الذي أتاح لقاسم تعزيز سلطته في جميع أنحاء البلاد، وقد تضافرت ثلاثة عوامل لتحقيق هذا الأمر: العامل الأول والأهم هو العلاقة البريطانية ـ العثمانية المعقدة. ففي الوقت الذي لم توافق فيه بريطانيا على إدعاءات العثمانيين بالسيادة على قطر، فإنها لم تعترض على ذلك من الناحية الفعلية. وسبب ذلك يعود إلى أن بريطانيا لم تكن تريد تعريض علاقاتها مع الدولة العثمانية للخطر وخصوصاً أن سياستها في ذلك الوقت كانت تقوم على المحافظة على وحدة أراضي الدولة العثمانية من أجل الحفاظ على توازن القوة في أوروبا. أما العامل الثاني فهو شخصية قاسم نفسها، إذ عرف كيف يستغل التنافس القائم بين القوتين البريطانية والعثمانية لمصلحته. والعامل الثالث هو إدعاءات البحرين المتكررة بسيادتها على الزبارة. هذه الإدعاءات أدت إلى صدامات مسلحة تدخلت فيها بريطانيا والدولة العثمانية. مع ذلك، أرادت كل من القوتين تجنب خطر المواجهة المباشرة وذلك بالتوصل إلى تسويات. وكانت نتيجة هذه الإدعاءات تقوية العلاقات بين قاسم والقبائل في جنوب قطر[43].

وإذا كان الوجود العثماني قد ساعد على صعود أسرة آل ثاني، فإن تأكيدات قاسم باستقلاله عن العثمانيين ومعركة الوجبة التي حصلت أعطته المزيد من القوة. فالعلاقة بين قاسم والإمبراطورية العثمانية بدأت تتدهور عندما أدرك قاسم أن الدولة العثمانية مهتمة بتقييد سيطرة بريطانيا على الخليج أكثر مما هي مهتمة بحماية مصالحه. لذلك عندما توجه الوالي العثماني محمد حافظ باشا ومعه 200 جندي إلى الدوحة ليؤكد حق الإمبراطورية العثمانية بتأسيس قواعد دائمة لها في الزبارة وخور العديد، رفض قاسم مقابلة الوالي واختبأ مع حامية من المقاتلين في قلعة الوجبة على بعد 15 كم من الدوحة. عندها قام الوالي العثماني باعتقال شقيق قاسم و13 من أعيان البدو وفرض حصاراً على الدوحة وتوجه إلى الوجبة، ولكن عندما دخل العثمانيون الوجبة إستطاع قاسم والقبائل القطرية طرد القوة العثمانية، وفي النهاية قتل حوالي 400 قطري

---

(42) R. Zahlan, **The Creation of Qatar**, op. cit., p 46 - 47.

(43) A. J. FROMHERZ, **QATAR A MODERN HISTORY**, op. cit., p 60.

إلا أن قاسم إستطاع تأكيد إستقلاليته، وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية استمرت باستخدام قاسم والقطريين كجزء من مبادراتها الاستراتيجية الأوسع إلا أن القطريين بدأ ينظر إليهم على أنهم حلفاء وليسوا مجرد بيادق.

بعد المعركة إزدادت شعبية قاسم ولم يعد أحد يشكك بأحقيته في أن يكون الحاكم، كما أن نتيجة هذه المعركة أدت إلى إعتبار قاسم " مؤسس الدولة ". وقطر اليوم تحتفل بمعركة الوجبة وتعطيها أهمية أكبر من يوم الإستقلال، فبالنهاية لم يترافق الإستقلال عن بريطانيا مع أي معركة، بل على العكس مع رغبة في المحافظة على الحماية البريطانية. كما أن تركيز القيادة القطرية الحالية على معركة الوجبة وقائدها قاسم كمؤسس للدولة على حساب والده محمد بن ثاني يلمح إلى أن قاسم وأبناءه فقط هم من لهم الحق في الحكم على حساب بقية المنحدرين من محمد بن ثاني (44).

بحلول عام 1913 م ستصبح قطر على الطريق لبناء علاقات جديدة تستبدل علاقاتها القديمة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر مع البحرين والامبراطورية العثمانية بعلاقات مع الدولة الوهابية وبريطانيا. ففي هذا العام احتلت القوة السعودية الوهابية منطقة الاحساء منهية بذلك النفوذ العثماني في المنطقة، كما عقدت بريطانيا والامبراطورية العثمانية اتفاقية تنازل العثمانيون بموجبها عن حقوقهم في السيادة على قطر. وصحيح ان هذه العلاقات كانت موجودة اصلاً في القرن التاسع عشر، لكن خلال النصف الأول من القرن العشرين فاق الوجود البريطاني في الخليج، وبالتالي في قطر، الوجود الوهابي أهمية وقوة.

3 – قطر وبريطانيا في القرن العشرين

بعد سقوط الاحساء في يد عبد العزيز آل سعود كان من مخططات السعوديين ضم ما أطلقوا عليه حينئذ "ملك الآباء والأجداد" اي الاتجاه نحو الساحل الجنوبي (45). وكان عبد الله الذي تولى الحكم بعد وفاة والده قاسم قد واجه اعتراضات على توليه الحكم وقد حاول أخوه الشيخ خليفة التآمر مع عبد العزيز لإزاحته عن الحكم. هذه التطورات دفعت بريطانيا الى دعم عبد الله وعقد معاهدة حماية معه وعدم السماح لابن سعود بالتدخل في قطر خوفاً من ان يؤدي هذا التدخل الى تدخلات اخرى في إمارات الساحل المهادن. وكانت قد جرت عدة محاولات سابقة من قبل مسؤولين بريطانيين لجعل قطر محمية بريطانية، غير ان هذه المحاولات أحبطها السفير البريطاني في اسطنبول الذي كان يرى أن مزيداً من التدخل البريطاني في قطر سوف يؤدي الى إغضاب الدولة العثمانية المتواجدة في هذه الامارة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وبرزت اهمية التواصل بين بريطانيا ومستعمراتها ازدادت الحاجة لاضفاء طابع رسمي على العلاقات مع قطر كما مع بقية امارات الخليج الفارسي.

ان معاهدة الحماية مع قطر تكمن أهميتها في كونها سعت كما معاهدة 1868م الى تقوية حكم آل ثاني. فهذه

---

(44) A. J. FROMHERZ, **QATAR A MODERN HISTORY**, op. cit., p 60 - 61.

(45) أحمد الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، المرجع السابق، ص 43.

المعاهدة لم تعقد بين بريطانيا وقطر انما بين بريطانيا وعبدالله وجملة " انا الشيخ عبد الله بن قاسم بن محمد بن ثاني أتعهد بأن....." الواردة في المعاهدة توضح هذا الامر، كما انه لا يوجد في المعاهدة توقيع اي شيخ قبيلة قطري سوى توقيع عبد الله . وبموجب هذه المعاهدة منحت بريطانيا عبد الله الحق الحصري لتوزيع وبيع السلاح كوسيلة للحد من نفوذ وقوة القبائل القطرية الاخرى. فالمادة الثالثة التي تنص على وقف استيراد أو بيع السلاح في قطر تسمح في الوقت نفسه لعبد الله بالتزود بالسلاح للاستعمال الشخصي ولتسليح اتباعه. في حين أن المادة السادسة التي سمحت لبريطانيا بفرض ضرائب جمركية فهي ايضاً سمحت ضمنياً لعبد الله بالسيطرة على دائرة التحصيل الجمركية التي تشكل مصدراً هاماً للدخل في مرحلة ما قبل النفط. غيران اهتمام بريطانيا بتقوية حكم آل ثاني ينتهي عندما يتعلق الامر بالشؤون الخارجية. فقد تعهد عبدالله بموجب هذه المعاهدة بأن لا يقيم اي علاقات مع اي دولة، وألا يتنازل عن اي جزء من اراضي قطر أو يقدم تنازلات او امتيازات لاي دولة من دون موافقة بريطانيا. في المقابل تعهدت بريطانيا بحماية الشيخ ورعاياه وأراضيه ضد أي اعتداء من ناحية البحر مع بذل مساعيها الحميدة فقط اذا جاء الاعتداء من ناحية البر، وهذه النقطة الاخيرة المتعلقة بالبر لم يسبق لبريطانيا أن تعهدت بها لشيوخ الخليج الاخرين[46].

وهذه الحماية البريطانية أعيد تجديدها في عام 1935م عندما منح عبد الله شركة النفط الانجلو – فارسية (APOC) امتيازاً للتنقيب عن النفط في قطر، فقد تعهدت بريطانيا عندها بحماية قطر من الاعتداءات الخارجية ليس فقط من ناحية البحر، انما ايضاً من ناحية البر[47] كما اعترفت بابن عبد الله (حمد) وريثاً له.

بعد اتفاقية عام 1935م انتقلت بريطانيا إلى مرحلة التواجد الفعلي في قطر بالرغم من أن معتمداً سياسياً لم يأت إلى الدوحة إلا في عام 1949م، واستمرت قطر تحت الحماية البريطانية حتى عام 1971م حين أعلنت استقلالها بعد فشل مشروع إقامة اتحاد بين إمارات الخليج التسع، وهو ما سوف نتحدث عنه لاحقاً بالتفصيل.

---

(46) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 67 - 72.

(47) M. Gray, **Qatar: Politics and the Challenges of Development**, op. cit., p 29.

المطلب الثاني: المحددات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية

أولاً: محددات تاريخية ـ جغرافية ـ اقتصادية

على الصعيد التاريخي وكما يتضح من خلال المطلب الأول ترتبط السعودية وقطر بعلاقات تعود جذورها إلى أيام الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها ليشمل مناطق متعددة من منطقة الخليج العربية. في تلك الفترة، جعل آل سعود كلاً من قطر والبحرين بالإضافة إلى القطيف مقاطعة واحدة، وعينوا القائد السعودي عبد الله بن عفيصان أميراً عليها، وسمحوا لآل خليفة حكام قطر والبحرين بتصريف الأعمال الإدارية على أن يدفعوا ضريبة للحاكم السعودي [1].

وفي عهد الدولة السعودية الثانية كانت العلاقات السعودية ـ القطرية تمر في مرحلة جيدة خصوصاً في عهد فيصل بن تركي. فبعد أن وصل فيصل بقواته إلى حدود قطر عام 1850م لإعادة الحكم النجدي إلى المنطقة، دارت بينه وبين شيوخ قطر اشتباكات عند "مسيمير" برز خلالها قاسم بن محمد آل ثاني قائداً للقبائل القطرية، غير أن والده محمد بن ثاني أجرى اتفاقاً مع السعوديين لإنهاء الصراع خوفاً من أن يعزز فيصل قواته ويعود إلى قطر بقوة.

بعد هذا التفاهم ونتيجة لموقف آل ثاني الإيجابي من حاكم الدولة السعودية الثانية، عُيّن محمد بن ثاني وكيلاً لفيصل بن تركي في شبه الجزيرة القطرية منذ عام 1852م ليجمع الضرائب من شيوخ القبائل، والضريبة كانت عبارة عن مبلغ قدره 4 آلاف ريال يدفعها شيخ البحرين من أجل ضمان سلامة حدود ممتلكاته على الساحل، وكانت قطر تساهم بمبلغ 1,800 ريال من المبلغ الإجمالي 4 آلاف ريال يتولى جمعها محمد بن ثاني من القبائل القطرية [2].

وعندما دب النزاع بين أبناء فيصل بن تركي لم تنقطع العلاقات السعودية ـ القطرية بل انحاز قاسم بن محمد آل ثاني إلى جانب عبدالله بن فيصل بن تركي مقابل انحياز حاكم البحرين إلى جانب سعود بن فيصل. وقد أدى ذلك في النهاية إلى وقوع معركة "ربيقة " بين الأخوين سعود وعبدالله على أرض قطر، وكان النصر فيها لقاسم وحلفائه [3].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت العلاقات السعودية ـ القطرية طابعاً ودياً، من ذلك طلب قاسم بن ثاني مساعدة الأمير عبدالله بن ثنيان آل سعود الموجود في اسطنبول بعد هزيمته أمام قوة شيخ

---

(1) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 – 1916**، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص 191.

(2) عبد الوهاب العسكري، **إمارة قطر**، مطبعة التلغراف، بغداد، (د.ت)، ص 19.

(3) عبد العزيز إبراهيم، **قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013، ص ص 150 - 162.

أبوظبي في هجومه الذي شنه على الدوحة في عام 1888م وراح ضحيته أحد أبنائه. وقد أرسل له عبد الله بن ثنيان ابنه إبراهيم ليتفهم قضيته حتى يقوم بعرضها على السلطان العثماني ليمنحه الموافقة والمساعدة العثمانية للانتقام من شيخ أبو ظبي [4].

وكان لقطر موقف إيجابي من الأزمة التي واجهتها الدولة السعودية الثانية بعد هزيمة " المليدا " وهزيمة عبد الرحمن بن فيصل في موقعة " الحريملة " حيث وجد آل سعود أنفسهم مطاردين من قبل آل رشيد وكذلك من الدولة العثمانية وأمراء الساحل العماني، ففتحت قطر أبوابها لاستقبال عبد الرحمن وابنه عبد العزيز. وكان العثمانيون قد عرضوا على عبد الرحمن ولاية الرياض إذا اعترف لقاء ذلك بسيادة الدولة العثمانية على نجد ودفع بمثابة الخراج ألف ريال، فرفض عبد الرحمن ذلك العرض ورحل إلى قطر واستقر هناك لفترة قصيرة.

ولم تكن الإدارة العثمانية تحبذ وجود عبد الرحمن في ضيافة قاسم بن ثاني إذ كانت ترى في قاسم تمرداً وخروجاً، وقد يكتسب قوة إضافية بما لدى عبد الرحمن من حلفاء من العجمان وآل مرة، وقد أنذر العثمانيون شيخ قطر بوجوب طرد آل سعود. لكن السياسة العثمانية في مطاردة آل سعود عادت وتغيرت بعد أن وجدت أن من الخير بقاء آل سعود كشوكة يمكن أن يهددوا بها آل رشيد إذا انحرفوا عن الولاء للدولة العثمانية، لذلك دعا متصرف الإحساء عاكف باشا عبد الرحمن للإقامة في أي مكان يريده تحت حماية الدولة العثمانية مع منحه مرتباً، وقد اختار الكويت بعد موافقة شيخها [5].

وخلال سنوات حربه مع ابن الرشيد تلقى عبد العزيز بن سعود مساعدات من حاكم قطر. كما لعب قاسم دوراً إيجابياً في الإتصالات التي كان يجريها عبد العزيز مع العثمانيين، وكان يدافع عما يقوم به هذا الأخير ويشهد بولائه للدولة العثمانية [6]. وفي المقابل قدم عبد العزيز بن سعود المساعدة لشيخ قطر أثناء النزاع الذي قام بينه وبين أخيه أحمد حول السلطة كما قدم له أموالاً وأسلحة ليثبت بها حكمه [7].

وفي بعض الأحيان أدت قطر دور الوساطة في المنازعات التي وقعت بين أمراء نجد وخصومهم السياسيين من القوى القبلية الأخرى، كتوسط قاسم بن محمد لدى عبد العزيز بن عبد الرحمن بعودة الهزازنة الذين ينتسبون إلى قبيلة عنزة، وهم من أقرباء آل سعود ومركزهم بلدة الحريق، إلى ديارهم بعد إعلان تمردهم على الحكم النجدي [8].

---

(4) صبري الحمدي، **قطر: التطور التاريخي وقيام الامارة 1517 – 1916**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 151.

(5) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 – 1916**، المرجع السابق، ص 198.

(6) عبد العزيز إبراهيم، **قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني**، المرجع السابق، ص 257 – 258.

(7) صبري الحمدي، المرجع السابق، ص 152 – 153.

(8) فؤاد حمزة، **قلب جزيرة العرب**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص 370.

في عام 1913م انتابت قطر المخاوف من أن تتقدم القوات النجدية باتجاهها، وقد أرسل قاسم رسالة إلى عبد العزيز بن سعود يحذره فيها من دخول قطر، ولكنه توفي بعد أسبوع من هذه الرسالة وحكم بعده ابنه عبد الله الذي اتبع سياسة التقارب مع حاكم نجد والإحساء (9). وفي الواقع إن الذي منع عبد العزيز من إكمال مسيرته لاحتلال قطر كان خوفه من المواجهة المباشرة مع بريطانيا التي حذرته في رسائل متعددة من العدوان على قطر، وأقر في معاهدة دارين التي وقعها مع بريطانيا عام 1915م بعدم الإعتداء على إمارات الخليج الفارسي التي تخضع للحماية البريطانية.

بعد الحرب العالمية الأولى وبعد أن تبدّت في الأفق احتمالات اكتشاف النفط في المنطقة الفاصلة بين البلدين ظهرت مشكلة الحدود بين السعودية وقطر، والتي سوف نناقشها بالتفصيل لاحقاً، وقد ظل أمر الحدود بين البلدين موضع خلاف على الرغم من توقيع اتفاق حدودي في العام 1965م.

على صعيد آخرتعتبر الجغرافيا من المدلولات المهمة التي غرست جذور العلاقات السعودية ـ القطرية وعملت على تسهيل تعميق العلاقات بين البلدين على كافة نواحيها وأوجهها. ولتوضيح المكانة الجغرافية للمملكة العربية السعودية ودولة قطر وأثرها في علاقتهما السياسية، وبيان الأهمية الاستراتيجية للبلدين، لا بد من الإشارة إلى موقع كل دولة على حدة. فالمملكة العربية السعودية تقع في قلب شبه الجزيرة العربية وتحتل حوالي ثلاثة أرباعها حيث تبلغ مساحتها حوالي 2 مليون كم^2، وتمتد من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر ولا تفصلها إلا عدة كيلومترات عن قارة أفريقيا عند خليج العقبة. أما قطر فتقع على منتصف الساحل الغربي للخليج الفارسي، ويمكّنها موقعها المتقدم داخل الخليج من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج، غير أن مساحتها تعد صغيرة جداً مقارنة مع مساحة السعودية فهي تبلغ حوالي 11 ألف كم^2.

ومن استعراض الموقع لكلتا الدولتين نجد أن المملكة العربية السعودية ودولة قطر تتمتعان بموقع استراتيجي مميز، فهما تقعان على الخليج الفارسي، وهذا أعطى البلدين أهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي بحكم توسطهما العالم القديم، بالإضافة إلى أنه لعب دوراً هاماً في نقل التجارة بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر الأبيض المتوسط. وعند اكتشاف النفط في السعودية والغاز في قطر أعطى الموقع الجغرافي لكلا البلدين أهمية استراتيجية عالمية. وما يعزز العلاقات السعودية ـ القطرية من الناحية الجغرافية أن الدولتين جارتان لهما حدود ملتصقة برية وبحرية. فالمملكة العربية السعودية تحد دولة قطر من الناحية الجنوبية وقطر تحد السعودية من الناحية الشرقية. وتتصل قطر بالسعودية براً بحدود طولها 60 كم أما بحراً فيمثل خليج سلوى نقطة التقاء الدولتين. وهكذا تربط الجغرافيا مصير البلدين، إذ تشكل السعودية عمقاً استراتيجياً لقطر، كما أن الواقع الجغرافي يجعل أي خطر يتهدد قطر مصدراً مباشراً لتهديد أمن المملكة العربية السعودية (10).

---

(9) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 – 1916**، المرجع السابق، ص 204.

(10) **التقارب السعودي ـ القطري ومستقبل الدور الإماراتي**، الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 آب 2015، على الموقع الإلكتروني (22 كانون الثاني 2016):...<gulfstudies.info>studies

أما من ناحية المرتكز البشري فإن عدد سكان السعودية في نهاية عام 2014م قد وصل إلى 30 مليون نسمة فيما يقدر عدد سكان قطر (الأصليين والأجانب) بحوالي مليوني نسمة، وهذا يعني أن عدد سكان السعودية يزيد بحوالي 15 ضعف عن سكان قطر، لكن السكان الأصليين لقطر تعود أصولهم إلى نجد، وهو ما يعد عاملاً لتعزيز العلاقات الإجتماعية بين البلدين.

من الناحية الإقتصادية ترتبط المملكة العربية السعودية وقطر بعلاقات إقتصادية وتجارية قوية جعلت المملكة العربية السعودية من أهم الشركاء التجاريين لقطر. وتخضع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين السعودية وقطر لاتفاقيات عديدة، وفي مقدمتها " إتفاقية التعاون الإقتصادي " التي وقعها البلدان في العام 1973م والتي كان لها مردود كبير على الأمن والتوسع الإقتصادي وكمية التبادل التجاري بين البلدين نظراً إلى ما حوته هذه الإتفاقية من تسهيلات إقتصادية جمة، بالإضافة إلى إتفاقية تنظيم دخول وخروج سيارات الدولتين التي عقدتها السعودية وقطر في عام 1973م والتي كان لها أثر كبيرعلى تحسين المردود الإقتصادي بين البلدين، وفي زيادة الشاحنات المحملة بالبضائع من السعودية إلى قطر ومن قطر إلى السعودية بيسر وسهولة [11].

وفي إطار مجلس التعاون الخليجي وقعت المملكة العربية السعودية وقطر مع بقية دول المجلس العديد من الإتفاقيات للتعاون الإقتصادي، أهمها " الإتفاقية الإقتصادية الموحدة " التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981م والتي جاءت لتحديد المنهاج الإقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة قضايا التبادل التجاري، وانتقال الأموال والأفراد، وممارسة النشاط الإقتصادي، والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني، والتنسيق النفطي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة، والنقل، والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، والتعاون الجمركي، والإسكان والشؤون البلدية، ثم التعاون والتنسيق في مجال الإتصالات [12].

وقد استحدثت دول مجلس التعاون نسخة جديدة من الإتفاقية الإقتصادية، وأقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في عام 2001م، وركزت الإتفاقية الجديدة على بنود مطورة لتواكب بشكل أفضل المتغيرات الإقتصادية المحلية والدولية، ولتعزز العمل الخليجي المشترك فيما يتعلق بانشاء الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والإتحاد النقدي.

بالإضافة إلى ذلك، قامت السعودية وقطر في عام 2008م بتأسيس مجلس تنسيق سعودي ـ قطري بهدف تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي والقنصلي، وتوثيق التعاون الأمني وتبادل المعلومات، والوصول إلى

---

(11) فهد المالكي، **العلاقات السعودية القطرية خلال الفترة من 1953- 1982م**، رسالة ماجستر، جامعة أم القرى، السعودية، 2006، ص ص 212 - 217.

(12) خالد العبد القادر، **التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات**، 16 شباط 2015، على الموقع الإلكتروني (17 كانون الثاني 2016):
http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.htm

أعلى مستوى من التعاون في المجالات المالية والإقتصادية والتجارية والصناعية والإتصالات والنقل والطيران المدني وإقامة المشاريع المشتركة وتشجيع الإستثمار، وتعزيز ودعم التعاون المشترك في مجالات الطاقة والصناعة وتبادل الخبرات الفنية والتدريب، ودعم التعاون في مجالات الشؤون البلدية والزراعة والبيئة والثروة الحيوانية والسمكية، وتطوير التعاون العسكري بين البلدين، ودعم وتفعيل الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية. ويعقد المجلس اجتماعاً سنوياً بالتناوب في البلدين، ويسبق ذلك إجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء. وللمجلس أن يعقد إجتماعات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وللمجلس أن ينشئ لجاناً وزارية تخصصية في مجالات التعاون المشترك بين البلدين [13].

كما أنشأت السعودية وقطر في عام 2010م مجلس أعمال مشتركاً يتولى تطوير الأنشطة التجارية والصناعية والإستثمارية، ونقل التقنية وتقديم الخدمات، إلى جانب توفير المنتدى الملائم لمناقشة كيفية دعم وتطوير هذه الأنشطة بين رجال الأعمال ورجال الصناعة بين البلدين. ويهدف مجلس الأعمال المشترك إلى دعم أواصر الصداقة بين مجموعتي رجال الأعمال بكل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية وتطوير التعاون في مجال التبادل التجاري والإستثمار ونقل التقنية ودعم الخدمات والقطاعات الصناعية في البلدين. وتتضمن مهام المجلس تبادل المعلومات حول التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي وتقديم الخدمات بين البلدين، وتسليم التنظيمات والوثائق اللازمة لتطوير التعاون الإقتصادي بين البلدين بواسطة حكومة كل طرف لحكومة الطرف الآخر، ويتم رفع التوصيات اللازمة لتطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين لحكومتي الطرفين إذا ما رأى أي من الطرفين أنها ضرورية لهذا الغرض، وتشجيع رجال الأعمال في كل من السعودية وقطر للمشاركة في المعارض التجارية المقامة في أي منهما، ودعم التعاون بين البلدين في مجال الإشراف على البعثات التجارية واستقبال رجال الأعمال والخبراء الفنيين. وقد جاء إنشاء مجلس الأعمال السعودي القطري تفعيلاً لقرارات مجلس التنسيق السعودي ـ القطري الذي عقد دورته الأولى في مدينة الرياض عام 2008م، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة التجارة والصناعة السعودية ووزارة الأعمال والتجارة القطرية، والتوقيع على إتفاقية انشاء مجلس رجال أعمال مشترك، وكذلك على مذكرة تفاهم بين مجلس الغرف السعودية وغرفة تجارة وصناعة قطر[14].

وفي السنوات الأخيرة شهدت العلاقات الإقتصادية السعودية ـ القطرية تطوراً ملحوظاً، وأصبحت السعودية الشريك التجاري الثاني لقطر بإجمالي حجم تبادل بلغ نحو 5,3 مليار ريال قطري حسب إحصائيات البنك المركزي لعام 2008م، فيما تجاوز التبادل التجاري بين البلدين حاجز 6 مليارات ريال قطري في

---

(13) **إنشاء مجلس تنسيق سعودي – قطري لتعزيز التعاون في مختلف المجالات**، الإقتصادية، 7 تموز 2008، على الموقع الإلكتروني (17 كانون الثاني 2016):
http://www.aleqt.com/2008/07/07/article_146452.html

(14) **نتائج مثمرة لإجتماع مجلس الأعمال القطري السعودي**، جريدة الراية، 10 شباط 2010، على الموقع الألكتروني (17 كانون الثاني 2016):
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/361e5365-0364-400a-a6e0-d4ab651ce11d

2014م [15].

ثانيا: محددات دينية

تعتبر قطر الدولة الثانية بعد السعودية التي تتبنى التفسير الوهابي للدين الإسلامي. والوهابية ليست فقط دين الدولة الرسمي، إنما هي أيضاً المذهب المعتمد في القضاء بعد أن كان المذهب المالكي هو السائد. كان قاسم بن محمد آل ثاني من بين الذين تبنوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وساهموا في نشرها في قطر وخارجها، ومنذ ذلك الحين راحت قطر تعمل على ترسيخ الوهابية. فقامت بجلب العلماء السلفيين من السعودية، وساهمت في نشر كتب الدعوة الوهابية في العالم الإسلامي، وجعلت المذهب الحنبلي الأساس المعتمد عليه في المحاكم الشرعية وقانون الأحوال الشخصية. كما استقطبت الشخصيات الدينية المؤثرة من السلفيين السعوديين وغيرهم بمنحهم الجواز القطري وتوظيفهم، وقامت عبر عدد من الدعاة والناشطين السعوديين باستقطاب مجموعة من الإسلاميين ومنحهم الجواز والجنسية القطرية، وتبنت مناهج التربية الإسلامية المعتمدة في الإمارات العربية المتحدة بعد إجراء تعديلات عليها بحيث يطغى عليها النفس الوهابي [16].

بالإضافة إلى ذلك منحت قطر اللجوء للعديد من الدعاة الوهابيين المتشددين المنفيين من بلاد إسلامية أخرى. في عام 1979م، على سبيل المثال، وبعد الهجوم الذي تعرضت له مدينة مكة، استقبلت قطر مجموعة من المنفيين من السعودية، وكان من بينهم عالم الدين الوهابي عبد الله بن زيد آل محمود الذي تم تعيينه فيما بعد رئيساً للمحاكم القطرية [17]. والتعاطف مع الوهابيين كان دائما يلقى رواجاً بين المجتمع القطري وأعضاء الأسر الحاكمة. على سبيل المثال، أقصى ابن أمير قطر السابق، فهد بن حمد آل ثاني، نفسه عن المنافسة على السلطة بإحاطة نفسه بجهاديي أفغانستان. كما أن عدداً من قادة تنظيم القاعدة كأسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي قد سافر عن طريق قطر خلال التسعينيات من القرن الماضي تحت حماية أفراد من العائلة الحاكمة [18].

وخلال الثمانينيات من القرن العشرين تم تعيين العديد من الوهابيين المنفيين في مناصب عليا في وزارة الداخلية القطرية. وقد قام أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني بعد العام 2003م بإزالة العناصر الأكثر

---

(15) **90% من واردات قطر الخليجية مصدرها السعودية والإمارات والبحرين**، الإقتصادية، 6 آذار 2014، على الموقع الإلكتروني (5 شباط 2016): http://www.aleq.com/2014/03/06/article_830914.html

(16) منصور النقيدان، **قطر ومشروعها الجديد في نشر الوهابية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012، ص ص 2 - 5.

(17) M. Knights, A. Solomon-Schwartz, **The Broader Threat from Sunni Islamists in the Gulf**, Policy Watch, Number 883, Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2004.

(18) **Qatar**, World Almanac of Islamism, American Foreign Policy Council, Washington, 2013, p7.

تطرفاً من وزارات الحكومة. على سبيل المثال، في عام 2004م، تم عزل وزير الداخلية عبد الله من منصبه ووُضعت الوزارة بعد ذلك تحت السيطرة الفعلية لعبد الله بن ناصر آل ثاني، وهو من المخلصين للأمير، ومع ذلك لا يزال عدد كبير من السلفيين يحتلون مواقع هامة بين مسؤولي الأمن القطريين [19].

في كانون الأول عام 2011م وتأكيداً على الإلتزام بالدعوة الوهابية افتتح أمير قطر أكبر مساجد الدوحة وأطلق عليه اسم "الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب"، وجاء في خطاب الإفتتاح تذكير بأن جد أمير قطر قاسم بن محمد آل ثاني كان ممن " تلقفوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتبنوها ونشروها في بلادنا وخارجها، وحمل على عاتقه مسؤولية نشر كتب الدعوة الوهابية وغيرها من الكتب وطباعتها في الهند ". وأضاف حمد بن خليفة " إن هذا المسجد الذي ينبت من أرض قطرية وكأنه قطعة أزلية منها سيكون منبراً للإصلاح والدعوة الخالصة إلى الله عزوجل... ولن ندّخر جهداً من أجل أن نواصل حمل الرسالة ونشر تعاليم الإسلام السمحاء في كل الدنيا "[20].

وترافق الإعلان عن قطر الوهابية مع نشاط ثقافي تجلى في سعي محموم للحفر في التراث والمخطوطات التي تتضمن رسائل بين قاسم بن محمد آل ثاني وملك السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن، وكتابة أعمال أدبية تسلط الضوء على تاريخ قطر وارتباطها اللصيق بالوهابيين، ويأتي في مقدمتها رواية (القرصان) التي حظيت باهتمام إعلامي لافت، والتي ألفها عبد العزيز آل محمود ابن رئيس المحاكم الشرعية في قطر. حيث أبرزت الرواية الوجه الجميل للوهابيين المجاهدين الذين كانوا يمارسون القرصنة ضد سفن الإنكليز في الخليج عبر الوهابي رحمة بن جابر. كما أفردت الصحافة القطرية صفحات للعلاقة الوطيدة بين الوهابية ومؤسس قطر[21].

كانت قطر تحاول من خلال إطلاق اسم مؤسس الحركة الوهابية على مسجدها تهدئة الفئات القطرية الأكثر محافظة، بالإضافة إلى تهدئة السعودية التي كانت تنظر إلى قطر على أنها مثيرة للمشاكل وتتحدى تفسيرها للدين الإسلامي، فضلاً عن استراتيجيتها في المنطقة خلال الربيع العربي [22]. كما أن هذه الخطوة اعتبرها البعض بأنها تكشف عن رغبة أمير قطرفي التودد إلى السلفيين بعد أن أثبتوا ثقلهم السياسي في الدول التي كانت تشهد الربيع العربي، في حين اعتبرها البعض الآخر رغبة قطرية في خوض سباق شرس مع

---

(19) **The Advent of Terrorism in Qata**r, Oxford Analytica, 25 March 2005, January 2016<http://www.forbes.com/2005/03/25/cz_0325oxan_qatarattack.html>.

(20) **قطر تعتنق الوهابية: منافسة للسعودية أم مواجهة لإيران ؟**، 17 كانون الأول 2011، على الموقع الإلكتروني (كانون الثاني 2016): http://www.middle-east-online.com/?id=122194

(21) منصور النقيدان، **قطر ومشروعها الجديد في نشر الوهابية**، المرجع السابق، ص 7.

(22) J. M. Dorsey, **Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia**, RSIS Working Paper, Number 262, S.Rajaratnam School of International Studies, Singapore, 2013, p 2.

السعودية لاستقطاب السلفيين. ومن هنا جاءت رد فعل السعودية على افتتاح مسجد محمد بن عبد الوهاب القطري برعاية مؤتمر تحت عنوان " السلفية منهج شرعي ومطلب وطني " أطلقت فيه تصريحات تتضمن رسائل قاطعة إلى قطر بأنها لن تستطيع مزاحمتها على مكانتها السلفية، فقد أكد الأمير نايف بن عبد العزيز خلال المؤتمر بأن السعودية " ستظل متبعة للمنهج السلفي القويم ولن تحيد عنه ولن تتنازل عنه "، وأن الدولة السعودية " قامت على المنهج السلفي السويّ منذ تأسيسها على يد محمد بن سعود وتعاهده مع الإمام محمد بن عبد الوهاب... ولا تزال إلى يومنا هذا". كما قال نايف إن السلفية "هي المنهج الذي يستمد أحكامه من كتاب الله وسنة رسوله، وهي بذلك تخرج عن كل ما ألصق بها من تهم... أو تبناه بعض أدعياء اتّباع المنهج السلفي"، وإن السعودية تعتز بسلفيتها "وتدرك أن من يقدح في نهجها أو يثير الشبهات والتهم حولها فهو جاهل يستوجب بيان الحقيقة له" [23].

مع ذلك، وعلى الرغم من أن قطر تعتبر أكثر الدول دعماً ووفاءً للوهابية بعد السعودية، وهي تمثل المرشح المثالي لخلافة السعودية على تراث ابن عبد الوهاب، غير أن قطر ليست انعكاساً لطريقة الحياة في السعودية حيث رجال الدين الأقوياء، والتمييز العنصري بين الرجل والمرأة، والحظر الشامل على الكحول ودور العبادة لأتباع الديانات الأخرى، والرفض التام للممارسات الدينية وأنماط الحياة الأخرى. قطر تميز بين "وهابيتها البحرية " و"وهابية السعودية الصحراوية " في إشارة إلى أن سلطة الحكومة السعودية على رجال الدين هي أقل بالمقارنة مع قطر، كما أن تاريخ السعودية حيث الصراع بين القبائل على الواحات يختلف عن الحياة المجتمعية في قطر، وعن تاريخها في التجارة البحرية والتطلع إلى الخارج [24].

قطر لا يوجد لديها علماء في الشريعة الإسلامية، ولا تملك المؤسسات الدينية التي تضبط عادة المملكة العربية السعودية. وعلى عكس السعودية، حكام قطر لا يستمدون شرعيتهم من طبقة رجال الدين، وكلية الشريعة في قطر تأسست حديثاً في العام 1973م ومعظم طلابها من النساء اللواتي يتخرجن ويصبحن معلمات أو موظفات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وليس رجال دين. ومعظم رجال الدين في قطر ليسوا قطريين، فحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي كان معظم رجال الدين من أصل سعودي، وعندما تصاعد الخلاف بين السعودية وقطر قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية بتوظيف رجال دين من بلدان أخرى غير السعودية [25].

وفي قطر لا يوجد شرطة دينية أو ما يعرف بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الموجودة في السعودية، والتي تقوم بفرض تعاليم الوهابية في الأماكن العامة. كما أن المدارس الدينية في قطر تُشرف

---

(23) **تسابق سعودي قطري على الوهابية**، 30 كانون الأول 2011، على الموقع الإلكتروني (17 كانون الثاني 2016): http://www.alshirazi.com/world/news/2011/012/017.htm

(24) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 93.

(25) M. Kamrava, **Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar**, Middle East Journal, Volume 63, Number 3, 2009, p 410.

عليها وزارة التعليم وليس وزارة الشؤون الدينية كما هي الحال في السعودية، وموظفو هذه المدارس مغتربون أجانب، وروادها يشكلون أقل من واحد بالمئة من مجموع الطلاب، وفقط عشرة بالمئة من روادها هم من القطريين [26]. بالإضافة إلى ذلك قطر ليس لديها مفتٍ عامّ كما السعودية ودول عربية أخرى، وهي أسست فقط وزارة للأوقاف والشؤون الإسلامية بعد 22 عاماً من نيلها الإستقلال. إلى جانب ذلك الشيعة في قطر لديهم قانونهم الخاص فيما خص القانون العائلي، وهناك كنائس كاثوليكية على الأرض القطرية، كما أن بعض التجار الهندوس يحتفلون بعيد خاصّ بهم، وكل هذه الممارسات لا يمكن أن تسمح بها السعودية[27].

لقد قدمت قطر للشباب السعودي ولآخرين غيرهم نموذجاً عن الوهابية أقل تشدداً يمنح الأفراد بغضّ النظر عن نوع جنسهم درجة أكبر من السيطرة على حياتهم. المرأة في قطر كانت حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين كما في السعودية ممنوعة من القيادة والإقتراع وتولي وظائف حكومية. أما اليوم فإن المرأة في قطر تحتل مناصب بارزة في قطاعات متعددة، وهذا يعد ثورة إجتماعية. قطر وحسب تصريح عميد كلية الشريعة القطرية " تأخذ بالحسبان التغيرات التي طرأت على العالم وليس لديها عقلية منغلقة كما هو حال المملكة العربية السعودية " [28]. وهذا النموذج القطري هو ذو حساسية خاصة وأن المملكة العربية السعودية كانت تناقش بشكل ضمني الأسس الإجتماعية والسياسية التي تمثلها قطر. وقد شعر علماء الدين في السعودية بالقلق من بعض أفراد الأسرة الحاكمة عندما راحوا يناقشون فكرة فصل الدين عن الدولة في دولة تأسست على ميثاق وثيق بين الحكم ورجال الدين، وهي دولة تعتبر نفسها نموذجاً للحكم الإسلامي. وعبّر رجال الدين في السعودية عن قلقهم في إجتماع مع الملك عبد الله بعد يومين من تصريح الأمير متعب ابن الملك عبد الله بأن الدين يجب أن لا يتدخل في السياسة. وكان الأمير تركي الفيصل قد ألمح قبل 11 سنة إلى فكرة الفصل حين استشهد بآية قرآنية "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم..."، وفسر الأمير تركي هذه الآية على أنها تقول أطيعوا الحاكم وليس السلطة الدينية والسياسية مجتمعة. ورداً على الأمير متعب حذّر المفتي عبد العزيز الطريفي بأنّ من يقول إنه ليس هناك علاقة بين الدين والسياسة فهو يعبد إلهين: واحد في السماء والآخرعلى الأرض [29].

ولم يمنع اعتناق قطر للوهابية من قيام علاقات وثيقة بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين المنافس الإيديولوجي للمذهب الوهابي. والإخوان المسلمون هم حركة إسلامية أسسها حسن البنا في مدينة

---

(26) J. M. Dorsey, op. cit., p 3.

(27) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 93.

(28) Y. Trofimov, **In Quiet Revolt, Qatar Snubs Saudis With Women's Rights**, WSJ, 24 October 2002, 17 Jan 2016<http://www.wsj.com/articles/SB10354121415347807 91>.

(29) I. Hatlani, **Saudi Arabia wrestles with its identity**, The Daily Star, 12 July 2013, Jan 2016<http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2013/Jul-12/223366-saudi-arabia-wrestles-with-its-identity.ashx>.

الإسماعيلية في مصر عام 1928م كرد فعل على إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا. وسعت هذه الحركة في البداية لنشر الدعوة السلفية والإسلام السنّي النقيّ إلا أنها سرعان ما انخرطت في العمل السياسي، وخاصة في كفاحها لرفع سيطرة الإستعمار الإنجليزي عن مصر، وتطهيرها من كل أشكال التأثير الغربي عليها. ويتمثّل أحد أهداف الجماعة في إقامة دولة تحكمها الشريعة الإسلامية، فقد أكد مجلس شورى الجماعة في عام 1935م أن عقيدة الإخوان قائمة على أن " الأمر كله لله، وأن سيّدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) خاتم رسله للناس كافة، وأن القرآن كتاب الله، وهو قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة، وأن يتمسك الأخ بالسنة، وواجب المسلم هو إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه، وأن راية الإسلام يجب أن تسود البشر، وأن مهمة كل مسلم تربية أبنائه على قواعد الإسلام، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبّق قواعد الإسلام "[30].

وقد أصبحت الجماعة فيما بعد منظمة عالمية مترامية الأطراف وتسخّر قطر روابطها مع هذه الجماعة لخدمة سياستها الرامية لزيادة نفوذها في المنطقة واحتواء نفوذ الدول التي تنافسها قطر عبر التهديد بالجماعة. ولا يقل تأثير جماعة الإخوان المسلمين كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية القطرية عن تأثير ذراع قطر الإعلامية أو المالية، لما لهذه الجماعة من قدرة على الإنتشار والتمدّد بين صفوف الشباب السنّة في المنطقة، وهي منطقة يشكّل الشباب غالبية هرمها السكاني وتتجذّر فيها القيم الدينية، كما تملك الجماعة قدرات وإمكانيات فنية وقيادية وحركية كبيرة، وتنتشر عبر شبكاتها الخدمية بين الطبقات المحرومة والمثقّفة، وتمتاز بخطابها الحداثوي مقارنة بالمدارس الدينية السنّية التقليدية، وتتبنّى قضايا حقوق الإنسان بنحو منهجي في المنطقة[31].

و خصصت قطر مساحة إعلامية عبر قناتها الجزيرة للشيخ يوسف القرضاوي (أحد المنظّرين لفكر الإخوان والمقيم في قطر) يقوم من خلالها بالدفاع دينياً عن مواقف تتناغم والاستراتيجية القطرية. وقد لعب دوراً أساسياً في الحرب الباردة بين قطر والسعودية، وبحكم مكانته، يمنح لقطر ثقلاً دينياً في المنطقة يواجه الإحتكار الديني والمذهبي (الوهابي) السعودي. وهنا يكمن ثالث مجال للتنافس القطري ـ السعودي (السياسة، الإعلام، الدين)[32].

ويعزو بعض الباحثين أسباب تعمّق العلاقة بين قطر والإخوان المسلمين إلى أن قطر لا ترغب في أن يكون المذهب الوهابي أساساً لشرعنة النظام؛ لأن ذلك يعني ربط قطر بالمملكة العربية السعودية، كون المذهب الوهابي مرتبطاً بها. وتسعى قطر لأن تجعل تنظيم الإخوان غير السعودي جزءاً من محاولاتها لإبعاد التأثير

---

(30) حسين عبد الفتاح، **إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص 41.

(31) عبد الله عبد الأمير، **الصراع السعودي – القطري: الأسباب والنتائج المحتملة**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017، ص 31.

(32) عرفات جرغون، **الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2014، ص 47.

السعودي على وضعها الداخلي[33].

وعلاقة قطر مع جماعة الإخوان المسلمين ليست حديثة العهد، إذ تعود جذورها إلى خمسينيات وستينيات القرن العشرين عندما هرب أعضاء من جماعة الاخوان المسلمين من الاضطهاد في مصر ومن سوريا في العام 1982م، حيث ذهب العديد منهم الى قطر. وكما هي الحال في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة فان العديد من القادمين الجدد عملوا في القطاع المدني والتعليمي، وكان لهم دور فعال في تشكيل وجهات النظر السياسية لجيل من الشباب في جميع انحاء الخليج. وتطور هذه الروابط لاحقاً مع الاخوان المسلمين ميّز قطر عن موقف دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة التي فرّ اليها الاخوان، اذ هي وسّعت ونوّعت روابطها مع الفروع الاقليمية للحركة لكنها أبقت قبضتها محكمة على أي أنشطة لهم في الداخل. ومنفيو الاخوان أُستقبلوا في الدوحة على أساس تفاهم ضمني بأن يمتنعوا عن التدخل في القضايا المحلية أو التعليق عليها. هذا التفاهم رسم تمييزاً واضحاً بين المجالين المحلي والاقليمي للنشاط وحدد ما هي الانشطة الجائزة وتلك غير الجائزة [34].

ثالثاً: محدّدات أمنية

يعتبر أمن الخليج من المحدّدات الأساسية التي تقوم عليها العلاقات ليس فقط بين السعودية وقطر، إنما أيضاً العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي كافة. أمن الخليج هو ما دفع السعودية وقطر وبقية دول مجلس التعاون لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م. وبحجة هذا الأمن قامت السعودية ومعها كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائهم من دولة قطر في آذارعام 2014م الأمر الذي سنتطرق إليه لاحقاً.

وكانت مسألة أمن الخليج قد تردد الحديث عنها بشكل متزايد في السبعينيات من القرن العشرين، وبالتحديد عقب الإنسحاب البريطاني من المنطقة. وبالنتيجة ظهرت العديد من النظريات والمشاريع التي تتعلق بأمن الخليج وبمن سيملأ الفراغ الذي سيخلفه الإنسحاب البريطاني.

من الناحية الإقليمية كانت القوى الكبرى الثلاث: إيران والعراق والسعودية، في حالة ترقب حذر وانتظار لحظة إنسحاب بريطانيا من الخليج لوراثة الدور البريطاني، كلّ وفق أهدافها وقدراتها وتحالفاتها. لذلك بعد الإنسحاب لعبت إيران دور القوة الإقليمية الساعية للهيمنة الإقليمية، في حين حرص العراق على القيام بدور القوة المناوئة والمنافس الإقليمي القوي الرافض لمساعي الهيمنة الإيرانية. أما السعودية، فاكتفت بدور الموازن بين القوتين، لكنها كانت في أغلب الأحيان حليفاً للقوة الإيرانية الصديقة ضمن الاستراتيجية الأميركية ـ الخليجية في تلك الفترة القائمة على سياسة الركيزتين أو الدعامتين وفق مبدأ نيكسون. وكانت تناور بين القوتين الإيرانية والعراقية لتعظيم حريتها في الحركة والفعل على مستوى الدول الخمس الصغيرة

---

(33) عبد الله عبد الأمير، المرجع السابق، ص 33.

(34) B. Haykel, **Qatar and Islamism**, NOREF Policy Brief, Norwegian Peacebuilding Resource Centre, Norwegian, 2013, p 2.

أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، وتقليل الأخطار الناجمة من صراع القوتين الإيرانية والعراقية، والحد من تأثيراتها السلبية على زعامتها على هذه الدول[35].

كانت إيران تتحين الفرصة لبسط سيطرتها ونفوذها على الخليج، وقد جاءت تصريحات الشاه تعبيراً عن هذه الرغبة. وفي تصريح له عام 1970 م، قال الشاه: " لقد بدأ عصر جديد للخليج. وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتّم عليها حفظ الأمن والإستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله". وفي تصريح أكثر دلالة، قال الشاه في حديث له عام 1969م: " ينبغي علينا بناء مثل هذه القوة (العسكرية) لنحافظ على هذه المنطقة آمنة بعد أن يغادرها البريطانيون. وباستطاعة إيران أن تقوم بهذا الدور لأننا لا نملك خططاً إقليمية أو استعمارية، إنما دور إيران في منطقة الخليج الفارسي هو أن تقدم صورة القوي، الحكيم، صاحب الأهداف الخيرة...."[36]. وكان الشاه قد بدأ ببناء قوة عسكرية متفوقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية حتى قبل إعتماد واشنطن لمبدأ نيكسون. ففي فترة ما قبل الإنسحاب البريطاني من الخليج وإعلان مبدأ نيكسون الذي قررت الإدارة الأميركية بناءً له توفير كل الدعم العسكري لطهران، كانت إيران قد حصلت على الكمية نفسها من الأسلحة التي حصلت عليها فييتنام الجنوبية [37].

هذا الطموح الإيراني لم يكن يتوافق مع الدور القومي العراقي الذي جاء حزب البعث يبشر به في الخليج مع عودته إلى السلطة عام 1968م. فقد اقترنت عودة حزب البعث إلى الحكم في بغداد بتحول في الهدف العراقي من زعامة المشرق العربي إلى زعامة الخليج، وتركيز إهتماماته بإقليم الخليج بفعل عوامل ثلاثة: أولها القرار البريطاني بالإنسحاب من الخليج الأمر الذي جعل العراق قلقاً بخصوص التطورات المحتملة في بنية القوة مستقبلاً في الخليج على ضوء الطموحات الإيرانية. والثاني الهزيمة في حزيران 1967م التي فرضت على القيادة المصرية تقليص الوجود المصري في الخليج، ما أفسح المجال أمام العراق لوراثة الدور المصري وقيادة الحركة الراديكالية في الخليج وجنوب الجزيرة العربية. وثالثها قلق العراق الجمهوري من الوجود في بيئة سياسية وأمنية رافضة له تسيطر عليها النظم الملكية المحافظة [38].

من هنا ابتدع العراق مقولة الجناح الشرقي للوطن العربي، وأعطى لنفسه صفة الحارس القومي لهذا الجناح في وجه تطلعات إيران، وتحرك على المستويين الرسمي والشعبي للدفاع عن عروبة الخليج حيث أعلن عن استعداده لتقديم كافة المساعدات العسكرية والسياسية لدعم إمارات الخليج، وافتتح مراكز منح دراسية لأبناء

---

(35) F. G. Gause III, **"Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry"**, In: **Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim**, Editor: W.Howard Wriggins, Columbia University Press, New York, 1992, p 26.

(36) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1997، ص 201.

(37) محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 393.

(38) M. S. Agwani, **Politics in the Gulf**, Vikas Publishing House, New Delhi, 1978, p 91.

الخليج في الجامعات العراقية، كما اقترح إقامة قوة للدفاع عن الخليج، ولكنه قوبل بمعارضة شديدة من قبل السعودية وإيران. وفي قضية الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، وتزعّم الدعوة إلى تأليب الرأي العام العربي ضد إيران. كما دعا إلى إيجاد حلف دفاعي عربي يقف ضد تطلعات إيران في أي بقعة خليجية، وكان قد أمدّ رأس الخيمة بمعدات عسكرية في أواخر عام 1970م (39).

غير أن إيديولوجية حزب البعث التي يتبناها العراق، ودعوته للإطاحة بالنظم الرجعية الحاكمة ودعمه للحركات القومية والراديكالية العربية المعارضة لتلك النظم، بالإضافة إلى تحالفه الداخلي مع الحزب الشيوعي العراقي وتوقيعه على معاهدة الصداقة والتعاون مع الإتحاد السوفياتي عام 1972م، كل هذه الأمور جعلت من العراق مصدر تهديد بالنسبة للدول العربية الخليجية وعلى نقيض كامل مع أسس شرعيتها. لذلك فإن السلوك التوازني الذي انتهجته السعودية والدول الخمس الصغرى الخليجية كان في اتجاه التقارب مع إيران على الرغم من أن إيران كانت تمثل القوة العسكرية الكبرى، وليس مع العراق الذي لم يكن يمثل مصدراً حقيقياً للتهديد العسكري، ولكنه كان يمثل خطراً على شرعية النظم الحاكمة في هذه الدول.

لقد نجحت الولايات المتحدة بصياغة علاقة تعاونية بين طهران والرياض، أمكن توظيفها في خدمة الحفاظ على المصالح الأميركية في الخليج عقب الإنسحاب البريطاني ضمن العمل بمبدأ نيكسون الذي عرف بسياسة الفَتْنَمة التي كانت تعني، على المستوى الخليجي، ثلاثة مطالب من المنظور الأميركي (40): إزالة التناقضات بين السعودية وإيران إلى أقصى حد ممكن - في توزيع الأدوار يجري التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية وبالنسبة للسعودية على القوة السياسية نتيجة لما تتمتع به من نفوذ سياسي وسط الدول الخليجية وداخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة - تنسيق العلاقة مع القوى الأخرى داخل الشرق الأوسط، فالسعودية بعلاقاتها المتنامية مع مصر والمساعدات التي كانت توفرها لها في حينه، نظر إليها كقوة تساعد على تحديد وتحجيم الدور المصري في الخليج، إلى جانب تشكيلها رابطة بين مصر وإيران، وهي الرابطة التي نمت مع تنامي العلاقات المصرية ـ الأميركية، وأبرزت محور " طهران – الرياض – القاهرة " الذي اتسع نشاطه وامتد إلى الساحة الأفريقية في نشاط استخباراتي ضد الإتحاد السوفياتي فيما عرف بنادي السفاري (41).

بعد توقيع إتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في عام 1975م وتفرغ بغداد من حربها في شمال البلاد وتوجهها نحو تطوير حضورها في الداخل الخليجي، تعاظم مناخ التجاذب بين القوى الإقليمية الأساسية في

---

(39) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص ص 401 - 405.

(40) E. M. Khoury, **Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A center of Power**, Catholic Press for the Institute of Middle Eastern and North African Affairs, Beirut, 1973, p 48.

(41) محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 399.

الساحة الخليجية الأمر الذي عبر عن نفسه بمشاريع وخيارات أمنية وسياسية متنافسة، وفي الغالب متناقضة [42].

وللمرة الأولى، وافق وزراء خارجية الدول الخليجية الثماني خلال إجتماعهم على هامش المؤتمر الإسلامي في جدة (12- 15 تموز 1975م) على عقد مؤتمر قمة لمناقشة التعاون الجماعي المتبادل. غير أن مؤتمرالقمة المأمول لم يُعقد، وكان واضحاً أن السعودية لا تريد أن تلزم نفسها بمشروع أمني مشترك مع إيران، وتحركت في خريف 1976م للدعوة بين الدول الخليجية الصغيرة الخمس لإنشاء "منظمة للتعاون الأمني الداخلي"، ولكن تملصت الكويت وعمان من هذا المشروع بالمطالبة أن يشمل هذا التنظيم إيران(حليفة عمان) والعراق (ذا الأهمية الخاصة للكويت) [43].

وفي 25 تشرين الثاني عام 1976م عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الثماني إجتماعاً لهم في مسقط، وطرحت عمان في هذا الإجتماع ورقة للعمل تضمنت مشروعاً للتعاون الأمني بين دول الخليج يقضي بإنشاء حلف عسكري بين هذه الدول، بحيث تتحمل كل دولة قدراً من المسؤولية يتناسب مع إمكاناتها المادية والبشرية، أو تتحمل كل الدول الخليجية المسؤولية بصورة متساوية بغضّ النظرعن حجمها السكاني وإمكاناتها المادية. وقد ألحق العمانيون باقتراحهم مذكرة ضمّنوها دعوة للتأكيد على حرية كل دولة في إختيار نظامها السياسي والإجتماعي، وحرية الملاحة في الخليج، والتعاون بين دول المنطقة في المجالات الثقافية والإقتصادية. غير أن المشروع العماني جوبه بمعارضة قوية قادها العراق داخل الإجتماع على أساس أن هذا المشروع يلتقي في إطاره ومضمونه مع مشاريع الشاه وتطلعاته.

وكان الشاه قد اقترح في أذار 1974م توقيع معاهدة أمنية عسكرية مشتركة مع السعودية ودول الخليج الأخرى، إلا أن هذا الإقتراح جوبه بمعارضة بغداد والرياض بحجة أنه يرمي إلى بسط الهيمنة الإيرانية على المنطقة. وعاد الشاه عام 1975م وطرح مشروعاً مشابها لأمن الخليج، لكن بالطبع لم يكن مصير مشروع الشاه الجديد أفضل مما سبقه، ولم تكن إعتبارات بغداد والرياض في مواجهته مختلفة عن الإعتبارات التي تمت على خلفيتها مواجهة المشروع الإيراني السابق [44].

وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر مسقط الأول في إيجاد تنظيم إقليمي للدفاع عن الأمن في الخليج، كررت عمان مساعيها خلال مؤتمر مسقط الثاني في تشرين الثاني 1977م، غير أنه لم يكن أفضل من المؤتمر الأول. شاركت المملكة العربية السعودية العراق في معارضة مشاريع الشاه، وكان موقف معظم الدول الخليجية متقارباً من التصورات السعودية. وفيما خص قطر فهي كانت تركز على الجوانب الإقتصادية وترى أن إقامة سوق خليجية مشتركة ضرورة لأمن الخليج باعتبارها وسيلة من وسائل الوحدة، وخاصة

---

(42) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 207.

(43) N. Safran, **Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security**, Cornell University Press, U.S.A, 1988, p 269.

(44)عبد الجليل مرهون، المرجع السابق، ص 208 – 209.

أنها تدرك أنها إمارة صغيرة في الخليج، وهي غير قادرة على حماية نفسها بدون التنسيق مع دول الخليج الأخرى. ويمكن تلخيص رؤية قطر لأمن الخليج في تلك الفترة على الشكل التالي[45]:

- أن أهمية منطقة الخليج الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية تزداد باستمرار، وهذا يحتم على دولها الإتفاق على صيغة تعاون ونظام أمني يكفلان تعزيز استقرارها.
- أن المنطقة أصبحت من المناطق الحساسة جداً في العالم، وإذا تم لقاء أو مؤتمر بين زعمائها فإنه سيعود بالنفع على هذه المنطقة، حيث إن تلك المؤتمرات تقوي الروابط بين بعضها البعض.
- أن قضية الأمن المطروحة يجب أن تكون بمنأى عن أطماع الدول الطامعة، ولن تكون كذلك إلا إذا قويت الأجهزة وتعززت الإمكانيات لخلق جهاز قادرعلى مواجهة التحديات، إذ أن أمن الخليج ليس موجها ضد أحد، ولكنه ضد أيّ كان قد يحاول المساس بأمن دول الخليج، وهو ما لا يتأتى لهذه الدول الصغيرة ما لم تفرض وجودها عن طريق تقوية نفسها وتوحيد جهودها لإقامة تيار موحد يستطيع أن يواجه أية تحديات تتعرض لها مستقبلاً. وما دام الهدف الأساسي من موضوع الأمن هو حماية الثروات من قبل القوى الطامعة فيها، فإن الصيغ التي يمكن أن يتم بها حفظ الأمن تبقى قضية شكلية والشكل قابل للحوار، بعبارة أخرى فإن قطر ترى أن الخليج لا يحميه إلا أبناؤه ولا بد من الإعتماد على القوة الذاتية لهم.
- أن سبب الإهتمام بإقامة نظام أمن خليجي بعد أن كثر الحديث عنه مؤخراً يرجع إلى عودة العلاقات الطيبة بين دول المنطقة، وبدون شك فإن عودة العلاقات تلك تؤدي في نظر قطر إلى تقوية عوامل الإستقرار والأمن في الخليج ككل.

هكذا لم تستطع دول الخليج الثماني التوصل إلى صيغة أمنية مشتركة إلى أن جاءت بعض الأحداث الدولية والإقليمية لتدفع السعودية مع الدول الخليجية الصغيرة (الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، عمان) لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م. وكان سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، فضلاً عن الوجود العسكري السوفياتي في أفغانستان من أهم العوامل الأساسية التي ساهمت في إنشاء هذا المجلس، وقد استثنى تشكيل المجلس العراق وإيران بذريعة عدم التورط في الحرب الدائرة بينهما، كما استثنى اليمن بذريعة وقوعه خارج النظام الإقليمي الخليجي. وقد عجز مجلس التعاون عن معالجة الأزمة التي نشبت بين العراق والكويت عام 1990م والتي أدت إلى غزو العراق للكويت في نفس العام، الأمر الذي هدم الأهداف الأساسية التي من أجلها أنشئ هذا المجلس. وبعد أزمة الخليج الثانية أقامت دول مجلس التعاون ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة جعلت هذه الأخيرة المسؤول الأول عن حماية أمن الخليج.

---

(45) يوسف عبيدان، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، 1979، ص 327 – 328.

المبحث الثاني: تطورالعلاقات السعودية ـ القطرية حتى بداية التسعينيات

سنتناول في هذا المبحث المواقف السياسية لكلّ من السعودية وقطر تجاه أهم القضايا ذات العلاقة بالبلدين وأثرها على العلاقات بينهما

المطلب الأول: العلاقات السعودية ـ القطرية حتى أواخر السبعينيات

أولاً: الحدود السعودية ـ القطرية

في العام 1913م ضم الأميرعبد العزيز بن سعود مقاطعة الإحساء، واعتبر قطر جزءاً من هذه المقاطعة في التقسيمات الإدارية اللاحقة لجنده. وفي لقائه مع كل من تريفور، المعتمد البريطاني في البحرين، وشكسبير، المعتمد البريطاني في الكويت، يومي 15 و16 كانون الأول عام 1913م، أكد الأمير السعودي بأن قطر وعمان هما جزء من الأراضي التي يرغب في استعادتها. بيد أن البريطانيين عبروا عن رفضهم لهذه الدعاوى، وأكدوا أن الحدود السعودية ـ القطرية هي تلك المحددة في اتفاقية الخط الأزرق الموقعة في 29 تموز 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية [1].

وفي معاهدة دارين لعام 1915م بين بريطانيا وعبد العزيز ، أكد هذا الأخير احترامه لحدود قطر. أما في مؤتمر العقير عام 1922م وعندما كان هولمز (مهندس جيولوجي بريطاني) يناقش إمكانية الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الإحساء، تكشفت أمام برسي كوكس – المندوب السامي البريطاني في العراق – مطامع عبد العزيز وتطلعه لضم أراضي قطر إلى منطقة امتياز الشركة الشرقية والعامة، فتصدى كوكس لهذه المطامع وأوضح لعبد العزيز أن بريطانيا ستتصدى لأي تجاوز للحدود السعودية ـ القطرية. وإمعانا في توضيح وجهة نظره، قام كوكس برسم خط لما يرى أن تكون عليه الحدود السعودية ـ القطرية يبدأ من نهاية الخليج الواقع إلى الجنوب من جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من أنباك (قرية تقع في منطقة الإحساء). وقد عُرف هذا الخط بتصريح كوكس، لكن هذا التحديد من جانب كوكس لا يعني ان عبد العزيز وافق عليه أو أن إتفاقاً ما قد تم التوصل إليه [2].

في الثلاثينيات برزت مشكلة الحدود كجزء من الصراع على النفط. ففي أيلول عام 1933م، قام حاكم قطر بزيارة الرياض، وخلال هذه الزيارة وقّع شيخ قطر اتفاقاً مع عبد العزيز تعهد فيه بأن لا يمنح أي امتياز نفطي في الأراضي الداخلية لقطر، وألا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة. وهنا وجدت بريطانيا في الإتفاق السعودي ـ القطري مدخلاً للشركات الأميركية، وحذرت شيخ قطر من أن عبد العزيز " يسعى لابتلاع مشيخة قطر نفسها " [3].

---

(1) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 153.

(2) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 77.

(3) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 154.

وكان حاكم قطر قد وافق في عام 1930م على أن يقدم معونة سنوية لعبد العزيز تبلغ مائة ألف روبية (عملة خاصة بالهند) حرصاً منه على سلامة أراضيه من أطماع عبد العزيز. وعندما توجه المقيم البريطاني في بوشهر لزيارة قطر لبحث هذا الإتفاق السعودي ـ القطري أنكر شيخ قطر وجود أي إتفاق بينه وبين عبد العزيز، وقال: " أعتقد من مصلحتي وكذلك من مصلحة الحكومة البريطانية أن أكون على وفاق مع صاحب الجلالة عبد العزيز بن سعود، وأن أكون ودوداً جداً معه ". وقد رد المقيم البريطاني بأن اتصال الشيخ بعبد العزيز يعتبر خرقاً للفقرة الرابعة من معاهدة عام 1916م، وأنه يجب وقف مثل هذه الترتيبات والمراسلات فيما عدا تبادل التهاني الودية في الأعياد. وقد ذكر شيخ قطر خلال هذه الزيارة أن عبد العزيز يجمع الزكاة من الصحراء الممتدة من الإحساء حتى خور العديد، وأن مجموعة صغيرة من الإخوان تسكن على حدود قطر. وأكد الشيخ أن عبد العزيز تمكن من القيام بجمع الزكاة لأنه كان لديه القوة الكافية التي تمكنه من جمعها، وأن أداء الزكاة في هذه المجتمعات يعد بمثابة ريع أو فائدة ولا يمثل أي إعتراف إختياري أو دائم بسيادة أو سلطة عبد العزيز (4).

كانت بريطانيا متمسكة بالخط الأزرق كحدود شرقية للسعودية، وكانت مسألة الحدود تزداد حدة كلما لاحت في الأفق بشائر اكتشافات نفطية جديدة في المنطقة محل النزاع، الأمر الذي كان يترك مسألة الحدود بدون حل قاطع. وشهد الموقف عديداً من الظواهر المتعارضة، فبينما كان عبد العزيز يلجأ أحياناً إلى التهديد لإثارة البدو ضد حاكم قطر، كان يحتفظ بعلاقات ودية في الظاهر مع شيخ قطر. وبينما نجد بريطانيا نفسها ملزمة بحكم معاهدة الحماية بالتدخل لمساندة شيخ قطر ضد اي عدوان عليه، نجدها غير راغبة في تطورالموقف مع عبد العزيز إلى درجة الصدام المباشر حتى لا يكون رد فعله هو الإعتماد السافرعلى الولايات المتحدة الأميركية في مواجهتها. وكانت بريطانيا تخشى أيضاً أن يؤدي إرغام عبد العزيز على قبول الخط الأزرق إلى لجوئه إلى المؤامرات لتقوية نفوذه غير الرسمي في قطر وإقامة مستوطنات جديدة للإخوان.

في نيسان عام 1934م أرسل السفير البريطاني في جدة مذكرة إلى عبد العزيز يخبره فيها رسمياً بأن الحكومة البريطانية لا تزال تعتبر الخط الأزرق هو خط الحدود بين قطر والسعودية، كما أخبر شيخ قطر بنفس هذا المعنى. ولكن عبد العزيز اعترض على هذا الأمر، وقدم وجهة النظر السعودية في مذكرة رسمية سلمها فؤاد حمزة وزير خارجية السعودية إلى السفير البريطاني. وكانت هذه المذكرة أول رد رسمي سعودي يتضمن فكرة رفض فكرة الخط الأزرق.

وفي نفس العام أيضاً واجهت الحكومة البريطانية شوطاً آخر من أشواط صراعها مع عبد العزيز، عندما صرح عبد الله آل ثاني للمقيم البريطاني في الخليج بأن حدود قطر إنما هي على النحو الوارد في خريطة الشركة الإنجليزية ـ الفارسية، وأنه ليس هناك وجود لمنطقة حيادية بين بلاده والمملكة السعودية. وكان هذا يعني أن عبد الله يعتبر المنطقة الواقعة إلى الغرب من الحدود المبينة على خريطة الشركة الإنجليزية ـ الفارسية تابعة لعبد العزيز، الأمر الذي يضع الحكومة البريطانية في موقف حرج وضعيف في مواجهة

---

(4) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، المرجع السابق، ص ص 90 - 93.

حاكم السعودية [5].

ومن دون أن يعلم بأن قطر قد منحت إمتياز التنقيب عن النفط لشركة النفط الإنجلو – فارسية أرسل عبد العزيز بن سعود في عام 1935م رسالة إلى حاكم قطر يطلب منه فيها إنهاء مشكلة الحدود بسبب ما نمي إلى علمه من أن عبد الله آل ثاني يريد منح إمتياز النفط للشركة الإنجليزية ـ الفارسية، وقال "إن البريطانيين تدخلوا في شؤون عمان وشؤون قطر، وإن لديهم حجتين فقط: الحجة الأولى قبلنا بها للسبب القوي، وهو أن سكان هذه المناطق قد أصبحوا خاضعين لهم، وأنهم (أي البريطانيين) يدافعون عنهم، وقد سبق أن أبلغناهم (أي البريطانيين) أن سكان عمان وقطر هم من رعايانا. ونظراً لحقيقة كون سكان تلك المناطق قد اختاروا بأنفسهم أن يكونوا بوضعهم الراهن، وبما أن الإنجليزهم أصدقاؤنا، فإننا تركنا أمرالمدن فقط، ولكن ليس لأحد حق في المطالبة بأي شيء أو ملكية في الصحراء أو بين القبائل. أما الأمر الثاني فهو أنهم يدّعون أن لهم معاهدة مع الأتراك، وأن الأتراك سمحوا لهم ببعض الأراضي، ولقد أبلغناهم بثلاثة أمور: الأول: أن الأتراك لم يمارسوا أية سلطة فعلية عليها. والثاني: أن معاهدتهم مع الأتراك قد تم توقيعها بعد أن استوليت على الحسا. الثالث: أن المعاهدة لم تعدل، ولذلك لا أقبل بها ولا أسلّم بها" [6].

وطلب عبد العزيز في هذه الرسالة من حاكم قطر إما أن يُبقي الأمور على حالها إلى حين تسوية مسألة الحدود، أو أن يطلب حاكم قطر من البريطانيين تسوية مسألة الحدود عن طريق ترك موضوع هذه التسوية للسعوديين والقطريين دون وساطة بريطانيا أو تتم التسوية بين السعودية وبريطانيا إذا أرادت قطر ذلك.

وبالتوازي مع رسالته إلى حاكم قطر أرسل عبد العزيز مذكرة إلى السفير البريطاني في جدة يقترح فيها خطاً آخر كأساس لترسيم الحدود بينه وبين قطر. هذا الخط الذي عُرف بالخط الأحمر يعطي السيادة لعبد العزيز على جبل نخش وخور العديد. وفي المقابل، وبتعليمات من حكومته، قدم السفير البريطاني إقتراحاً آخر يُعرف اليوم باسم الخط الأخضر، لكنّ عبد العزيز رفض هذا الإقتراح. كما رفض اقتراحاً آخر يعطي السعودية قسماً كبيراً من صحراء الربع الخالي إلا أنه يعيد جبل نخش إلى قطر وخور العديد إلى أبو ظبي.

وبعد أن علم عبد العزيز بأمراتفاقية التنقيب عن النفط التي وقعتها قطر، قدم إحتجاجاً إلى بريطانيا وذكر في هذا الإحتجاج أن الإمتياز السعودي لشركة نفط استاندارد أويل أوف كاليفورنيا يمتد إلى المناطق المتنازع عليها، ولكن الإذن بالعمل فيها أوقف من جانب السعوديين من أجل منع نشوب أي خلافات بين الشيخ عبد الله والملك السعودي. وحدد عبد العزيز حدود قطر بالقول إن قطر تتكون من بقعة تضم الدوحة نفسها ومنطقة محدودة محيطة بها تعرف باسم الصفاة. وقد طلبت حكومة الهند من شيخ قطر عدم القيام بأي اتصال مباشر مع عبد العزيز، وأن يدع تلك الأمور ليتولاها السفير البريطاني في جدة [7].

---

(5) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، المرجع السابق، ص ص 93 - 95.

(6) R. Zahlan, **The Creation of Qatar**, op. cit., p 82 - 83.

(7) عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، المرجع السابق، ص 110.

وطيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية دارت مفاوضات بين عبد العزيز وبريطانيا حول الحدود السعودية ـ القطرية من دون أن تسفرعن أي نتيجة تذكر نظراً لإصرار كل طرف على التمسك بموقفه. وفي 22 أيار 1945م تم استئناف المفاوضات بين الجانبين. وقدمت السعودية في العام 1949م تصوراً جديداً لحدودها فيما عرف بالخط السعودي لعام 1949م، فقد ادعت السيادة على الجزء الأكبر من الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر والركن الجنوبي الشرقي من الخليج، وتبلور هذا الإدعاء في مذكرة قدمتها إلى الحكومة البريطانية في 14 تشرين الأول 1949م، أعلنت فيها أن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية تقع قبل كل شيء على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر ويمتد باتجاه الجنوب الغربي إلى مسافة قصيرة ليعود فينحرف شرقاً وشمالاً إلى نقطة وراء واحة البريمي. وقد تأثرت قطر إلى جانب كل من أبو ظبي وسلطنة عمان بهذا الإدعاء، على أن الإدعاء السعودي أصاب أبو ظبي بنسبة أكبر من الضرر شملت أربعة أخماس أراضيها ومن بينها واحة ليوا الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة [8].

وقد اتفقت السعودية وبريطانيا في آب 1951م حينما كان فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي في لندن على عقد مؤتمر لبحث المشكلة، وفعلاً عُقد المؤتمر في الدمام في 28 كانون الثاني 1952م حضره ممثلون عن السعودية وقطر وأبو ظبي وبريطانيا، إلا أن المؤتمر فشل في الوصول إلى حل للنزاع السعودي ـ القطري (كما فشل في حل النزاع بين السعودية وأبو ظبي).

وبعد أن بدأت كل من السعودية وقطر باستغلال الإحتياطات النفطية الهائلة التي تمتلكها، وأصبح إهتمام كل دولة يتمحور حول نموها الإجتماعي والإقتصادي، راحت النزاعات على الحدود بين البلدين تأخذ دوراً ثانوياً [9]. وفي عام 1965م توصل الطرفان إلى تفاهم عينت بموجبه الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وأصبح جبل نخش تابعاً لقطر مع بقاء هجرتي السكك وأنباك للسعودية. وبطبيعة الحال لم يحسم هذا الإتفاق كافة القضايا العالقة ولم يضع حداً للنزاع. وعاد الخلاف الحدودي للظهور في عام 1992م وهو ما سوف نتحدث عنه لاحقاً بالتفصيل، وقد توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق تم بموجبه تعديل خط الحدود البرية.

في كانون الأول 2008م أعلنت السعودية وقطر أنهما توصلتا إلى سلسلة من الاتفاقيات حول مواضيع مختلفة على رأسها اتفاق تسوية الحدود البرية والبحرية فيما بينهما، ووقّع ممثلون عن البلدين في آذار 2009م في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على هذا الاتفاق، وبذلك أعطوه أهلية دولية، آنذاك بالذات طرحت دولة الإمارات ملاحظات على هذا الاتفاق بالقول إن حقوقها في منطقة الحدود الواقعة بين قطر والسعودية قد خرقت.

---

(8) محمود شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة للنشر، الأردن، 2005، ص 872.

(9) R. Zahlan, **The Creation of Qatar**, op. cit., p 85.

ثانياً: إتحاد إمارات الخليج

عندما أعلنت بريطانيا عام 1968م بأنها ستنسحب تدريجياً من شرق السويس ومنطقة الخليج في موعد أقصاه نهاية عام 1971م، كان لهذا الإعلان تأثيرٌ دراميٌّ على حكام الخليج. إذ كان يعني عملياً انسحاب القوات البريطانية من المنطقة وانتهاء التزامات بريطانيا العسكرية تجاه الإمارات، وبالتالي تخلي بريطانيا عن الدفاع عن الإمارات وحمايتها، ومن ثم بطلان معاهدات الحماية.

ومنذ الإعلان البريطاني، راحت الدوائر البريطانية تفكر فيما سمي حينئذ بالفراغ الذي سوف ينتج عن ذلك الإنسحاب في منطقة الخليج. وبدأ القلق حول ما يمكن أن ينشأ من اضطرابات في المنطقة، واحتمالات تجدد الصراعات الإقليمية فيها، كما كانت هناك مخاوف تتمثل في وقوع اليمن الجنوبي تحت سيطرة القوى الماركسية ممثلة في "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي" التي باتت تهدد عمان وأصبحت على اتصال بالبعث الراديكالي في العراق، الأمرالذي أصبح يمثل خطراً على إمارات الخليج العربية [10].

وقد برزت ثلاثة إحتمالات تتعلق برسم خريطة الأوضاع السياسية في الخليج على النحو التالي:

الأول: إقامة إتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية مباشرة بقرارالإنسحاب، على أن يكون هذا الإتحاد قادراً على الوقوف في وجه أية مطامع توسعية قد تكون لدى الدول المجاورة في المنطقة وبالتحديد إيران والإتحاد السوفياتي.

الثاني: أن تعلن المشيخات الكبرى سكاناً ودخلاً، البحرين وقطر وأبوظبي، استقلالها بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تتكفل بالحفاظ على أمنها، على أن توجد صيغة إتحادية ما للمشيخات الأخرى الصغيرة مستقبلاً.

الثالث: أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الإنجليز، إما عن طريق فرض حمايتها على بعض المشيخات أو باحتلال مباشر للبعض الآخر.

انصبّت الجهود كلها في البداية لتحقيق الإحتمال الأول، وكان من الواضح أن مهمة تشكيل إتحاد فيدرالي لن تكون سهلة، إلا أن الجميع كان على إقتناع بأن ذلك هو البديل الذي لا بد منه [11].

وكان بعض حكام إمارات الخليج قد بذلوا محاولات لتحمل تكاليف وأعباء بقاء القوات العسكرية البريطانية، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وعندها أعطي إهتمام حقيقي وجاد لفكرة إقامة الإتحاد [12].

---

(10) أحمد الشلق، مصطفى الخطيب، **قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 – 1971 "دراسة ووثائق"**، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1998، ص 17.

(11) رياض الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،1987، ص ص 14 - 16.

(12) R. Zahlan, op. cit., p 104.

والخطوة الأولى في هذا الإتجاه جاءت في شباط 1968م عندما اجتمع حكام كل من أبو ظبي ودبي وصدر إثر الإجتماع إتفاق ثنائي ينص على تكوين إتحاد يضم البلدين، ثم دعوة حكام الإمارات الأخرى لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك. وفي أول إجتماع لحكام الإمارات التسع في دبي قدمت حكومة قطر إقتراحاً بإنشاء " إتحاد الإمارات العربية " تتمثل تنظيماته في مجلس أعلى يهتم برسم السياسات المتعلقة بالعلاقات الخارجية والإقتصاد والدفاع، ومجلس إتحادي يساعد المجلس الأعلى برسم السياسات، وقد وافق الحكام على الإقتراح القطري بعد إجراء بعض التعديلات وتم الإعلان عن الإتحاد.

وعلى الرغم من قناعة قطر بأهمية قيام الإتحاد إلا أن تشكيله بدا مهمة صعبة، ومع بدء المناقشات أصبح من الواضح بشكل متزايد أن العقبات كانت كثيرة بحيث لا يمكن التغلب عليها. فمنذ البداية نشأت خلافات حول متى يجب البدء بتطبيق الإتحاد، كيف سيتم توزيع الوزارات، أين سيكون مقر العاصمة، كيف سيتم إتخاذ القرارات. وقد ظهر إتجاهان مختلفان بين الأعضاء أنفسهم، أحدهما تمثله أبوظبي والبحرين والآخر تمثله قطر ودبي، وعلى الرغم من إنتخاب نائب حاكم قطر وولي العهد آنذاك خليفة بن حمد رئيساً للمجلس الإتحادي المؤقت وبدء هذا المجلس بممارسة نشاطه، وعلى الرغم من تأسيس لجان عمل إلا أن الخلافات استمرت حول عدة قضايا أساسية.

لقد أرادت البحرين، ذات الكثافة السكانية الأكبر والبنية التحتية الأكثر تطوراً، أن تنفرد بزعامة الإتحاد. فعلى سبيل المثال، اقترحت أن يكون التمثيل في المجلس الوطني الإستشاري وفقاً لعدد سكان كل إمارة، وحسب هذا الإقتراح فإن أكثر من نصف مقاعد المجلس سيكون لنوابها. وقد كان إهتمام البحرين بالإتحاد ينبع من رغبتها بحماية نفسها من الإدعاءات الإيرانية التي تجددت بعد وقت قصير من إعلان بريطانيا عن إنسحابها من الخليج. أما قطر فكانت ترفض هيمنة البحرين على الإتحاد شاعرة بأن لديها مركزاً متميزاً، بين الإمارات المتزعمة للإتحاد، فهي ليس لها مشكلة أمنية مع أحد، كما أنها كانت قد وقّعت في عام 1965م إتفاقية مع السعودية بشأن الحدود، وبالتالي توثقت صلتها بها. بالنسبة لدبي فقد كانت الحليف الطبيعي لقطر، وقد ازدادت العلاقات بين الإمارتين بعد زواج أحمد بن علي من ابنة حاكم دبي، كما أن دبي كان يوجد فيها عدد كبير من الإيرانيين، وكانت لا تريد إتخاذ موقف مناوئ لإيران كما كانت تريد البحرين. أما أبو ظبي فكانت الحليف الطبيعي للبحرين، وكان لديها مشكلة أمنية تتمثل بادعاءات السعودية على واحة البريمي [13].

وبالمجمل، عقد الحكام التسعة أربعة إجتماعات فقط. الأول كان في دبي حين أُعلن عن الإتحاد. الثاني عُقد في أبوظبي في تموز 1968م، وفيه تم الإتفاق على تنظيم مؤقت للإتحاد. والإجتماع الثالث كان في أيار 1969م عندما التقى الحكام في الدوحة، ولكنهم لم يستطيعوا الإتفاق على أي نقطة مهمة. أما الإجتماع الرابع والأخير فقد عُقد في أبوظبي في تشرين الأول من عام 1969م وانتُخب فيه حاكم أبوظبي رئيساً وخليفة بن حمد رئيساً للوزراء. ولم تُتخذ أي قرارات مهمة أخرى في الإجتماع. ومن ضمن النقاط التي أدت

---

(13) R. Zahlan, op. cit., p 104 – 105.

إلى الأزمة كانت: من سيكون نائب الرئيس، كيف سيتم التحكم بموضوع الدفاع، هل الجمعية الإستشارية ستكون إستشارية أم تشريعية، وكيف سيتم تمثيل الولايات المختلفة فيها، وهل من الضروري صياغة دستور للإتحاد؟ (14). نتيجة لهذا الجمود أُثبطت عزيمة الحكام الذين لم يستطيعوا إيجاد حل للأزمة. عندها خاطب الوكيل السياسي في البحرين المجتمعين معبّراً عن إهتمام حكومته بالنتيجة الناجحة للإجتماع. فكانت هذه القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لحاكمي قطر ورأس الخيمة، فقد أغضبهما ما اعتبراه تدخلاً بريطانياً في شؤونهما الداخلية وغادرا الإجتماع. وهكذا سادت الفوضى في الإجتماع. وعلى الرغم من أن المجلس الإتحادي ظل يعقد إجتماعات لبعض الوقت، إلا أن إتحاد الإمارات التسع انتهى عملياً بالرغم من جهود السعودية، الكويت وبريطانيا لإعادة إحيائه.

في عام 1970م وفي خطوة تدل على الإتجاه نحو الإستقلال بشكل منفرد، اتخذت البحرين قراراً بإنشاء مجلس دولة يعد بمثابة نواة لمجلس وزراء، ومن ثم أصدرت مراسيم بتعيين رؤساء للدوائر الحكومية بعد إعادة تنظيمها، وأنشأت أيضاً دائرتين للدفاع والخارجية. كما حدث تغيير في السياسة الإيرانية تجاه البحرين أعقبه التطورات التي نتج عنها الإستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن إستقلال البحرين أو إتحادها مع إيران، والذي جاء نتيجته لمصلحة الإستقلال. وأمام هذا كله أصبح من الواضح أن البحرين سوف تتجه نحو الإبتعاد عن الإتحاد خصوصاً بعد أن أصبحت بمأمن من الإدعاءات الإيرانية.

وفي نفس الوقت قامت قطر بإصدار دستور خاص بها ولم تبلغ الإمارات الأخرى إلا قبل 24 ساعة من إقدامها على هذه الخطوة. قطر أرادت أيضاً ترتيب شؤونها الداخلية فالمفاوضات التي دامت خمسة عشر شهراً لم تحقق إلا القليل، وعلى الرغم من أن فكرة الإتحاد كانت جذابة إلا أن الوقت بدأ ينفد، وكان لا بد من نوع من الإستقرار قبل الإنسحاب البريطاني.

وعندما تعثرت إجتماعات لجنة نواب حكام الإمارات في التوصل إلى دفع عجلة الإتحاد، وتعذر عليها تسوية الخلافات، شرعت الحكومة القطرية منذ أوائل عام 1971م بدرس "الخطوات الواجبة الإتباع في مجال الشؤون الخارجية في حالة إتجاه قطر اضطراراً إلى الإستقلال"، فقدم مستشارها القانوني للحكومة مذكرة تحمل العنوان السابق أشارت إلى تعثر مسيرة الإتحاد بفعل عوامل دولية وإقليمية ومحلية "جعلت أيضا من إقامة إتحاد من قطر والإمارات السبع الأخرى – بدون البحرين التي ثبتت رغبتها في الإنفصال والحصول على الإستقلال – أمرا صعب المنال". وأضافت المذكرة أنه لما كان التاريخ الذي حُدّد نهائياً للإنسحاب البريطاني قد أصبح قاب قوسين او أدنى، فإنه أصبح واجباً على قطر أن ترسم طريقها، لتحديد مصيرها وتحقيق مصلحتها، ولم يكن ثمة طريق آخر لذلك غير طريق الإستقلال (15).

وهكذا لم يبق أمام قطر سوى أن تحدد موقفها بعد التطورات الأخيرة المتلاحقة التي حفلت بها الشهور

---

(14) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين 1968 – 1971**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1973، ص ص 113 - 118.

(15) أحمد الشلق، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، المرجع السابق، ص 173.

الثمانية الأولى من عام 1971م، فقد أعلنت إمارات ساحل عمان المتصالح استقلالها في دولة متحدة في حزيران، ثم أعلنت البحرين إستقلالها منفردة في آب، ولم يكن ثمة سبيل أمام قطر سوى أن تعلن إستقلالها هي الأخرى، فأعلنته في أيلول 1971م بعد أن تبادلت وثائق الإستقلال مع الجانب البريطاني.

أما موقف المملكة العربية السعودية فقد أيدت منذ البداية المبادرات التي استهدفت دفع عجلة الاتحاد، لتقريب وجهات النظرمن أجل إنشاء هيئات اتحادية تنفيذاً لاتفاق دبي، وأوضحت باستمرار تفضيلها للاتحاد ولكل فكرة تهدف إلى إقامة اتحاد بين إمارات الخليج، وهذا ما أكده الملك فيصل في أكثرمن مناسبة منذ إعلان فكرة الاتحاد حيث قال "إن السعودية تشجع وحدة الساحل في دولة قوية غنية تدعم الجانب العربي" (16).

وقد قامت السعودية إلى جانب دولة الكويت بإجراء وساطة لحل الخلافات المستمرة بين الإمارات. وتمثلت هذه الوساطة في إرسال وفد مشترك من البلدين إلى حكام الإمارات التسع، يحمل مقترحات جديدة تتضمن تسويات وحلولاً لمسائل سبع: الإنضمام إلى المنظمات الدولية الفنية – إضافة بعض الشؤون إلى إختصاص الإتحاد بالتشريع منفرداً – حق الإمارات في إنشاء والإحتفاظ بقوات مسلحة خاصة بها – الإسهام في ميزانية الإتحاد – التمثيل في المجلس الوطني – مقر العاصمة – التصويت في المجلس الأعلى. ورأت قطر في ردودها أن أربع مسائل منها لم يجر خلاف بشأنها، ورأت من الخير حصر الخلاف في المسائل الثلاث الأخرى (التمثيل في المجلس الوطني – مقر العاصمة – التصويت في المجلس الأعلى) حتى لا تتشعب الخلافات من جديد. وتبودلت الإقتراحات في شكل مذكرات بين الوفد الثنائي والإمارات الأربع الكبيرة، وعندما صيغت المقترحات السعودية ـ الكويتية في شكلها النهائي، اكتشفت قطر أنه لم يؤخذ بوجهة نظرها، رغم أنها أبدت تساهلاً في موضوع العاصمة، أي ترك تحديد العاصمة الدائمة للدستور الدائم، وأنه لم يؤخذ برأيها في مسألة التصويت وضرورة توافر شرط الإجماع لصحته. لذلك جاء ردها الأخيرعلى المقترحات في مذكرة أبدت فيها عدم إقتناعها بالحجج التي سيقت لتبرير إرجاء النص على العاصمة الدائمة في الدستور، وأبدت قبولاً بالتخلي عن مبدأ الإجماع عند التصويت، وموافقة على فكرة الإكتفاء بموافقة سبعة أصوات عند إعادة التصويت، على أن تكون الإمارات الأربع الكبيرة من بينها. وإزاء الموقف السابق وإصرار البحرين على مسألة التمثيل النسبي في المجلس الوطني الإستشاري، انتهت مهمة الوساطة الكويتية ـ السعودية بغير جدوى (17).

---

(16) فهد المالكي، **العلاقات السعودية القطرية خلال الفترة من 1953- 1982م**، المرجع السابق، ص 85.

(17) أحمد الشلق، مصطفى الخطيب، **قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 – 1971 "دراسة ووثائق"**، المرجع السابق، ص ص 63 – 66.

ثالثاً: الوساطة السعودية والنزاع القطري - البحريني

مر الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بعدة مراحل كادت تصل في بعضها إلى حد الصدام المسلح بين الدولتين. وكان الخلاف يدور حول منطقة الزبارة ومجموعة من الجزر أبرزها جزر حوار ومجموعة من الفشوت (مناطق صلبة أو صخرية قريبة من سطح البحر) أبرزها فشت العظم وفشت الديبل الذي فجر مجموعة من الأزمات.

ويعود جذور النزاع القطري – البحريني إلى القرن التاسع عشر، وتحديداً عام 1895م عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن علي، بزعامة سلطان بن سلامة، من البحرين إلى قطر وحولوا ولاءهم من آل خليفة إلى آل ثاني الذين قاموا بتكريمهم ومنحهم منطقة الزبارة. وقد لاقى تصرف قبيلة آل بن علي المنقلبة على البحرين وترحيب قطر بها مساندة كبيرة من قبل الدولة العثمانية، أما بريطانيا فقد حاولت تهدئة الموقف والحيلولة دون مهاجمة البحرين لقبيلة آل بن علي في منطقة الزبارة [18]. وعندما وقّعت بريطانيا مع الدولة العثمانية إتفاقية عام 1913م لتحديد المناطق الواقعة تحت سلطة كل دولة منهما، أدخلت في هذه الإتفاقية نصاً يقضي بأنها لن تسمح بأن يتدخل حاكم البحرين في الشؤون الداخلية لقطر أو يسعى إلى ضمها، وفي المقابل أقرت الإتفاقية ملكية البحرين لجزر حوار تعويضاً لها عن ضم الزبارة إلى قطر[19].

وفي بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ومع تسارع وتيرة الاكتشافات البترولية في منطقة الخليج سعت شركة "بتروليم كوربوريشن" إلى معرفة ما اذا كانت جزر حواروفشت الديبل تخصان البحرين أم قطر حتى يتسنى للشركة التنسيق مع السلطة المعنية للبحث عن البترول. وفي الوقت نفسه قام الوكيل السياسي في البحرين بكتابة رسالة إلى شيخ قطر يبلغه فيها بضرورة النظر في مسألة ملكية جزرحوار وفشت الديبل والرد على الحكومة البريطانية، ثم عقب بقوله إنه من وجهة النظر السياسية الملائمة يجب إعطاء جزرحوار للبحرين، حيث إن هذا سيعادل إعطاء الزبارة إلى قطر. وقد أثارت الرسالة البريطانية حفيظة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني، حيث اعتبر ان الموافقة البريطانية على منح البحرين جزر حوار والجزر القريبة لها فشت الديبل وجرادة لا يستند إلى اعتبارات قانونية أو تاريخية دقيقة، وبعث رسالة بهذا المعنى إلى الحكومة البريطانية عام 1938م عن طريق الحاكم البريطاني في الهند أكد فيها أن جزر حوار جزء من قطر بحكم موقعها الطبيعي [20]. غير ان بريطانيا وبعد أن درست إدعاءات كل من البحرين وقطر حول موضوع جزر حوار قررت في العام 1939م أن جزر حوار تتبع للبحرين، كما أصدرت لاحقاً قراراً يقضي بتبعية فشت الديبل وقطعة جرادة إلى البحرين أيضاً [21].

---

(18) أحمد منيسي، **الجذور التاريخية للنزاع القطري - البحريني**، الأهرام، العدد 125، آذار 2001.

(19) H. r. p. Dickson, **Kuwait and Her Neighbours**, George Allen & Unwin, London, 1956, p 41.

(20) أحمد منيسي، المرجع السابق.

(21) جاسم كرم، **النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين**، مجلة العلوم الإجتماعية، مج 30، العدد 2، 2002، ص 237 - 238.

في عام 1974م حدث تطور آخر في الصراع، فقد شكت قبيلة النعيم (وهي قبيلة تسكن في منطقة الزبارة وحولت ولاءها إلى البحرين منذ إنفصال قطر عنها) إلى شيخ البحرين محاولة حاكم قطر إقامة مركز جمارك في الزبارة، فاحتج حاكم البحرين إلى بريطانيا ضد " تدخل قطر في شؤون شعبه "، ورتب البريطانيون عقد مفاوضات بين الجانبين القطري والبحراني، ولكن من دون جدوى. وفي العام 1949م استؤنفت المفاوضات بإشراف الوكيل السياسي في البحرين للتوصل إلى تسوية مؤقتة للنزاع. وقد وافق حاكم البحرين على أن يتنازل عن ملكية موارد النفط التي قد تُكتشف في الزبارة بشرط أن يتعهد حاكم قطر بألا يتدخل في شؤون رعاياه، وهم قبيلة النعيم. ولكن تلك المفاوضات لم تسفر هي الأخرى عن نتيجة تذكر[22].

وشهدت فترة الستينيات من القرن العشرين محاولات قطرية لعرض موضوع الخلاف حول جزر حوار وقطعة جرادة وفشت الديبل على التحكيم الدولي. لذلك طلبت قطر في عام 1965م من بريطانيا القيام بذلك. وقد اتخذت بريطانيا خطوات معينة في اتجاه البدء في التحكيم، إلا أن العملية توقفت بسبب رفض البحرين عرض مسألة السيادة على حوار على التحكيم. وفي أواخر الستينيات بُذلت الجهود للتوصل إلى اتفاقية حول تحديد المياه الإقليمية بين الدولتين، ولكن تلك الجهود أخفقت هي الأخرى لرفض البحرين تضمين مسألة حوار في المفاوضات [23].

بعد الإستقلال والإنسحاب البريطاني من الخليج حاول الطرفان حل النزاع بالطرق الودية. فعرضت قطر أن تنشأ جزيرة في المياه الإقليمية البحرينية مقابل جزيرة حوار، وعرضت إبرام إتفاقية تعاون إقتصادية في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق موضوع الخلاف، وذلك إلى أن يتم الإتفاق على تسوية الموضوع وفقاً للقانون الدولي وأحكام هيئة التحكيم الدولية. كما تقدمت قطر باقتراح إنشاء جسر يصل بينها وبين البحرين تدليلاً على الرغبة في حل النزاع بالطرق الودية، وقد قوبلت جميع هذه الإقتراحات بالرفض من قبل البحرين. وفي عام 1976م اتفقت قطر والبحرين على توسيط المملكة العربية السعودية بينهما وبالفعل قبلت المملكة العربية السعودية القيام بهذا الدور[24].

ونتيجة لجهود الوساطة السعودية تم التوصل إلى إطار للتسوية ينص على أن تجري المفاوضات اللازمة لفض الخلاف ودياً بين الطرفين بحضور ممثل المملكة العربية السعودية، وأن يتعهد كل طرف بعدم القيام بأي تصرف من شأنه أن يعزز مركزه القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر أو يغير الوضع الحالي بالنسبة لموضوعات الخلاف.

مع ذلك قامت البحرين ببعض الأعمال الإستفزازية، ففي عام 1982م قام رئيس وزراء البحرين بتدشين سفينة حربية باسم " حوار "، كما قامت وحدات خفر السواحل البحرينية بإجراء مناورات بالذخيرة الحية

---

(22) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 154.

(23) جاسم كرم، **النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين**، المرجع السابق، ص 238.

(24) أحمد منيسي، المرجع السابق.

في منطقة فشت الديبل التي تشكل إحدى مناطق الخلاف بين الدولتين. وقد أثارت هذه التصرفات حفيظة السلطات القطرية مما جعلها تصدر بياناً تحتج فيه على هذا العمل من جانب البحرين، الأمر الذي جعل المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون يُصدر قراراً بعدم إتخاذ أي إجراءات إستفزازية بين الدولتين[25].

ولم تتوقف أعمال البحرين الإستفزازية حتى بلغ النزاع ذروته في 26 نيسان 1986م عندما أعلنت البحرين أنها عهدت إلى شركات أجنبية تحويل جزيرة فشت الديبل إلى جزيرة إصطناعية لتجعل منها مركزا لخفر السواحل البحرينية. وإزاء ذلك قامت قطر بإرسال أربع طائرات مروحية إلى جزيرة فشت الديبل واحتلت الجزيرة واعتقلت ثلاثين شخصاً كانوا موجودين فيها. وكاد هذا المنحى الخطر يتسبب في حدوث صراع مسلح بين الدولتين لولا جهود الوساطة السعودية والعمانية التي تمكنت من تطويق الأزمة. وقد اقترحت المملكة العربية السعودية خطة عمل وافق عليها الطرفان بعد محادثات مضنية تقضي بانسحاب قوات الجانبين إلى ما كانت عليه قبل 26 نيسان 1986م، وتم الإتفاق بين البلدين على عدم السماح بالدخول إلى جزيرة فشت الديبل وحوار سوى لصيادي البحرين ورجال خفر سواحلها [26].

بعد تلك الحادثة ساد الهدوء علاقات الدولتين، وفي عام 1987م أعلنت المملكة العربية السعودية أن الطرفين وافقا على إحالة موضوع الخلاف القائم بينهما إلى محكمة العدل الدولية، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة المملكة العربية السعودية لبحث الإجراءات التي يتم بمقتضاها تنفيذ إلتزام الدولتين بعرض موضوعات خلافهما على محكمة العدل الدولية، وقد عقدت اللجنة الثلاثية عدة إجتماعات لم تسفرعن أي إتفاق بسبب إصرار البحرين على الأمور التالية:
- الإصرار على أن السيادة على جزر حوار للبحرين أمر حسمه القرار البريطاني عام 1939م، لهذا فهو خارج موضوع الخلاف.
-إدعاء البحرين أنها دولة أرخبيلية (أي تتكون من مجموعة من الجزر) وأن حدودها البحرية يجب أن ترسم على أساس الخطوط الأرخبيلية المستقيمة، الأمر الذي يؤدي إلى دخول معظم المساحة البحرية بين قطروالبحرين تحت سيادة البحرين، وبحيث تمتد حدود البحرين البحرية إلى نهاية فشت العظم بحسبان أن فشت العظم يعد حسب قول البحرين إمتداداً لإقليمها البري [27].

وبدخول منطقة الخليج قمة الفوران إثر الاجتياح العراقي لدولة الكويت واستشعاراً من دول المنطقة بالتهديد الجديد الذي قد يعصف بكياناتها، فقد كثفت المملكة العربية السعودية من جهود الوساطة لحل النزاع القطري ـ البحريني لكي تتفرغ دول المجلس لمواجهة الخطر العراقي. وخلال إجتماع قمة دول مجلس التعاون في كانون الأول 1990م، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تجمع بين وزيري خارجية قطر والبحرين حيث تم الاتفاق على ثلاثة بنود رئيسية تمهد الطريق للوصول إلى حل نهائي للنزاع. وتضمن الإتفاق

---

(25) جاسم كرم، **النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين**، المرجع السابق، ص 240.

(26) أحمد منيسي، المرجع السابق.

(27) حسن أبو طالب، **قراءة سياسية وقانونية في حكم محكمة العدل الدولية**، الأهرام، العدد 125، آذار 2001.

التالي:
ـ استمرار مساعي الملك فهد بن عبدالعزيز للوساطة بين البلدين حتى أيار 1991م ويجوز بعدها أن يتقدم الطرفان بطرح الموضوع أمام محكمة العدل الدولية مع استمرار المساعي السعودية في أثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.
ـ التأكيد على الاتفاقيات التي تمت بين البلدين خلال الفترة السابقة.
ـ إذا ما تم التوصل إلى حل أخوي مقبول من الطرفين يتم سحب القضية من التحكيم [28].

بعد فوات المهلة وإثر تعثر جهود الوساطة السعودية قررت قطر تقديم طلب منفرد إلى محكمة العدل الدولية في تموز 1991م للنظر في قضية النزاع بينها وبين دولة البحرين. وبالرغم من إعتراض البحرين في البداية على هذه الخطوة إلا أنها عادت ووافقت في عام 1996م على الذهاب إلى المحكمة. ومنذ عرض القضية على محكمة العدل الدولية استمرت حالة التوتر في العلاقات بين الطرفين رغم جهود الوساطة الكثيرة التي بذلت في هذا الاطار، وكان من مظاهر ذلك مقاطعة البحرين للقمة السابعة عشرة لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الدوحة في كانون الأول 1996م.

في 16 آذار 2001م حكمت محكمة العدل الدولية بسيادة البحرين على جزيرة حوار وقطعة جرادة وبسيادة قطر على الزبارة وجزيرة جنان وحد جنان وفشت الديبل، بالإضافة إلى إعادة رسم الحدود البحرية من دون أن تُعد البحرين دولة أرخبيلية، مع منح السفن القطرية حق المرور السلمي في المياه الفاصلة بين حوار والساحل القطري المقابل. وكان رد فعل قطر والبحرين إيجابياً، إذ رحب أميرا البلدين بقرار المحكمة مؤكدين على أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بينهما [29].

كما عبّرت السعودية عن إرتياحها الكبير لإنتهاء ملف الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، وأكدت أن "إنهاء النزاع على هذا النحو يعطي دفعة قوية لمسيرة التعاون والتكامل لدول مجلس التعاون الخليجي وللعمل العربي المشترك على نحوعامّ" [30].

---

(28) أحمد منيسي، المرجع السابق.

(29) جاسم كرم، **النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين**، المرجع السابق، ص 253.

(30) **دول الخليج تعبر عن ارتياحها لانتهاء النزاع القطري البحريني**، 17 آذار 2001، على الموقع الإلكتروني (10 تشرين الأول 2016):
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/e7f6e1de-bfe0-43d3-8495-256be4175a7a

المطلب الثاني: العلاقات السعودية ـ القطرية منذ أواخر السبعينيات حتى بداية التسعينيات

أولاً: مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م وليد لحظته، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية إتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة وإجتماعات متلاحقة لبلورة إطارعمل جماعي قابل للتطبيق يحقق الحماية من التهديدات والتحديات المشتركة ويحفظ الأمن والإستقرار لدول المنطقة(1).

وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1975م، حيث كان الشيخ جابرالأحمد الصباح – وليّ عهد الكويت آنذاك – في زيارة لأبوظبي. وبعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنة على الأقل. وفي أيار عام 1976م، دعا الشيخ جابرالأحمد الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها(2).

وبعد ذلك وفي كانون الأول عام 1978م، زار ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، وتضمنت البيانات المشتركة التي صدرت بعد المحادثات ما يدعم الرغبة الجماعية في الوصول إلى الوحدة (3).

استمرت الكويت بتبني الفكرة في جميع المحافل الخليجية والعربية، واستغل الشيخ جابرالأحمد الصباح فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمّان في تشرين الثاني عام 1980م ليقوم بإطلاع قادة دول الخليج العربية على بعض التصورات الكويتية حول قيام وحدة خليجية، واتفقت الدول الست على إعداد ورقة عمل، أعدّت بالفعل وتمت مناقشتها في إجتماعات جانبية على هامش القمة الإسلامية التي عُقدت في الطائف في كانون الثاني 1981م.

وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الست في الرياض في شباط 1981م، حيث أُعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي، ثم عُقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط في آذارعام 1981م حيث جرى التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس، والذي عُرض في ما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي، حيث صادق عليه المؤتمر، وأعلن رسمياً في 25 أيار 1981م عن إقامة

---

(1) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 – 2005**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 281.

(2) يحيى رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية إقتصادية**، ط2، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983، ص 63.

(3) نايف علي عبيد، المرجع السابق، ص 282.

التعاون لدول الخليج العربية "[4].

وقد حدد النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس في:

- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الإجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للمجلس لم يذكر بوضوح أهداف المجلس السياسية، إلا أن قادة دول مجلس التعاون شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على: " أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة إستقلالها " [5].

ومن المعروف أن مجلس التعاون قد ظهر في مرحلة كانت حافلة بالمخاطر والأزمات في الشرق الأوسط عامة، وإقليم الخليج بصفة خاصة، بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وللشاه ونظامه وللسعودية والدول الخليجية الصغيرة الأخرى.

- ففي الأول من شباط عام 1979م عاد الإمام الخميني من باريس إلى طهران وسط إستقبال شعبي حماسي كبير، ليفجر بعودته عهدا جديداً ووعوداً جديدة ويطمس أحلاماً ووعوداً ظل الشاه يبشر بها ويحلم بها [6].
- وفي شهر شباط نفسه اندلعت الحرب بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي لتثير مخاوف تكثيف الوجود السوفياتي في جنوب الجزيرة العربية[7].
- وفي آذار 1979م وقّع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن

---

(4) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 114.

(5) نصرة عبد الله البستكي، **أمن الخليج : من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 91.

(6) ألان غريش، دومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ليماسول، 1991، ص 126.

(7) ألان غريش، دومنيك فيدال، المرجع السابق، ص 126.

معاهدة الصلح بين بلديهما لتجد السعودية نفسها مضطرة لخسارة الحليف المصري وقبول العراق حليفاً بديلاً وأن تدخل في منازعات مع الولايات المتحدة لرفضها تأييد الإتفاق، ولتتراجع واشنطن عن صفقة أسلحة كانت مقررة للرياض، ولتأخذ الأزمة أبعاداً جديدة بين البلدين وسط شكوك سعودية قوية في قدرة الولايات المتحدة على حماية النظم الحليفة عقب سقوط نظام الشاه [8].

- في تموز 1979م تمكن صدام حسين من إزاحة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر وتولي الرئاسة والسيطرة على كل مقاليد الحكم في بغداد، مشحوناً بطموحات زعامية غير محدودة، وتطلعات تتجاوز العراق بل وإقليم الخليج كله، وتمتد إلى كافة أرجاء الوطن العربي آملاً في أن تتبوأ بغداد مكانة القاهرة بعد كامب ديفيد وإتفاقية الصلح، الأمر الذي زاد من ضيق هامش المناورة والإختيارات أمام السعودية والدول الخليجية الصغيرة الأخرى [9].
- وفي تشرين الثاني 1979م قامت مجموعة تضم نحو ألف من المصلين المسلحين باحتلال المسجد الحرام مرغمين إمام المسجد على إعلان زعيمهم محمد بن عبد الله القحطاني بوصفه المهدي المنتظر. كان يقود الحركة جهيمان العتبي الذي أعلن أن المهدي قد ظهر في شخص نسيبه (شقيق زوجته). وبالتوازي ظهرت عمليات تفجير في جدة والرياض ومكة والمدينة وغيرها من مدن السعودية، وهبت قبائل قحطان والعتيبة إلى الثورة، كما شهدت مدن أخرى اضطرابات مختلفة في المناطق ذات الكثافة الشيعية على شواطئ الخليج والأماكن المحيطة بحقول شركة أرامكو للنفط. واستمر التوتر إلى أن تم القضاء نهائياً على حركة جهيمان العتبي بمساعدة فرنسية [10].

تزامنت هذه الأحداث مع الغزو السوفياتي لأفغانستان ليزيد من المخاطر التي أخذت تهدد أمن دول الخليج، ومع إنطلاقة وتصاعد دعوة تصدير الثورة الإيرانية التي وجدت في العراق بالذات أرضاً خصبة مهيأة لاستقبالها، حيث قاد محمد باقر الصدر المعارضة الشيعية ضد النظام ودفع حياته ثمناً لذلك في وقت كانت التوترات في تصاعد على الحدود بين إيران والعراق، وكانت الحرب الدعائية على أشدها [11].

وجاء إندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول عام 1980م ليضع بداية لمرحلة طويلة من الصراع العسكري الدامي بين البلدين على مدى ثماني سنوات، وليشعل النظام الإقليمي الخليجي كله بتداعياته المرهقة.

وسط هذا المناخ من التفاعلات الصراعية الكثيفة، اتجهت الدول الخليجية الست إلى تأسيس مجلس التعاون

---

(8) ألان غريش، دومنيك فيدال، المرجع السابق، ص 126.

(9) L. Graz, **The Turbulent Gul**f, I. B. Tauris, London, 1990, p 2.

(10) جون كولي، **الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط**، ط 4، ترجمة: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص ص 106 – 112.

(11) ألان غريش، دومنيك فيدال، المرجع السابق، ص ص 152 - 154.

الذي جعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، بالرغم من أن البيان الختامي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لم يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي" (12).

مع ذلك لا يمكن القول إن مجلس التعاون الخليجي كان نتاجاً لمعطيات أمنية بحتة، بل هو أيضاً تتويج لمساعي وتفاعلات سياسية واقتصادية امتدت لسنوات عديدة. فالتعاون الخليجي كان قائماً منذ امد بعيد، وقد تحول من التعاون المفروض من خلال بريطانيا لتسهيل وجودها، ومن خلال التعاون التكافلي والمساعدات بين دول الخليج، إلى تعاون مؤسسي من خلال إتفاقيات ثنائية وجماعية.

وقد قال الملك السعودي خالد بن عبد العزيز عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي: " لا نشك في أن تكوين هذا المجلس هو لمصلحة شعوب المنطقة، ونتطلع إلى مزيد من التعاون بين شعوبنا، وسيحقق هذا التعاون والتجمع إن شاء الله الخير العميم والرفاهية والأمن والاستقرار في المنطقة ولأبنائها، بل إننا نعتقد أنه سيكون لصالح الأمة العربية جمعاء؛ لأن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، كما إننا نتوقع ونتطلع أن يكون في هذا التجمع الخير للأمة الإسلامية، فالإسلام هو دين السلام وهو دين الدول الأعضاء في المجلس، وهذه الدول أيضاً هي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي ومن الأمة الإسلامية " (13).

كما أكدت السعودية أن الإتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلاً بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها، وقد جرى هذا التأكيد خلال إجتماع عقده وكيل وزارة الخارجية السعودي مع سفراء كل من الأردن وتونس والسودان والعراق والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية (14).

أما قطر فقد عبرت عن موقفها من قيام مجلس التعاون بالقول: "من منطلق الروابط الأخوية الوثيقة التي تجمع بين شعوبنا العربية الخليجية، كانت هذه الشعوب تشعر دائماً أن من الطبيعي، بل الحتمي أن يقوم بينها من التعاون والتكامل ما يمكّنها من تحقيق ما ترجوه من قوة ورخاء وأمن واستقرار. ولقد جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي محققاً لهذه الأمنية الغالية التي طالما تطلعت إليها تلك الشعوب، بل إنه حدث عظيم في تاريخها حيث قد أدخلها فعلاً إلى مرحلة جديدة قوامها توحيد الصف وتضامن الجهود من أجل العمل الجماعي المشترك " (15).

---

(12) سعيد حارب المهيري، **"مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الإنجازات)"**، في: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص 10.

(13) فهد المالكي، **العلاقات السعودية القطرية خلال الفترة من 1953- 1982م**، المرجع السابق، ص 75.

(14) عبد الجليل مرهون، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 112.

(15) فهد المالكي، المرجع السابق، ص 75.

كما اعتبرت قطر أن " هدف مجلس التعاون من التدابير التي يتخذها على الصعيدين العسكري والأمني هو مضاعفة قدرة دوله على إشاعة المزيد من الإستقرار في ربوعها وتجنيبها التدخل الأجنبي في شؤونها حفاظاً على استقلالها التام وسيادتها الكاملة، وتمكينها من توجيه جهودها الجماعية إلى تحقيق ما تتطلع إليه شعوبها من تقدم وازدهار في ظل الإستقرار" [16].

ثانيا: الحرب العراقية ـ الإيرانية

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية وما سبقها من سقوط لنظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران من العوامل الأساسية التي سرّعت في قيام السعودية وقطر مع بقية دول الخليج بتأسيس مجلس التعاون الخليجي. فقد خسرت دول مجلس التعاون بسقوط نظام الشاه عنصراً هاماً من عناصر إستقرارها الداخلي، كما خسرت السعودية صديقاً وركيزة أساسية من مرتكزات إستقرار التوازن الإقليمي في الخليج. وتضاعفت خسائر هذه الدول بمجيء نظام آخر بديل يمثل تهديداً خطيراً لشرعية نظم الحكم فيها، وهي أساساً نظم وراثية محافظة وذات علاقات إقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة بالغرب.

وكانت السعودية قد أعربت عن قلقها إزاء موجات التظاهر والإحتجاج التي عمت إيران خلال العام 1978م وحرصت على دعم الشاه ونظامه، معتقدة أن قوة نظام الشاه سوف تصمد أمام ضغوط الثورة كما حدث في مرات سابقة. ووجه وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز الإتهام إلى الشيوعية العالمية بإثارة الشغب في إيران، لكنه أكد أنه لا يعتقد أن الوضع يشكل تهديداً للخليج ما دام الجيش الإيراني غير مشارك في الأحداث. وفي تشرين الثاني 1978م، أعلن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن "المنجزات الهامة التي حققها الشاه يجب أن تكون نبراساً للتنمية في أي بلد". وأضاف أن السعودية لها "علاقات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مع إيران، حيث ننتمي إلى المنطقة الجغرافية نفسها، وهذا هو السبب في أن أي مشاكل تتعرض لها إيران تسبب قلقاً في المنطقة بأسرها وفي العالم عموماً". وفي أوائل كانون الثاني أعلن الملك فهد بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) أن حكومته تساند الشاه ووجوده المستمر في إيران، وأن الشاه هو السلطة الشرعية، وحذر من أن إستمرار الأوضاع في إيران لن يساعد على الإستقرار في الخليج [17].

وبحجم هذا الرهان كانت الصدمة كبرى بسقوط الشاه ونظامه، أما الأخطر من هذا كله أن يأتي نظام رفع شعار تصدير ثورته واعتمد خطاباً معادياً للغرب ومهاجماً الدول الإسلامية المتحالفة معه ومنها العربية السعودية.

وتجاه هذه الإيدولوجية للثورة الإيرانية سلكت السعودية ثلاث سبل:

- إهتمام الملك فهد منذ توليه الحكم عام 1982م بتعزيز صورته كحاكم مسلم ورع مصمم على تطبيق الشريعة الإسلامية وحماية الأماكن المقدسة، وبدأ بعقد إجتماع أسبوعي مع العلماء والفقهاء، وشدد على

---

(16) فهد المالكي، المرجع السابق، ص 78.

(17) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص 461.

دور السلطة الإسلامية في نظام التربية والتعليم وتنشيط دور مجلس الدعوة الإسلامية. وفي عام 1986م أصدر مرسوماً بعدم إستخدام عبارة "جلالته " بل "خادم الحرمين الشريفين " في وقت كانت فيه أزمة الحج مع إيران قد وصلت ذروتها حين قام حجاج إيرانيون باغتنام موسم الحج لتنظيم تظاهرات وترديد شعارات معادية لأميركا شاجبين الحكام المسلمين الذين يتعاونون مع الغرب عموماً والولايات المتحدة بصفة خاصة. وفي عام 1987م لقي 450 حاجاً حتفهم في مواجهة مع قوات الأمن السعودية. وبعد ذلك سعت الحكومة السعودية إلى تخفيض عدد الحجاج الإيرانيين، كما فرضت حظراً مطلقاً على التظاهرات، وظلت هذه المشكلة أحد أسباب توتر مستمر في العلاقات بين البلدين [18].

- القبول بتنسيق عسكري قوي مع الولايات المتحدة ودعم الوجود العسكري الأميركي في الخليج بعد أن كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لبعض التوتر نتيجة للضغوط الأمريكية على السعودية للقبول بإتفاق كامب ديفيد، ولتراخي واشنطن في حماية عرش الشاه والتشكيك في قدرة الأميركيين في الدفاع عن أصدقائهم. وكان تجميد صفقة طائرات للسعودية وعدم التجاوب مع السياسة الأميركية الرامية إلى تكثيف الوجود العسكري في المنطقة والحصول على تسهيلات في الدول الخليجية سبباً آخر لمزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين. هذا الموقف تغير بعد سقوط الشاه ومجيء نظام بديل عنه وجدته السعودية يمثل تهديداً خطيرا لأمنها، وبعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية وخوف السعودية من أن تقوم إيران بشن هجمات جوية على المنشآت النفطية السعودية نتيجة للدعم السعودي للعراق، فتقدمت الرياض بطلب عاجل بالمساعدة إلى واشنطن، وفي أيلول عام 1980م أرسلت الولايات المتحدة أربع طائرات من طراز أواكس للمساعدة في توجيه الدفاع الجوي السعودي ضد أي هجوم إيراني محتمل [19].

- إستخدام سياسة نفطية تسبب في إحداث أضرار مالية فادحة لايران، وتعرقل قدراتها على استمرار الحرب والمواجهة مع العراق وتحول دون انتصارها في هذه الحرب. فلجأت السعودية إلى سياسة إغراق سوق النفط بكميات هائلة ليس فقط لمنع إرتفاع أسعارالنفط، بل أيضا لتخفيضها [20].

وإذا كان إنهيار نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران قد خلق صراعاً سياسياً بين إيران والسعودية ودول الخليج الخمس الصغرى، فإن هذا التحول الإيراني الداخلي أدى إلى نشوب حرب مع

---

(18) S. Chubin, C. tripp, **Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the balance of power in the gulf**, Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, Oxford, 1996, p 17.

(19) بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية ـ الأميركية: في البدء كان النفط**، ترجمة: سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة، 1991، ص ص 140 - 145.

(20) M.E. Ahrari, **"Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act"**, In: **The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond**, Editor: M.E. Ahrari, Palgrave Macmillan, U.S.A, 1989, p 76 - 77.

العراق امتدت ثمانية أعوام، وبدّدت فرصاً كانت تلوح في الأفق لوضع أسس وركائز لأمن إقليمي خليجي، وظلت تداعياتها وآثارها تحكم التفاعلات داخل النظام، ولم يكن قرار الغزو العراقي للكويت في أحد أوجهه إلا أحد تداعيات هذه الحرب. فقد أحدثت الثورة الإيرانية خللاً في توازن القوى الإقليمي بين إيران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وزادت قوة الحركات الإنفصالية الداخلية في إقليمي أذربجيان وكردستان، ومع تدهور حالة الإستقرارالسياسي الداخلي وتعامل قادة الثورة بارتياب وتشكك في نيات الجيش وقيادته بدت الآلة العسكرية التي بناها الشاه على وشك السقوط. وقد أغرى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة بالسيطرة، فقررت استغلاله وشن حرب ضد إيران تحقق عدداً من المكاسب، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب التي تنازل عنها الرئيس العراقي في إتفاقية الجزائر[21].

وعلى الرغم من أن السعودية وجدت في الحرب فرصة لإلهاء القوتين الإقليميتين عن المسعى السعودي لفرض الإستتباع على الدول الخليجية الصغيرة، وفي وقت من الأوقات كان إستمرار الحرب يمثل مصلحة لدول خليجية شرط ألا يمتد خطرها إلى هذه الدول، فإن إنفجار الحرب بين العراق وإيران خلق مأزقاً للدول الخليجية. ففي الوقت الذي وفرت فيه الحرب (في عامها الأول بصفة خاصة) فرصة لكبح مخاطر الثورة الإيرانية، بل معاقبتها على تجاوزاتها، فإنها أعطت الفرصة للعراق كي يصبح الأقوى ويبدأ بفرض وصايته على هذه الدول. ولذلك وجدت هذه الدول نفسها أمام خيارات صعبة. فإما أن تساند العراق، الذي ظهر أنه سيكسب الحرب، ومن ثم تقبل المخاطر الأمنية للهيمنة العراقية الكاملة على الإقليم، أو تأخذ بمقولات منظّري توازن القوى وتساند إيران التي بدت أضعف عسكرياً، لكنها تمثل تهديداً إيدولوجياً للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها.

وقد رأت السعودية أن الخطر أو التهديد الإيدولوجي الإيراني سيتسبب في مشاكل تفوق في تأثيرها الخطر أو التهديد الاستراتيجي، على المدى البعيد، للعراق القوي المنتصر، لذلك انحازت إلى الجانب العراقي. ومع أن الدول الخليجية لم تأخذ موقفاً واحداً تجاه طرفي الحرب حيث اتبعت عمان ومعها الإمارات العربية المتحدة سياسة حريصة على إظهار موقف محايد من طرفي الحرب، لكن هذا الموقف المحايد لم يمنع بعض الدول التي دعت إليه من المشاركة في الدعم المالي للعراق في الحرب. فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في جهوده الحربية بـ 200 مليار دولار. كما جمعت السعودية والكويت 300 ألف برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي بسبب التدمير الذي لحق بحقوله ومنشآته النفطية، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل 1,5 مليون برميل نفط يومياً تصب على الشاطئ السعودي في البحر الأحمر[22]. في الوقت نفسه، وكما ذكرنا سابقاً، اتبعت السعودية سياسة نفطية عدوانية تجاه إيران، الأمر الذي سبب أضراراً فادحة لهذه الأخيرة على ضوء تراجع قدرتها على الإنتاج والتصدير. وكان أبرز

---

(21) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص 469.

(22) H. Al-Alkim, **The GCC States in an Unstable World: Foreign – Policy Dilemmas of Small States**, Saqi Books, London, 1994, p 106.

معالم هذه المواجهة النفطية تحوّل العراق وانتقاله من الجناح المتشدد " الصقور " العاملين من أجل رفع أسعار النفط إلى جناح المعتدلين تحت قيادة السعودية. فأصبح هذا الجناح يضم السعودية والعراق وقطر وفنزويلا بينما احتفظت كل من إيران وليبيا بقيادتهما لمجموعة الدول المتشددة التي ضمت إلى جانبهما الجزائر ونيجيريا.

والموقف المنحاز للعراق كان يرتبط بمتغيرين أساسيين: مدى التهديد الإيراني المباشر لأمن وإستقرار الدول الخليجية - مسار تطور الحرب بين العراق وإيران.

لذلك شهدت سنوات الحرب الثماني تقلباً في مواقف الدول الخليجية التي اختارت الإنحياز للعراق حيث سعت في بعض الأوقات الإلتزام بمواقف أكثر حيادية، لكنها في أوقات أخرى كانت شديدة العداء لإيران، ووصل الأمر إلى قيام السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في نيسان عام 1988م، وهي العلاقات التي ظلت مقطوعة إلى حين غزو العراق للكويت، حيث بادرت الرياض إلى إعادة العلاقات مع بروز معالم موقف إيراني محايد ورافض لعملية الغزو.

ففي الفترة (1981 – 1982م) كان الإنحياز السعودي واضحاً نحو العراق، وأصبح أكثر انحيازاً في الفترة (1982 – 1984م). وفي الفترة من منتصف 1984م وحتى بداية 1986م، وهي الفترة التي شهدت ركوداً وتوازناً عسكرياً على جبهات القتال، اتبعت السعودية موقفاً حيادياً بعد توتر حادّ في العلاقات بينها وبين إيران إثر إسقاط السعودية لطائرة إيرانية فوق إحدى الجزر السعودية في صيف 1984م. فقد زار وزير الخارجية السعودي طهران في أيار عام 1985م، وأكدت القمة الخليجية في تشرين الثاني 1985م على "الحاجة إلى إنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة ومصالح الطرفين "[23].

وقد تغير الموقف السعودي بعد النجاحات العسكرية الإيرانية في أوائل عام 1986م، فقد عاد الموقف السعودي للتشدد سواء في شكل تكثيف المساعدات للعراق أو في شكل زيادة الضغوط الدولية على إيران حيث قام وزير الخارجية السعودي بزيارتين إلى موسكو وواشنطن لبحث أبعاد الموقف السوفياتي المتحفظ إزاء استصدار قرار دولي بفرض حظر للسلاح على إيران واستكشاف آفاق الفكرة السوفياتية الخاصة بإنشاء قوة دولية لحماية الخليج كبديل للقوات العسكرية الأميركية والأوروبية الموجودة في الخليج، والموقف الأميركي الخاص بتخفيض عدد القطع الحربية الأميركية في الخليج، وعلاقة ذلك باستمرار حرية الملاحة. وفي النهاية قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع طهران وجمدت أي مشاركة إيرانية في الحج حتى موسم عام 1991م.

وهذا الموقف المتأرجح الذي لا يعبر عن انحياز سعودي مطلق للعراق يكشف عن حقيقة النيات السعودية التي لم تتغير إزاء إيران والعراق بالتعامل معهما كقوتين منافستين على الزعامة الخليجية، وبالذات لعلاقاتها مع الدول الخمس الصغرى. لذلك كانت ترى السعودية أن استمرار الحرب وسيلة لإضعاف القوتين

---

(23) F. G. Gause III, op. cit., p 62.

المنافستين لها، وهي على الرغم من دعمها لبغداد حرصت على إبقاء مسافة بينها وبين الموقف العراقي، كما حرصت على إبقاء الحرب عراقية ـ إيرانية، وأن لا يخرج منتصر أو مهزوم منها. ففي مقابلة صحفية مع وزير الدفاع السعودي قال: " إذا هزم العراق فإن جميع معطيات المنطقة ستنقلب رأساً على عقب. لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة إيران" (24).

بالنسبة لقطر فهي حاولت الظهور بمظهر الطرف المحايد تجاه الأطراف المتحاربة ولكنها كانت قلقة من تزايد حدة الصراع ومن تدخل القوى العظمى (25). وقد عبّر أمير قطر عن موقف بلاده بالقول " إن الحرب العراقية ـ الإيرانية إنما هي حرب تدور بين أبناء بلدين جارين مسلمين تربطهما أوثق الروابط، والتي لا يمكن أن يترتب على استمرارها إلا المزيد من إهدار أرواح الآلاف من هؤلاء الأشقاء، وتهديد موارد البلدين وطاقتهما التي كان يجب أن توجه لتنمية ورخاء شعبيهما، وللإسهام في مواجهة المخططات العدوانية والأطماع الأجنبية التي تهدد المنطقة. إن تطورات هذه الحرب في هذه المنطقة الإستراتيجية البالغة الأهمية من العالم لا تهدد فقط طرفي النزاع، وإنما تهدد المنطقة بأسرها. ولما كان استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية يهدد السلام والأمن الدوليين، فإن واجب المجتمع الدولي كله أن يبذل مزيداً من الجهود الجادة لوضع حد لهذه الحرب " (26).

غير أن هذا الموقف لقطر لم يمنعها من المشاركة في تقديم الدعم المالي للعراق ولم يمنعها من السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لتخزين مستلزمات طبية ووقود للطائرات بالرغم من أنها علناً رفضت الوجود العسكري الغربي في الخليج. وعمليات التنقيب عن النفط، بالإضافة إلى الهجوم الصاروخي الذي شنته إيران على إحدى المنشآت النفطية الكويتية في عام 1987م كان قد سبقها طلبات متكررة من قطر للأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار 598 الصادرعن مجلس الأمن الدولي والذي يدعو إلى وقف فوري للحرب بين العراق وإيران. وبعد هذا الهجوم الصاروخي ظهر بوضوح قلق قطر من إنجرار دول أخرى إلى الحرب الدائرة. وأكد وزير خارجية قطر آنذاك، أحمد بن سيف آل ثاني، أن الكويت ليست جزءاً من الحرب الدائرة، وأن الإنتهاكات المتكررة لسيادتها ستزيد التوتر وستعرّض أمن المنطقة للخطر. ورغبة قطر بانتهاء الحرب كانت نابعة أيضاً من كون إقتصادها يتأثر سلباً وبشكل كبير نتيجة أي نزاع موجود على طول خط الخليج، لأنها تستعمل هذا الطريق لتصدير نفطها واستيراد الحاجات الأساسية. وبالإضافة إلى الضرر الذي لحق بتجارة قطر الدولية، فإن سفنها ايضاً تعرضت لضرر مباشر. ففي 22 أيار عام 1987م تعرضت إحدى البواخر القطرية لإطلاق نار من قبل زورق حربي إيراني قرب السواحل البحرينية الأمر الذي أدى إلى تضرر الباخرة بشكل كبير وجرح ثلاثة أشخاص من طاقمها. مع ذلك هذه الحادثة لم تؤثّرعلى العلاقات القطرية ـ الإيرانية، وقام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في الشهر

---

(24) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص 479 - 480.

(25) I. Rabinovich, **Middle East Contemporary Survey: 1987**, Westview Press, London, 1989, p 383.

(26) فهد المالكي، المرجع السابق، ص 107 - 108.

نفسه بزيارة قطر ضمن جولة إقليمية [27].

وقد انتهت حرب السنوات الثماني مخلفة نتائجها الثقيلة على كافة بلدان الخليج دون استثناء. فمن لم يشارك مباشرة في الحرب، فقد شارك في الهبات والقروض والموقف السياسي. وتمثلت أولى نتائج الحرب في إذكاء التوترات بين إيران ودول الخليج العربية، وشهدت سنوات هذه الحرب انتعاشاً للأحاسيس المذهبية والطائفية، وللمشاعر القومية التي اقتربت في بعض الأحيان من المضمون العنصري. وقد عمل الإعلام العراقي ومعه عدد من صحف المنطقة على تصوير الحرب على أنها حرب عربية ـ فارسية. وكان من النتائج الأخرى للحرب غياب القوّتين العراقية والإيرانية معاً عن ساحة الداخل الخليجي، وصبّ هذا الغياب في مصلحة السعودية كما كانت تريد، فاستنفدت الظرف التاريخي باتجاه تثبيت زعامتها على الصعيد الإقليمي الخليجي من دون منافس قوي. ومن غير الممكن تصوّر قيام مجلس التعاون الخليجي بمواصفاته التنظيمية لو لم يولد في لحظة حرب بين بغداد وطهران. وفي بُعد ثالث، دفعت الحرب العراقية ـ الإيرانية باتجاه تطوير الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، وأخذه أبعاداً مؤسسية وتنظيمية لم تنتهِ بانتهاء الحرب، بل حافظت على وجودها بدعاوى ومبرّرات تتم صياغتها حسب الظروف. وفي بُعد رابع، دفعت الحرب العراقية ـ الإيرانية باتجاه بروز العراق قوة إقليمية متعاظمة في ثقلها العسكري لكنها خاوية في قدراتها المالية والإقتصادية. وهي قوة كانت معرّضة، بالتالي، لإحتمالات الإنفجار الأمني والإجتماعي. وفي ظل محدودية آفاق الخروج المرن والمتدرّج من المأزق عبر مشروع تنموي طويل، شكلت المعطيات المذكورة واقعاً مغرياً للقيادة العراقية لتحويل الأنظار باتجاه تحدّ خارجي جديد، سعياً لأن يفضي هذا التحويل إلى تنفيس الإحتقان الداخلي أو يخفف عن البلاد بعض معضلاتها. فبدأ العراق معركة جديدة، ولكن هذه المرة ليس مع إيران إنما مع حلفاء الأمس الإماراتيين والسعوديين والكويتيين، وكانت قضايا الحدود والنفط والديون عناوين هذه المعركة التي تُوّجت بتوجيه الجيش العراقي باتجاه الكويت وإعلان ضمّها إلى العراق [28].

ثالثاً: الغزو العراقي للكويت

بدأت حرب الخليج الثانية بتجديد النزاع حول الحدود بين العراق والكويت، ثم سرعان ما تحول إلى أزمة ليس فقط بين الكويت ومجلس التعاون الخليجي بدوله الست، ولكن أيضاً بين العراق والمجتمع الدولي، بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأميركية في تدويل الأزمة بسرعة فائقة إثر إجتياح القوات العراقية للكويت واحتلالها بالكامل في آب 1990م بعد إخفاق مؤتمر جدة (تموز 1990م) الذي خصص لتسوية الخلافات المتفجرة بين البلدين.

ولم يكن إخفاق مؤتمر جدة إلا شرارة أشعلت نيران الأزمة التي ظلت كامنة بين الأطراف المعنيين بها. فالتوتر بين العراق والولايات المتحدة كان قد وصل إلى درجة الإحتقان، خصوصاً بعد تهديدات الرئيس

---

(27) I. Rabinovich, op. cit., p 384.

(28) عبد الجليل مرهون، المرجع السابق، ص ص 218 – 220.

العراقي بتدمير نصف إسرائيل، وإعدام بغداد لبازوفت، وهو صحفي إيراني المولد، استقر في بريطانيا خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، وقد اعتقلته السلطات العراقية وأعدمته عام 1990م بتهمة التجسس لمصلحة إسرائيل خلال عمله في العراق. كما أن الخلافات بين العراق والكويت كانت قد وصلت إلى درجة ما أسماه صدام حسين بالمؤامرة.

وكان قرارالإجتياح أصبح ممكناً على ضوء التفاوت الكبير في مستويات القوة العسكرية بين البلدين وعلى ضوء التقديرات العراقية لإشارات أميركية على لسان جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط (الأسبق) مرة، وعلى لسان أبريل غلاسبي السفيرة الأميركية في بغداد (حينئذ) مرة ثانية، بأن الولايات المتحدة لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق والكويت(29).

والتفاوت في مستويات القوة بين البلدين لم يكن الدافع الأساسي للإجتياح، فهذا التفاوت قائم منذ سنوات طويلة، كما أن النزاع الحدودي قديم ويرجع تاريخه إلى تأسيس العراق الحديث عام 1920م، ولكن الدافع الحقيقي هو القيام بضربة وقائية لتحطيم المؤامرة المتعددة المستويات: خليجياً وإقليمياً ودولياً التي كانت تحاك ضده. هذا يعني أن قرار إجتياح الكويت عام 1990م كان شبيهاً بقرار العراق شن حرب ضد إيران عام 1980م، فقد كان القرار أكبر من مجرد تصعيد للنزاع الحدودي بين البلدين حول شط العرب، ولكن يمكن فهمه من خلال التأثير المزدوج للثورة الإيرانية في العراق: تهديد الثورة الإيرانية للإستقرار السياسي الداخلي في العراق وتهديد شرعية نظام الحاكم، والتهديد الذي أظهرته الثورة ضد طموحات الرئيس العراقي في الهيمنة الإقليمية عقب سقوط وانهيار نظام الشاه(30). المؤامرة التي اعتقد الرئيس العراقي أن الكويت طرف فيها تستهدف أيضاً الإستقرار السياسي الداخلي وضرب الطموحات العراقية في الزعامة العربية والسيطرة على إقليم الخليج الذي كانت تعتقد القيادة في بغداد أن العراق جدير بهما بعد خوضه حرباً مع إيران دفاعا عن أمن دول مجلس التعاون ووقوفه في وجه الغطرسة الإسرائيلية.

وقد وضع الإجتياح العراقي للكويت السعودية وقطر وباقي دول مجلس التعاون أمام موقف صعب عاجز عن صد العدوان. في البداية كانت الأزمة محصورة بين العراق والكويت حول النزاع الحدودي وحول الإتهامات العراقية للكويت، ولكنها تحوّلت إلى صراع بين دول المجلس والعراق بعد تنفيذ الإجتياح وبعد أن وسّع العراق من دائرة التهديد لتشمل باقي دول المجلس عندما عادت بغداد إلى التهديد الأيديولوجي لزعزعة إستقرار وشرعية نظم الحكم المحافظة في الدول الست بدعوة المواطنين السعوديين وباقي مواطني دول مجلس التعاون للتمرد على حكوماتهم التي سمحت للقوات الأجنبية بالمرابطة على أراضيها. وما تصورته السعودية ودول المجلس الأخرى من تهديد عسكري عراقي سرعان ما ارتبط بتهديد صريح للأمن والاستقرار الداخلي، الأمر الذي دفع الدول الخمس الصغيرة نحو الرياض، كما دفع الدول الست إلى

---

(29) رولان جاكار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة: محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر المحدودة، ليماسول، 1991، ص 18.

(30) F. G. Gause III, op. cit., pp 67 – 77.

التحالف مع قوة خارجية يكون في مقدورها ردع العدوان العراقي. وهكذا كان القبول الخليجي بمرابطة قوات التحالف الدولي على أراضيها، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا القبول العلني، حيث كانت حريصة في السابق على رفض هذا الوجود، أو إخفائه عن الرأي العام في حالة القبول به[31].

في البداية جاء الرد كويتياً، ففي 19 تموز 1990م لجأت الكويت إلى الجامعة العربية وردّت على مذكرة الإتهام العراقية التي سلّمها العراق للجامعة في 16 تموز 1990م بمذكرة كويتية تضمنت تفنيداً للمزاعم العراقية، وقالت إن العراق أقام آبار نفط على أراضيها واستولى على النفط الكويتي، وطلبت تشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية لتسوية النزاع الحدودي مع العراق على أساس المعاهدة القائمة بينهما والوثائق المتبادلة. وبعد غزو العراق للكويت، كان أول تحرك رسمي كويتي هو قيام السفير الكويتي في واشنطن بتقديم طلب رسمي للمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة. ولم يحدث اي تحرك جماعي لمجلس التعاون الخليجي، باستثناء حضور وزراء خارجية المجلس جلسة خاصة على هامش مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان منعقداً في القاهرة، وفي هذه الجلسة تحدّث وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل عن العلاقات الخاصة بين بلاده والعراق، وأضاف أن هناك صداقة بين الملك فهد وصدام حسين، ثم قال " إن السعودية لا توافق على غزو الكويت. لكننا مقتنعون بأن الرئيس صدام حسين سوف ينسحب " [32]. هذا الموقف السعودي تغير بعد المعلومات التي روّجت لها الولايات المتحدة بخصوص الحشود العراقية على الحدود السعودية، ففي 6 آب 1990م استقبلت السعودية وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني لوضع اللمسات الأخيرة على الإتفاق الذي جرى التوصل إليه مع الملك فهد بخصوص استقبال القوات الأميركية في الأراضي السعودية. وبذلك أصبحت السعودية طرفاً مباشراً في القوى المناهضة للعراق. وكان السعوديون قد اشترطوا مسبقاً وقبل أن يعربوا عن موافقتهم النهائية أنه "مما لا يقبل الجدل أنه لن يجري إنشاء قواعد عسكرية دائمة على أراضينا "، وكان الأميركيون قد توقعوا هذا فاقترحوا بروتوكولاً سرياً يقضي بـ"انسحاب القوات الأميركية من الأراضي السعودية حالما تسمح الأحداث، وإقامة قواعد دائمة ومساكن للقوات الأميركية والقوات المتعددة الجنسيات في البحرين والكويت" [33].

وعقب حصول البيت الأبيض على الضوء الأخضر السعودي عبر إتصال بين ديك تشيني وكولن باول رئيس هيئة الأركان الأميركية أصدر الرئيس الأميركي جورج بوش الأمر النهائي بانتشار القوات الأميركية. وفي حديثه مع باول أسند إلى هذه القوات ثلاثة أهداف هي: ردع العراق عن أي إعتداء، والدفاع عن السعودية، ودعم قدرات شبه الجزيرة العربية. وبعد ساعة أقلع سرب من المقاتلات الأميركية باتجاه السعودية وبذلك بدأت عملية درع الصحراء. وواصلت واشنطن بعدها عملية الحشد لتصل بعد أربعة أشهر من بدء الأزمة إلى 430 ألف جندي مجهزين بقدرات هجومية ومزودين بكافة أنواع الأسلحة الحديثة

---

(31) F. G. Gause III, op. cit., pp 76 -78.

(32) بيار سالينجر، إريك لوران، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991، ص 101 - 102.

(33) بيار سالينجر، إريك لوران، المرجع السابق، ص 133 – 134.

والتقنيات المتطورة في الترسانة الحربية الأميركية استعداداً لتحرير الكويت وخوض المعركة القادمة مع القوات العراقية في الموعد المحدد الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر يوم 29 تشرين الثاني 1990م الذي أعطى للعراق مهلة حتى يوم 15 كانون الثاني 1991م لينهي احتلاله التام وغير المشروط للكويت، أو يواجه احتمال استخدام القوة من قبل قوات الدول الحليفة بقيادة الولايات المتحدة.

وقد شاركت دول مجلس التعاون بقوات رمزية في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق، لكن المساهمة الأساسية في هذه الحرب كانت المساهمة المالية، إلى جانب استضافة قوات التحالف الدولي على أراضي دول المجلس. فقد بلغت المساهمة المالية لدول مجلس التعاون في تكاليف الحرب 37,001 مليار دولار، دفعت منها السعودية 16,854 مليار دولار، والكويت 16,059 مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة 4,088 مليارات دولار من إجمالي مساهمة الحلفاء في تكاليف الحرب التي بلغت 53,749 مليار دولار[34].

وفضلاً عن تلك الخسائر أحدث هذا الصراع انهياراً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة نتيجة لتدمير القدرات الاستراتيجية العراقية. هذا الإنهيار انعكست آثاره على علاقات دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة ومع إيران، إذ أصبحت الولايات المتحدة هي الحامي الرئيسي للأمن والإستقرار في دول المجلس، كما وجدت دول المجلس نفسها في موقع ضعف إزاء إيران فازدادت تبعيتها للولايات المتحدة.

كما امتدت آثار هذا الإنهيار إلى العلاقات الخليجية العربية نتيجة ضعف الدور العربي في حل الأزمة والإنقسام الذي أصاب الموقف العربي ابتداءً من قمة القاهرة في 10 آب 1990م التي شارك فيها عشرون من قادة الدول العربية بناءً على دعوة من الحكومة السورية. فعلى الرغم من أن القرار الختامي لهذه القمة قد جاء مساندا للكويت ومؤكداً على حق السعودية في الدفاع عن أراضيها باللجوء إلى قوات أجنبية وتكوين قوة عسكرية للغرض نفسه، فإن دول مجلس التعاون وبخاصة الكويت لم تكن راضية عن الموقف العربي وكانت حريصة على فرض الحل الدولي، وبالفعل شاركت قوات مصرية وسورية ومغربية في عملية تحرير الكويت إلا أن ذلك القرار لم يكن إجماعياً، بل وافقت عليه اثنتا عشرة دولة فقط من مجموع 20 دولة، وغابت تونس عن التصويت، وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت، وتحفّظ كل من الأردن والسودان وموريتانيا. وبصدور القرار بهذا الشكل والإنقسام العربي حول التدخل الأجنبي اتسعت الفجوة بين الدول الخليجية والدول العربية التي عارضت التدخل الأجنبي، وظهر المسمّى الكويتي لهذه الدول باسم " دول الضد " ليعبّر عن التداعي الذي أصاب العلاقات الخليجية ـ العربية بسبب تلك الأزمة [35].

ولم تسلم العلاقات بين دول مجلس التعاون من هذا التداعي أيضاً، إذ عاد مناخ التجاذب والإستقطاب إلى الإنتعاش، وبرز ذلك في تعدد الرؤى والمواقف بين دول مجلس التعاون بالنسبة للكثير من القضايا، ومنها قضية العلاقة مع العراق، حيث ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقات بين مجلس التعاون والعراق: المستوى

---

(34) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص 518 – 519.

(35) محمد سعيد إدريس، المرجع السابق، ص 519 - 520.

الاول تمثله عمان وقطر، وهو أكثر ميلاً للمصالحة مع العراق. والمستوى الثاني تمثله دولة الإمارات والبحرين، وهو وسط بين الموقفين الأول والثالث، وأكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الإلتزام بالموقف الجماعي للمجلس. أما المستوى الثالث فتمثله الكويت والسعودية، ويمثل الموقف المتشدد (36).

فقد كانت عمان أول دولة تفتح سفارتها في بغداد في أيار 1991م، أما قطر فقد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في تشرين الأول 1992م، واشتركت مع عمان في تبادل وفود رسمية مع العراق، على الرغم من أن موقف قطر أثناء غزو العراق للكويت لم يختلف عن موقف السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. فهي شاركت في عملية عاصفة الصحراء، وسمحت لسلاح الجو الأميركي والكندي والفرنسي باستخدام أراضيها (37). وتصدت وحداتها العسكرية إلى جانب وحدات من الجيش السعودي ووحدات من دول التحالف للهجوم الذي شنّه العراق على مدينة الخفجي السعودية. كما استضافت المواطنين الكويتيين النازحين إلى قطر على نفقة الحكومة القطرية، وقامت بتشكيل «اللجنة القطرية العليا لشؤون الأشقاء الكويتيين» التي انبثق عنها «المكتب التنفيذي لشؤون الأشقاء الكويتيين» الذي أوكلت اليه مهمة تنفيذ كل ما تصدره اللجنة من قرارات وتعليمات لخدمة المواطنين الكويتيين وذلك بالتعاون والتنسيق مع السفارة الكويتية في الدوحة. وقد تولت اللجنة توفير المسكن المناسب للأسر الكويتية النازحة، كما قام المكتب التنفيذي بصرف مساعدة مالية نقدية عاجلة مقدارها ثلاثة ألاف ريال قطري لكل أسرة لها ملف في سفارة دولة الكويت بالدوحة كمساعدة، كما قدم المكتب مبلغ ثلاثمائة ريال قطري لكل طفل كويتي ولد على أرض دولة قطر. وقام نفس المكتب بتوزيع كميات من المواد التموينية لكل أسرة كويتية، كما قام أيضاً بدفع مبالغ التأمين الخاصة بسيارات المواطنين الكويتيين. هذا وقامت وزارة الصحة القطرية بتوفير الرعاية الصحية المجانية للمواطنين الكويتيين، واستوعبت وزارة التربية أبناء دولة الكويت في مختلف مراحل الدراسة، أما وزارة الاعلام فقد سخّرت امكانياتها وأجهزتها لخدمة قضية الكويت وحشد التأييد الشعبي حولها. وفي كلمته أمام مجلس الشورى القطري قال أمير قطر: "ان هذا العدوان على دولة الكويت الشقيقة لم تقتصر آثاره المدمرة على منطقة الخليج وأمنها واستقرارها فقط، بل انه بما انطوى عليه من انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية والقيم المرعية هز النظام العالمي بأسره والأمن والسلام الدوليين". وأشار إلى "ان ما اتخذه مجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية من قرارات أجمعت كلها على وجوب انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً ودون قيد او شرط "، وقال "ان العراق تجاهل كل تلك القرارات ورفض تنفيذها، ولذلك اصدر مجلس الأمن قراره الذي يقضي بتخويل استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قراراته الصادرة بشأن العدوان على الكويت" (38).

---

(36) عبد الجليل مرهون، المرجع السابق، ص 225 - 226.

(37) **Qatar**, In: **Persian Gulf States: Country Studies**, Editor: Helen Chapin Metz, Library of Congress, Washington, 1994, p 191.

(38) **ذكرى الغزو**، الوطن ، 2 آب 2011، على الموقع الإلكتروني (20 تشرين الأول 2016) : http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=10822

الفصل الثاني: ظروف التباعد وتحوّله الى صِدام

انتهجت قطر منذ الإنقلاب الأبيض الذي أوصل أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة في سنة 1995م سياسة خارجية متوسعة باطراد، أعلت من شأن قطر كثيراً على المستويين الاقليمي والدولي. والسمة الرئيسية لسياسة قطر الخارجية كانت دورها كوسيط ومفاوض في عدد من الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وغيره مثل أفغانستان وأثيوبيا والعراق وفلسطين ولبنان والسودان واليمن. ففي كل من هذه الحالات تباهت قطر بالتواصل مع الفصائل المتنازعة وحملها على التوصل إلى تسويات سياسية أو التقارب فيما بينها، فضلاً عن تقديم المساعدات الانسانية.

وبالإضافة إلى جهود الوساطة انتهجت قطر سياسة الباب المفتوح تجاه الجهات السياسية الفاعلة المتنوعة والمتصارعة غالباً في المنطقة، فمثلاً استضافت مكتباً تجارياً إسرائيلياً، ووفّرت قاعدة لقيادة حماس في الوقت نفسه، وآوت إسلاميين قريبين من الإخوان المسلمين فيما كان الأمير يعقد اجتماعات مباشرة مع قادة إسرائيليين.

غير أن رغبة قطر في لعب دور ريادي وتجاوز الدور السعودي لم تستسغه المملكة العربية السعودية، وخصوصاً أن أغلب الساسة السعوديين لم يتخلصوا من التاريخ وما زالوا ينظرون إلى الإمارة القطرية كأحد امتدادات نفوذهم الطبيعية حتى بعد استقلالها. لذلك عندما قررت الدوحة كسر الطوق السعودي المفروض عليها سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجهت تحديات حقيقية وظهرت خلافات عديدة بينها وبين السعودية.

وعلى الرغم من الإنسجام الظاهري بين البلدين أثناء الحراك العربي إلا أن هذا الحراك أعاد تفجير التوترات الكامنة. فقطر وفي سعيها الحثيث لزيادة نفوذها اتبعت سياسة خاصة حيال هذه الثورات كان من نتيجتها تدهور العلاقات بينها وبين السعودية.

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول كيف تنامى الدور القطري، وما هي الركائز التي اعتمد عليها هذا الدور، بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها المملكة العربية السعودية لمواجهة النفوذ القطري. أما المبحث الثاني فيتناول تأثير الربيع العربي على العلاقات بين الدولتين.

المبحث الاول: التنافس على زعامة العالم العربي

المطلب الاول: تنامي الدور القطري

أولاً: التحوّلات في الخليج وبداية الحالة القطرية

منذ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج اضطلعت السعودية بدورالزعامة للإمارات الخليجية الصغيرة التي يبدو أنها لم تجد مانعاً في أن تتولى السعودية هذا الدور، لا سيما أن المنطقة العربية ما بعد إستقلال دول الخليج العربية كانت خاضعة للإستقطاب ما بين محور الأنظمة الثورية والأنظمة الملكية التقليدية، ولهذا وجدت الدول الخليجية الصغيرة في الزعامة السعودية صمام الأمان للحفاظ على وجودها السياسي الحديث النشأة.

وكان من الطبيعي أن تضطلع السعودية بهذا الدورالمحوري تجاه الدول الأصغر منها على أساس أنها تمتلك من عناصر القوة ما تفتقر إليه جاراتها لا سيما أن السعودية هي أقدم دولة من بين دول الخليج من ناحية التأسيس. وأي مقارنة من ناحية معايير القوة ما بين السعودية من جهة وباقي دول الخليج كلّ على حدة من جهة أخرى، تعطي الإنطباع بوجود الفارق الكبير في المساحة الجغرافية والسكان وفي حجم الموارد النفطية.

ومنذ البدء لم تتردد السعودية في العمل على تأدية دور ايجابي لمصلحة الإمارات الخليجية بحماية وجودها السياسي. فعندما ضمّ الشاه الأهواز العربية إلى أراضي إيران عام 1925 م سارعت السعودية إلى الإعتراف بالبحرين الأمر الذي اعتبرته إيران غير شرعي لمطالبتها بالبحرين كجزء من أراضيها، ولم تُجدِ الزيارات بين المسؤولين الإيرانيين والسعوديين نفعاً في حل الخلاف حول البحرين، ولم يتوقف الشاه عن مطالبته بالبحرين، حتى نهاية الستينيات وقبل الإنسحاب البريطاني النهائي من الخليج عندما نجح الملك فيصل بن عبد العزيز بإقناعه بالتخلي عن مطالبته بها، وكان الثمن هو ضمّ جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة وجزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة إلى إيران كتعويض عن هذا التخلي [1].

وعندما أعلنت الكويت نيتها في الإستقلال وأعلن الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم مطالبته بضم الكويت للعراق ومقاطعة كل دولة تعترف باستقلال الكويت، أعلنت السعودية أنها تعتبر الكويت والمملكة بلداً واحداً، وقام الملك السعودي بإرسال برقية إلى عبد الناصر لمعالجة هذه التهديدات، كما أرسل قوات إلى الكويت [2]. وعندما اجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية في عام 1973م واحتلت مخفراً كويتياً كانت القوات السعودية قد تحركت إلى منطقة حفر الباطن الواقعة بالقرب من الحدود المشتركة بين الدول الثلاث [3].

---

(1) ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 438.

(2) عماد مؤيد المرسومي، **الدور القطري فوضى برائحة الغاز**، ط1، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص 36.

(3) ظافر محمد العجمي، المرجع السابق، ص 438 – 439.

وقد أعطى الانسحاب البريطاني من الخليج مزيداً من القوة للدور السعودي إذ أدى هذا الإنسحاب إلى تزايد العلاقة ما بين الولايات المتحدة والسعودية التي استغلت هذا الأمر للمزيد من المكانة والسيطرة بين الدول الخليجية الحديثة النشأة. فالولايات المتحدة التي كانت علاقتها مع السعودية قد بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين مع حصول شركاتها على إمتياز للتنقيب عن النفط في الأراضي السعودية، وبعد أن وجدت نتيجة التنقيب بأن السعودية تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم، أصبحت سياستها تجاه الخليج، إبان الحرب الباردة، تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

احتواء المد الشيوعي – حماية أمن إسرائيل – ضمان إمدادات النفط

وانطلاقاً من هذه الركائز تبنت الولايات المتحدة العديد من المفاهيم الاستراتيجية بهدف حماية مصالحها في الخليج، كان منها مبدأ نيكسون (1969م)، الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي تبنته الولايات المتحدة بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة، والذي كانت فيه السعودية مرتكزاً استراتيجياً بالتشارك مع إيران فترة حكم الشاه. وكان منها أيضاً مبدأ كارتر (1980م) الذي تبنته الولايات المتحدة بعد سقوط نظام الشاه وقيام الإتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان، والذي بموجبه نصّبت الولايات المتحدة نفسها زعيمة لحماية مصالح العالم الحر، وأعطت لنفسها حقاً مزعوماً في حماية النفط من منابعه حتى مصباته حتى لو استدعى ذلك التدخل العسكري [4] وهي لأجل ذلك بحاجة إلى إنشاء قوات الإنتشار السريع والحصول على قواعد عسكرية. وقد طبّق هذا المبدأ في حرب الخليج الثانية. هذه الاستراتيجة للولايات المتحدة جعلت علاقاتها مع السعودية تأخذ نمطاً تفاعلياً خاصاً، وميزت السعودية بموقف منفرد في إطار تعاملاتها الإقليمية الخليجية مما جعل دول الخليج منسحبة تدريجياً باتجاه الدخول تحت العباءة السعودية.

والدور الخليجي الذي مارسته السعودية في تاريخها هو الذي رسم ملامح سياستها الخارجية، إذ كان للسعودية دورٌ رئيسٌ سواء في القضايا المتصلة بالخليج أم في قضايا النظام العربي، فالتدخل المصري في اليمن جوبه بدور سعودي منافس، واستمرت المنافسة للفترة (1962م - 1967م) وكان ما يحرك السياسة الخارجية السعودية هو الحيلولة دون إمتداد آثار النظم الثورية إلى الخليج. وأفادت السعودية من هزيمة جمال عبد الناصر في حزيران 1967م وانكفائه لترتيب أوضاعه الداخلية، ووفاته في عام 1970م منحتها مزيداً من هامش الحركة على المستوى الإقليمي، لكن كان عليها أن تنتظر تحضيرات حرب تشرين 1973م وبداية إنشاء مثلث أوكتوبر لتتحول بعد هذه الحرب واستخدامها لسلاح النفط إلى قوة إقليمية ويصبح التحالف الثلاثي (مصر وسوريا والسعودية) هو قلب التفاعلات الاقليمية، ولعبت السعودية دوراً جوهرياً في موازنة العلاقات المتوترة بين مصر وسوريا بعد الإتفاقية المصرية الثانية لفصل القوات على الجبهة مع إسرائيل عام 1975 م والتدخل السوري في لبنان عام 1976م للحفاظ على وحدة التحالف الثلاثي، وهو الأمر الذي وضح بجلاء في مؤتمر قمة الرياض المصغرة عام 1976م التي أضفت مشروعية عربية على التدخل السوري في لبنان [5]. وكان لارتفاع أسعار النفط وما ترتب عليه من ارتفاع المداخيل النقدية للدول

---

(4) زهير شكر، **السياسة الأميركية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 55.

(5) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 71- 72.

النفطية أثر كبير في جعل موازين القوة في النظام العربي تميل لمصلحة الدور السعودي، وباتت السعودية هي الممسكة بزمام الموازنة للعلاقات ما بين أعضاء النظام، وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس بحثاً عن سلام منفرد مع اسرائيل عام 1977م انتهى التحالف الثلاثي ما بين الدول العربية الرئيسية، وقام بدلاً منه نوع من التحالف الثلاثي بين سوريا والعراق والسعودية، غير أن هذا التحالف لم يستمر لأكثر من شهور بسبب إنفجار المنافسات من جديد بين العراق وسوريا، ومن ثم إندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية ووقوف سوريا الى جانب إيران (6).

بكلام آخر إن العلاقات السعودية الخليجية هي من نمط ممارسة التفوّق المحلي من طرف واحد، وكانت الإمارات الخليجية تسلّم بمركز الزعامة للمملكة السعودية، وطوال هذا التاريخ كانت قطر بمثابة الأخ الأصغر للسعودية. ويبدو أن هذه الإمارة الصغيرة فضّلت عدم الدخول في خلافات مع الدول الأكبر، وهذا ما صرّح به أمير قطر عام 1968م عندما اعتبر أن قطر لا تريد الإنضمام إلى مشروع الاتحاد التِّساعي مع إمارات الساحل المتصالح حتى لا تكون جزءاً من أي نزاع حدودي أو سياسي (7).

بعد حرب الخليج الثانية دخلت دول الخليج العربية في نقطة تحول فرضتها معطيات النجاح العسكري الدولي، فالحرب كواقعة عسكرية كشفت ما تفتقر إليه هذه الدول من نظام أمني حصين يمكن أن يكون عائقا أمام تكرار أزمة الكويت، وجاء إعلان دمشق (آذار 1991م) كمدخل للقوى الاقليمية مثل سوريا ومصر لإبداء دورها الأمني والعسكري، غير أن الدول الخليجية فضلت الإعتماد على القوة الاميركية، وهو خيار تحوّل فيما بعد إلى مأزق سياسي ذي امتدادات اجتماعية، فوجود القوات الاجنبية بعد الحرب وبالأخص في السعودية والكويت أثار سخط الحركات ذات التوجه الاسلامي، فضلاً عن أن هذا الوجود قد تسبب بإنفاق عسكري بدأ ينعكس سلباً على المستوى الإقتصادي في الداخل. وعلى الرغم من أن السعودية جعلت العلماء الرسميين يصدرون فتاوى تجيز إستقدام قوات أجنبية إلا أن هذا الأمر وضع السعودية في قفص الإتهام أمام الحراك الداخلي المتمثل برفض السعوديين الذين قاتلوا في أفغانستان لهذا الوجود، وأسفرت إعتداءات عنيفة شنت في الرياض عام 1995م عن مقتل عدد من الأميركيين، ثم وقع إنفجار آخر في الخُبَر عام 1996م، ومع أن أحداً لم يتبنَّ مسؤولية أيّ من الإعتداءين، اعتُبر بن لادن وأتباعه السعوديون مسؤولين عنهما. كما ظهر خطاب ديني يكفّر النظام السعودي كلّه أو بعض شخصياته أو الاثنين معاً (8).

ومع تصاعد حجم الإنتقاد الداخلي وصعود نبرة التهديد الداخلي من الإسلاميين كانت قطر تأخذ منحى مختلفاً في تلك الفترة، وعلى عكس الداخل السعودي كان الساحل القطري يشهد البداية لظهور صورة معاكسة لما يجري في السعودية، فالتحدي الذي أخذت السعودية تواجهه بعد سنوات من العلاقة الطيبة وعقود من التوظيف السعودي للإسلام السياسي، كان له وقع مختلف في قطر التي أخذت بتكييف هذا التحدي، ومن ثم إعادة إستثماره في الخارج ليصبح جزءاً من سياستها الخارجية فيما بعد.

---

(6) محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 73.

(7) أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص 32.

(8) مضاوي الرشيد، **مساءلة الدولة السعودية: أصوات إسلامية من الجيل الجديد**، ط1، ترجمة ميشلين جبور، دار الساقي، لندن، 2009، ص ص 181 - 185.

ومع وصول الامير حمد بن خليفة آل ثاني إلى السلطة بدأت قطر تتحول إلى دولة بسياسة ديناميكية نشطة على المستوى الخارجي، وراحت تعمل على كسر طوق الهيمنة السعودية، وقد عملت في بادئ الأمر على اتّباع نمط جديد في السياسة الخارجية لتحقيق نوع من التمايز بينها وبين دول الخليج الاخرى من أجل الوصول إلى دور ريادي على المستوى الإقليمي، وهذه التمايزات في السياسة الخارجية شكلت خروجاً عن الإجماع الخليجي الذي ترعاه السعودية، وتمثلت هذه التمايزات في العلاقة مع إيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وبدا أن هذا التوجه السياسي لقطر وكأنه يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في العلاقة بين محورين سيطرا على الشرق الأوسط، وهما محور الإعتدال ومحور الممانعة، وقد أدركت قطر أن خروجها من تحت العباءة السعودية التي يعتبرها الغرب ضمن محور الإعتدال لا بدّ من موازنته بإقامة علاقة جيدة مع إيران التي تعتبر من أعمدة محور الممانعة في المنطقة، وفي الوقت نفسه موازنة العلاقة مع إيران بإقامة صلات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، والهدف من كل ذلك هو أن لا تعدّ قطر منحازة لطرف على حساب طرف آخر(9).

ويمكن القول إن السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995م أخذت بالإستقرار على مجموعة أسس، أهمها إيجاد قدر من الإستقلالية عن المملكة السعودية، وهذه الإستقلالية ترجمتها قطر من خلال بناء علاقات مع كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة حتى لو كانت هذه الأطراف متناقضة، فقطر تريد تأمين قدر عال من النجاح لاستراتيجية الحفاظ على البقاء في مواجهة قوى أكبر منها تحيط بها، بالإضافة إلى ذلك شرعت قطر بزيادة سمعتها الدولية عن طريق المشاركة في المنظمات والأنشطة الدولية. وهنا نجد أثر العامل الجيوبوليتيكي ودوره الأساسي في رسم معالم السياسة القطرية، فهي تعدّ دولة صغيرة من ناحية إمكانات القوة التقليدية، وتقع بين دول أكبر منها، فضلاً عن ذلك تتشارك مع إيران بأكبر حقل غاز طبيعي في العالم، وهو الحقل الذي تطلق عليه قطر تسمية (حقل الشمال) فيما يسميه الإيرانيون حقل (بارس الجنوبي)، وهذا ما فرض عليها تبني سياسة خارجية تجمع ما بين الأضداد في أطرافها، فهي لا تغامر بتبني توجه عدائي ضد إيران من أجل ضمان التصدير السلس للغاز الطبيعي إلى خارج مياه الخليج، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تبدو خاضعة لإيران، مما دفعها إلى موازنة علاقتها مع طهران بعلاقة قوية مع الولايات المتحدة. وهذه العلاقات المتناقضة أريد بها تحقيق استراتيجية قطر التي تدور حول الحفاظ على أمنها الوطني (10).

وقد بدأت العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية في عام 1996م عندما سمحت قطر لإسرائيل بفتح مكتب للمصالح التجارية في الدوحة، الأمر الذي جعلها أول عضو في مجلس التعاون الخليجي يقدم إعترافاً واقعياً باسرائيل.

أما العلاقات مع الولايات المتحدة فقد بدأتها قطر الجديدة بالتوقيع على إتفاقية دفاع استراتيجي عام 1992م، وفي العام 2000م عملت قطر على بناء أكبر قاعدة جوية في الشرق الاوسط على "خليج العديد" كانت على ما يبدو تهيّئها لاستقبال الوجود العسكري الأميركي الذي كان من المتوقع أن يخلي قواعده في السعودية، وبذلك كانت قطر تعد نفسها لتكون حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من خلال إستضافتها للقوات العسكرية، وفي العام 2003م بدأ التشغيل الرسمي لقاعدة العديد لتصبح ثاني أكبر قاعدة جوية أميركية

---

(9) عماد مؤيد المرسومي، المرجع السابق، ص ص 49 - 60.

(10) J. Abadi, **Qatar's Foreign Policy: The Quest for National Security and Territorial Integrity**, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ,Volume 63, Number 3, 2009, p 443.

خارج حدود الولايات المتحدة [11].

وبعد أحداث 11 ايلول 2001 م راحت قطر تكيّف سياستها الخارجية وبما يخدم تطلعات الدورالإقليمي وفقاً لما فرضته هذه الأحداث من نتائج، فمن تداعيات هذه الأحداث أنها أرغمت الولايات المتحدة الاميركية على مراجعة طبيعة علاقاتها مع السعودية بعدما تبيّن تورط السعوديين فيها، إذ بدت السعودية من وجهة نظر الأميركيين وبسبب العقيدة الوهابية التي تعدّ الإيديولوجيا الرسمية للنظام السياسي السعودي هي المسؤولة عن تفريخ الخلايا الإرهابية التي تهدد الأمن الأميركي خصوصاً والغربي عموماً، كما ان الإجراءات التي قامت بها الإدارة الأميركية من ملاحقة وتجميد للأرصدة المالية والحسابات المصرفية العائدة لجمعيات إسلامية سعودية وبعض المؤسسات الخيرية وصناديق الزكاة، ورفع قضايا تعويض ضد بعض أمراء العائلة الحاكمة وعدد من رجال الأعمال السعوديين وبعض المصارف، قد أدّت إلى تعقيد العلاقة بين الدولتين [12].

وعندما بدأت الحملة العسكرية على أفغانستان طالبت الإدارة الأميركية المملكة السعودية بالمزيد من التعاون العسكري والسياسي، وعلى الرغم من أن المعارضة التي أبدتها السعودية لاستخدام أراضيها وقواعدها العسكرية كانت اسمية ولم تؤثّر واقعاً في الإستخدام الأميركي لقاعدتَي الخرج والأمير سلطان، الا أن الولايات المتحدة لم تكن تشعر بالإرتياح من الموقف السعودي، خصوصاً مع وجود بيئة داخلية عدائية، إذ رافق تطور الحملة تنامي ردود أفعال شعبية واحتجاجات ترفض السياسة الاميركية والوجود العسكري لها على أراضي المملكة. إضافة إلى ذلك بدأت الكثير من الكتابات والتحليلات في مؤسسات التفكير الأميركية تتحدث عن أن البنية السياسية السعودية غير ملائمة في جوهرها لطبيعة الاستراتيجية الأميركية الجديدة في حربها ضد الإرهاب، ولا تتوافق مع المطالب العصرية لحقوق الإنسان وضرورات المشاركة السياسية والحريات العامة في السعودية ونشر الديمقراطية من أجل مواجهة التطرف، خصوصاً مع ظهور بدائل عسكرية للسعودية في قلب الخليج مثل البحرين وقطر، وأن هذه البدائل الجديدة تتميز بالموقع الجغرافي نفسه، فضلاً عن أنها لا تبدي أي تحفظ على الوجود العسكري الاميركي [13]، وهو ما أسهم في إعادة انتشار القوات الأميركية من جهة وإعادة توزيع الجهد السياسي والاستراتيجي تجاه دول أخرى وفرت البديل الملائم دونما حرج أو مراعاة للموقف السعودي، من جهة أخرى. لقد بدأت الولايات المتحدة تفضّل شركاء آخرين على العلاقة مع السعودية، وراحت تركز أكثرعلى الدول الأصغر مثل البحرين وقطر والكويت، وهذا التوجه في العلاقات كان مؤشراً على حدوث تغيير في منظومة العلاقات الخليجية، فبعد أن كانت الدول الخليجية مرتبطة عسكرياً بالمملكة العربية السعودية لتوفير الحماية بالتعاون مع الولايات المتحدة أخذت كل دولة تنهج نهجاً بعيداً عن الصدارة السعودية في بناء علاقاتها مع الدولة الاميركية، وبعد أن شهدت المنطقة العربية ما بين 2001م و 2011م سلسلة من التغييرات في مواقع الاطراف في اللعبة الإقليمية أصبح من الممكن أمام قطر أن تبدي بعض الادوار التي لم تستطع ممارستها في ظل ظروف

---

(11) عماد مؤيد المرسومي، المرجع السابق، ص 62 – 63.

(12) M. Herb, **Emirs and Parliaments in the Gulf**, In: **Islam and Democracy in the Middle East**, Editors: Laary Diamond and Daniel Blumberg, The John Hopkins University Press, Baltimore, 2003, p 89.

(13) عاصم محمد عمران، **النظام السياسي السعودي في الإدراك الأميركي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول**، دراسات دولية، العدد 26، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005، ص 78 .

طبيعية، فتردي العلاقات السعودية الاميركية والحرب على العراق وما ترتب عليها من غياب تأثيره الاقليمي وحالة العزلة التي فرضت على النظام السوري بعد اغتيال رفيق الحريري وانسحاب سوريا من لبنان تطبيقاً للقرار الاممي، جعل من الممكن لقطر ممارسة الدور الاقليمي بعد تراجع مواقع هؤلاء اللاعبين الاساسيين على الرغم من اصرار القوى العربية الرئيسية على ضرورة ابقاء الملفات الاكثر اهمية اقليمياً متداولة بينها دون السماح للاعبين آخرين بالتدخل فيها [14].

ثانياً: قطر كوسيط إقليمي

تمكنت قطر من زج نفسها في وسط القضايا العربية منافسة بذلك القوى التقليدية في ملفاتها المهمة مثل منافسة السعودية في ملفات لبنان واليمن، ومنافسة مصر في ملفات السودان وفلسطين، وحتى منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين باتت قطر من أكثر الوسطاء فاعلية بتوسطها في نزاعات اقليمية وصراعات داخلية سواء في الشرق الاوسط أو أجزاء في أفريقيا.

وقد وجدت السياسة الخارجية القطرية نشاطها في النزاعات والازمات والحروب لكونها النافذة التي تطل منها لتأدية دور قيادي، فمع اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف العام 2006م ترأست قطر وفد الجامعة العربية الذي توجه الى نيويورك لتعديل القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي رقم 1701 الخاص بوقف القتال في لبنان، وقد ذكر وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم أن تعديل القرار 1701 مثّل انتصاراً للبنان. وكما وفّرت حرب لبنان الفرصة لقطر لان تبدي بعض الحراك الاقليمي، كذلك وفّر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2006م بداية الدخول القطري للفضاء الفلسطيني.

لقد أخذت قطر تمارس دور الراعي أو الوسيط في أهم القضايا الاقليمية، وأصبحت الدوحة مقراً لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، وشملت كلمة (اتفاق) أو (اتفاقية) الدوحة أكثر الملفات المهمة في المنطقة:

أ – اتفاق الدوحة للسلام في دارفور

بدأ التدخل القطري في النزاع الداخلي السوداني في العام 2008م مع الجهود التي بذلها وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية أحمد بن عبد الله المحمود. على مدار العام، زار الوزير عواصم عدة دول ذات صلة بالنزاع السوداني أو بذلت سابقاً محاولات لحلّه مثل الولايات المتحدة وفرنسا وليبيا والصين والاتحاد الافريقي والجامعة العربية، فضلاً عن الامم المتحدة، وكانت الغاية من هذه الزيارات جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات عن النزاع ومعرفة وجهات نظر وتفضيلات الجهات الفاعلة الدولية المعنية، بالاضافة الى تأمين موافقتهم على التدخل القطري. كما قام الوزير بزيارات الى الخرطوم وإقليم دارفور، بالاضافة الى الدول المجاورة للسودان كجيبوتي التي بذلت جهوداً سابقة لحلّ النزاع، وتشاد التي يوجد فيها عشرات المخيمات للاجئين والهاربين من النزاع المسلح، حتى انه باتَ وتناول الطعام مع اللاجئين، وهذه الزيارات دفعت أحد المسؤولين السودانيين للقول إن الوزير يعرف دارفور أكثر من أيّ أحد آخر [15].

---

(14) عماد مؤيد المرسومي، المرجع السابق، ص 96.

(15) M. Kamrava, **Mediation and Qatari Foreign Policy**, Middle East Journal**,** Volume 65, Number 4, 2011, p 545.

لقد ظهرت قطر وكأنها دولة محايدة وغير منحازة لطرف ضد آخر، وهذا ما جعل المجموعات المتباينة في دارفور تظهر نواياها الحسنة تجاه قطر، وخصوصاً أن هذه الجماعات تعتبر الوساطات التي بُذلت أو تُبذل من قبل الجامعة العربية او مصر منحازة لصالح الخرطوم. وحسب مسؤولين سودانيين فان الوساطة القطرية قاربت النزاع من وجهة نظر مختلفة مقارنة مع جهود الوساطة التي حصلت سابقاً [16].

وعلى الرغم من تأكيدات المسؤولين في وزارة الخارجية القطرية بأن قطر لم تتدخل في النزاع السوداني، إلا بعد طلب الاطراف المتنازعة، غير ان الادلة تشير الى ان قطر تسعى وبشكل مسبق الى اشراك نفسها في جهود الوساطة، والقضية السودانية مثال رئيسي لذلك. في البداية عمل المسؤولون القطريون على تأمين موافقة الاطراف الدولية ذات الصلة بالنزاع، واتخذوا جميع الاجراءات اللازمة لضمان دعم اعضاء المجتمع الدولي المعنيين، فيما بعد قام الوزير القطري بزيارات وذهب الى أماكن لم يذهب اليها أحد غيره، عندها فقط وبعد أن حصلت على الثقة وظهرت على انها غير منحازة، دعت قطر الاطراف المتنازعة للتفاوض في الدوحة.

وكان اجراء المحادثات في الدوحة غاية في الاهمية حيث استضافت قطر وفوداً كبيرة وعلى فترات طويلة من خلال المسار الاول لمحادثات النخبة، والمسار الثاني لمفاوضات مع ممثلي المجتمع المدني، كما استخدمت قطر المال كوسيلة ضغط، مما حفز على اتمام المفاوضات. في بداية المحادثات تعهدت قطر باستثمار ملياري دولار، وتأسيس مصرف للتنمية لمعالجة المسائل التنموية في دارفور إذا نجحت المحادثات، وتوسطت هيئة الاستثمار القطرية في صفقة لتطوير أراضٍ زراعية في السودان لتحفيز الصادرات الغذائية الى قطر بهدف جذب حوالي مليار دولار من الاموال الاستثمارية. ويثبت هذان المجالان، اي توفير موقع ملائم ومحفزات اقتصادية، قدرة قطر على الاستفادة من امكانياتها المالية في الوساطة [17].

لقد تمكنت قطر من تجاوز الدور المصري الذي كان ينظر اليه بوصفه الاجدر في حل ازمة دارفور لاعتبارات القرب الجغرافي والثقل السياسي لمصر والعلاقات التاريخية بين السودان ومصر التي يبدو انها حاولت مراراً الحيلولة دون أن تكون قطر صاحبة الدور الريادي في ايجاد حل للأزمة، الا ان قطر ذات الامكانيات المالية الكبيرة وذات التاريخ القصير من العلاقة مع السودان تمكنت من الفوز بتحقيق حل لأزمة دارفور.

ب – اتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية الذي عُقد عام 2008م

بعد صدور قرارين عن مجلس الوزراء اللبناني بمصادرة شبكة الاتصالات الهاتفية الخاصة بحزب الله وإقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي العميد وفيق شقير، اندلعت مواجهات في الشارع اللبناني، وبدت الحرب الاهلية احتمالاً حقيقياً.

كان من غير الممكن ان تكون المملكة العربية السعودية وسيطاً حيادياً وذلك بسبب العلاقات السعودية

---

(16) M. Kamrava, op. cit., p 545.

(17) S. Barakat, **Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement**, Analysis Paper, Number 12, Brookings Doha Center, Doha, November 2014, p 19.

القديمة مع عدد من المجموعات السياسية اللبنانية وعدائيتها المعروفة لحزب الله وإيران، وأيضاً مصر القريبة جداً من السعودية ومن معسكر الولايات المتحدة، كان من الصعب النظر اليها كوسيط حيادي. أما قطر فكانت لاعباً جديداً نسبياً وعلى مستوى عالٍ، فشيخها كان الزعيم العربي الوحيد الذي زار المناطق التي تضررت من حرب اسرائيل على لبنان عام 2006 م وخصص ما يصل الى 300 مليون دولار في مشاريع اعادة اعمار بإدارة قطرية لإصلاح وتشييد المنازل والمنشآت المدمرة [18]، كما ان قناتها (الجزيرة) قامت بتغطية حرب اسرائيل على لبنان، فضلاً على ذلك فان قطر تمتعت بعلاقات ودية مع سوريا وإيران وحزب الله.

وبتفويض من الجامعة العربية أحضرت قطر المجموعات المتخاصمة الى الدوحة للتفاوض حول نقطتين رئيسيتين: انتخاب رئيس للجمهورية والاتفاق على قانون انتخابي. وبعد خمسة ايام من المحادثات المكثفة تم الاتفاق على تعيين العماد ميشال سليمان رئيساً توافقياً للجمهورية، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية يكون فيها للمعارضة الثلث المعطّل. كما وافق الطرفان على اعتماد قانون 1960 كأساس لإجراء الانتخابات النيابية في عام 2009م ومباشرة الحوار الوطني حول الاستراتيجية الدفاعية للبنان ومستقبل سلاح المقاومة.

وخلال المفاوضات لعب رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها انذاك، حمد بن جاسم، دوراً رئيسياً في الدفع بالمحادثات قُدُماً من خلال خلق جوّ ودّي بدّد التوتر كلما بدت هذه المحادثات الصعبة قريبة من الانهيار. وتم تصميم المحادثات بشكل يضمن عدم الانحياز: لكلّ مسألة أعطي كلّ طرف دقيقتين للتحدث ودقيقتين للردّ، أما المسائل المكثفة كقانون الانتخاب فقد تم التعامل معها على هامش المؤتمر من قبل فرق عمل تم التوافق عليها مسبقاً. وأعطي المندوبون 24 ساعة لتوقيع الاتفاقية النهائية ضمن صفقة " كلّ شيء أو لا شيء ". كما لعب الامير دوراً رئيسياً في السعي الى التوصل الى اتفاق إذ اتصل شخصياً بالرئيس السوري عندما وصلت المفاوضات الى طريق مسدود [19].

ج – اتفاق الدوحة بين الحكومة اليمنية والمقاتلين الحوثيين عام 2008م

أدّت اتفاقية الاتحاد بين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، التي تم توقيعها في عام 1990 م، الى تأسيس الجمهورية اليمنية التي نعرفها اليوم. وعلى الرغم من ان حرباً أهلية نشبت بين الشمال والجنوب في العام 1994 م بقي اليمن موحّداً، لكن، نشأ صراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين في محافظة صعدة الشمالية في العام 2004 م. ومنذ ذلك الحين وقعت ست جولات متتالية من العنف تخللتها اتفاقيات وقف اطلاق نار ومحاولات للوساطة باءت بالفشل.

تدخلت قطر في ايار 2007 م خلال المرحلة الرابعة من القتال لتقديم الوساطة مع زيارة أمير قطر لليمن بعد دعوة الرئيس اليمني آنذاك، علي عبد الله صالح. وبمساعدة العلاقات الجيدة مع ايران التي تطورت نتيجة الموقف الذي اتخذته قطر في حرب اسرائيل على لبنان عام 2006 م، أرسلت قطر ايضاً وفداً من وزارة الخارجية لمرافقة مجموعة من الوسطاء تعيّنهم الحكومة اليمنية للتفاوض مع القادة الحوثيين، أولاً

---

(18) S. Barakat, **Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement**, op. cit., p 17.

(19) Ibid. p 13 – 14.

في شمال اليمن ومن ثم في الدوحة [20]. خلال هذه الاجتماعات وَضعت مجموعةٌ من المبادئ العامة الأسسَ لاتفاقية وقف اطلاق نار في 16 حزيران 2007 لتعود وتنهار بعد أشهر قليلة.

ثمّ تمّ توقيع اتفاقية أكثر تكاملاً في الدوحة في الاول من شباط 2008م حيث تعهدت قطر بدفع 300 الى 500 مليون دولار للمساندة في اعادة اعمار محافظة صعدة [21]. وقد شمل الاتفاقان أحكاماً تنص على أن تقوم الحكومة اليمنية بإطلاق سراح السجناء، ومنح العفو العام، وإعادة إعمار المناطق التي مزّقتها الحروب، وفي المقابل كان مطلوباً أن يتخلى الحوثيون عن سلاحهم [22]. بالاضافة الى ذلك أعربت قطر عن استعدادها لاستقبال القادة وعناصر القوات الحوثية ممن يريد الاقامة في الدوحة كمنفى بعيد عن اليمن. ولكن بعد فترة قصيرة على توقيع اتفاقية شباط تجدد القتال، وفي وقت لاحق أعلن الرئيس صالح عن فشل الوساطة وسحبت قطر تعهدها بالمساعدة.

بعد اخفاق الوساطة استمر القتال بين الحوثيين والحكومة اليمنية في مطلع العام 2010 مع تدخل عسكري مباشر من المملكة العربية السعودية. أعادت قطر وساطتها في صيف 2010 وفي أواخر آب 2010 وقّع الطرفان المتخاصمان على اتفاق ثانٍ في الدوحة لوقف اطلاق النار وتنفيذ التعهدات السابقة لإحلال السلام.

ويمكن القول ان تدخل قطر في النزاع اليمني لم يكن ناجحاً. إذ بالغ الوسطاء القطريون في تقديرهم لدرجة التوافق بين الحوثيين والحكومة اليمنية حول شروط الاتفاقية، كما ان التدخل السعودي الذي يعتبر اليمن ضمن مجال نفوذه التقليدي عرقل تطبيق الاتفاقية بنجاح، وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً، بالإضافة الى ذلك فان قلة الالتزام الشخصي من قبل الامير ومسؤولين قطريين آخرين رفيعي المستوى أضرّت بمساعي الوساطة القطرية [23].

د – اتفاق الدوحة للمصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح عام 2012

في اعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في مطلع عام 2006م، عاشت الساحة الفلسطينية استقطاباً حاداً بين حركتي فتح وحماس، أكبر فصيلين فلسطينيين. اذ أسفرت هذه الانتخابات عن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث حصلت على ما مجموعه (75) مقعداً من أصل (132) مقعداً، وهو ما كان مقدّمة لبدء سلسلة من الخلافات بين الطرفين ترجمت على الارض، وتطورت لتصل الى انقسام وطني عام، جغرافي وسياسي واجتماعي ومؤسساتي.

بذلت عدة جهود لوأد الانقسام، وقد بدأ الامر مع وثيقة الاسرى التي أطلقتها قيادات أسرى الحركتين في السجون الاسرائيلية في أيار عام 2006م، الا أن هذه الوثيقة لم تنجح في تحقيق المصالحة. ومن ثم تدخلت

---

(20) **Yemen: Defusing the Saada Time Bomb**, Middle East Report, Number 86, International Crises Group, London, 2009, p 21.

(21) ICG, Ibid. p 21 - 22.

(22) D. Roberts, **Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives**, Mediterranean Politics, Volume 17, Number 2, Taylor & Francis (Routledge), London, 2012, pp 233 – 239.

(23) S. Barakat, op. cit., p 15 – 16.

السعودية ورعت اتفاق مكة الذي تنازلت بموجبه حماس عن وزارتي الخارجية والمالية مقابل استمرار تمسكها بوزارة الداخلية، ومع ذلك استمر الانقسام وتطورت الاشتباكات الميدانية بوتيرة متصاعدة.

أنعشت الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة في نهاية عام 2008 م الحوار بين الحركتين، وعملت مصر على تقريب وجهات النظر من خلال اللقاءات المشتركة التي عقدت في القاهرة، غير ان جميع هذه الجهود فشلت. فجاء الدور القطري مستغلاً تراجع دور مصر بعد ثورة يناير 2011م فكان اتفاق الدوحة الذي وقّعه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في شباط 2012م، وفيه تم الاتفاق على أن يتولى الرئيس عباس رئاسة حكومة انتقالية تكون مسؤولة عن تهيئة لانتخابات رئاسية وتشريعية مقبلة، لكن الاتفاقية لم تجد طريقها للتطبيق فعلياً.

لا تقتصر جهود الوساطة القطرية على الملفات السابقة الذكر انما هناك أيضاً قضايا أخرى لعبت فيها قطر دور الوسيط، ومنها على سبيل المثال:

- ليبيا: أدت الوساطة التي قامت بها قطر بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا الى موافقة ليبيا على تفكيك برنامجها النووي في عام 2003م [24]. كما ساهمت الوساطة القطرية في اطلاق سراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المتهمين بنشر فيروس الايدز في ليبيا في عام 2007م وكانت قطر قد قامت بدفع تعويضات لأسر الضحايا. وكان لقطر دور فعال في اقناع الحكومة البريطانية والبرلمان الاسكتلندي في اطلاق سراح عبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي [25].
- تشاد: رعت قطر مع ليبيا محادثات سلام بين السودان وتشاد بعد هجوم تعرضت له العاصمة التشادية في عام 2008 م [26].
- العراق: قبل غزو الولايات المتحدة للعراق بوقت قصير، اخبر أمير قطر الرئيس العراقي السابق صدام حسين بأنه أرسل ليطلب منه التنازل عن السلطة، وأن الحرب سوف تقع في نهاية المطاف، وأن الولايات المتحدة جدية في هذا الامر. وقد سأل الرئيس العراقي الامير القطري عن أسباب وجود قاعدة اميركية في قطر، وخصوصاً ان العراق كان قد احتل سابقاً الكويت وليس قطر، وقد أجاب وزير خارجية قطر بأن قطر كانت مجبرة على احترام الاتفاقيات الامنية التي عقدتها مع الولايات المتحدة [27].
- ايران والامارات العربية المتحدة: بعد رفض ايران عرض قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب

---

(24) **Qatar discloses mediation in Iraq, Libya and Sudan**, Arabic News, January 2004, 1 March 2015< http: //www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/040101/2004010111.html>.

(25) **Qatar extends its influence still further**, Daily Telegraph, May 2010, 1 March 2015<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleast/qatar/7701689/Qatar- extends - its influence – still – further.html>.

(26) **Sudan to review chad peace deals in Qatar**, Reuters, April 2009, 1 March 2015< http://www.reuters.com/article/homepageCrises/idUSLU641448._CH_.2400>.

(27) **Qatar discloses mediation in Iraq, Libya and Sudan**, op. cit.

الصغرى وجزيرة ابو موسى على محكمة العدل الدولية في عام 2001م، طرحت قطر مبادرة كان من نتيجتها ترتيب لقاء ضم وزراء خارجية قطر والامارات العربية وإيران بهدف الوصول الى حلول فرضية لمسألة الجزر وكسر حالة الجمود بهذا الخصوص [28].

- المغرب والجزائر: رعت قطر مفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية، وفي عام 2004م كان للدبلوماسية القطرية دور في اطلاق سراح 100 أسير مغربي لدى جبهة البوليساريو. وقد استضافت قطرعدة شخصيات جزائرية معارضة.
- استضافة قطر لعدة شخصيات معارضة من عدة دول عربية وإسلامية منها على سبيل المثال: معاوية ولد الطايع الرئيس الموريتاني السابق، ساجدة خير الله زوجة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ناجي صبري وزير خارجية العراق في عهد الرئيس السابق صدام حسين، الشيخ عباس المدني مؤسس الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، سليم يندربايف الرئيس الشيشاني السابق، بالاضافة الى عدة شخصيات أخرى. ولا شك ان وجود هذه الشخصيات المعارضة في قطر، مع دعم مادي ومعنوي، يؤمّن لها استراتيجية للتعامل مع مشاكلها، ولكنه أيضاً يجعل من قطر تمتلك أوراق ضغط بوجه الانظمة الحاكمة. والاقامة في قطر لا تعني أن حياة هؤلاء الاشخاص ليست في خطر، ففي عام 2004م قتل الرئيس الشيشاني الاسبق في عملية تفجير استهدفت سيارته في الدوحة.
- في القمة الباريسية للاتحاد من أجل المتوسط في تموز 2008 م حققت سوريا عودة كبيرة الى الساحة الدولية، وكانت قطر الدولة الصديقة لفرنسا ترتبط بعلاقات جيدة في ذلك الوقت بالنظام السوري، وقد ادت قطر دوراً مهماً في زيارة الرئيس السوري الى باريس وفي زيارة الرئيس الفرنسي الى دمشق من العام ذاته، وعليه تبوّأت قطر مكانة مرموقة في القمة الرباعية التي عقدت في دمشق وجمعت زعماء كلّ من تركيا وفرنسا وسوريا وقطر في ايلول 2008م وحظيت عودة سوريا الى الساحة الدولية باهتمام اعلامي كبير[29].

بشكل عام يبدو أن فصول الدبلوماسية القطرية كانت متعددة وذات جهود متنوعة في اكثر من ملف وقضية، ولا شك ان الدوافع التي وقفت وراء دور قطر كوسيط هي محاولة هذه الدولة الخروج من الواقع الجيوبوليتيكي الذي يحيط بها بوصفها دولة صغيرة وعديمة التأثير لذا كان لا بد من الإعتماد على أدوات أكثر فاعلية لخلق القناعة بالقوة والدور، وقد نجحت قطر في لعب دور الوسيط نتيجة لعدة عوامل منها توافق الارادات الاقليمية والدولية وخاصة الاميركية على القضية التي تقوم قطر بدور الوساطة فيها، ولعل التميز القطري يتمثل في اختيار القضايا التي تتوافق أو تتطابق أحياناً الاراداتُ والخرائط الاقليمية والدولية بشأنها، بالاضافة الى وقوف قطرعلى مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين والمذهبيين، واحتفاظها بعلاقات جيدة مع كلّ اللاعبين الفاعلين داخل الدولة محل الوساطة، هذا فضلاً عن امتلاك قطر لسلة مالية

---

(28) A. J. FROMHERZ, **QATAR A MODERN HISTORY**, op. cit., p 89.

(29) جمال عبد الله، **السياسة الخارجية لدولة قطر (1995- 2013) دوافعها واستراتيجياتها**، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص 135.

تساهم في اطفاء نار النزاعات، تَعِدُ وتتكفّلُ بأعباء معينة مثل اعادة الاعمار أو غيرها من الاعباء المالية[30].

ثالثاً: مقوّمات الدور القطري

أ – قدرات اقتصادية:

قديماً كان الوضع الاقتصادي لدولة قطر يقوم على الصيد وتجارة اللؤلؤ، لكنّ الدولة عرفت قفزة نوعية هامة في اقتصادها بعد خروج أول شحنة من النفط القطري الى العالم عام 1949م، وازدادت أهمية الامارة في الاستراتيجية الدولية بعد اكتشافها لكميات هائلة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الاخيرة حوّل الدولة الى أحد العمالقة الكبار داخل الاقتصاد العالمي بفضل تمتعها باحتياطي مالي هام نتيجة مداخيل الغاز التي مكّنتها من بناء شبكة استثمارات دولية عملاقة [31].

تمتلك قطر قدرات اقتصادية مهمة، حيث تعد واحدة من أغنى الدول العربية، وتقدّر ثروتها من الغاز الطبيعي بحوالي 900 تريليون متر مكعب، ما يضعها في المرتبة الثالثة في العالم بعد روسيا وايران، وتسمح هذه الثروة لقطر نظراً لحجم كتلتها السكانية الصغيرة أن تحتل المرتبة الاولى بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد لتنتقل من 16 ألف دولار في عام 1995م الى 100 ألف دولار في عام 2013م [32]، أي 5 أضعاف دخل الفرد في السعودية، وهذا الدخل قد حوّلها الى ثالث اقتصاد عربي بناتج قومي قدره 191 مليار دولار في عام 2012م بعد كلّ من السعودية والامارات.

وكان اقتصاد قطر قد شهد قفزات كبيرة خلال فترة تولي الشيخ حمد بن خليفة للحكم جعلته من أكثر الاقتصاديات نمواً في العالم، حيث اقرت السلطات القطرية "رؤية قطر 2030" لتكون بمثابة خريطة طريق في مجال التنمية الاقتصادية، والتي ركزت على مبدأ تنويع الدخل بعيداً عن الريع، وذلك بالاستثمار في ما يعرف باقتصاد المعرفة، والتوسع في الاستثمارات الخارجية، وتوظيف عائدات الثروة الطبيعية في استثمارات خارج قطر في قطاعات المال والصناعة والزراعة وغيرها من خلال جهاز قطر للاستثمار، وهو صندوق الثروة السيادي الذي تفوق أصوله التي يديرها 100 مليار دولار.

استفادت قطر من انتاجها الضخم في مجال الغاز ومواردها المالية الكبيرة لانشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة لتساهم في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز، حيث أنشأت عدة مصانع في اطار شراكة مع شركات أجنبية ووطنية في مجال الصلب والاسمدة والبتروكيمياويات [33].

---

(30) محمود الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)**، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص 51 – 52.

(31) خالد العيادي، **تنامي الدور القطري في المنطقة: الاسس والمرتكزات**، كانون الاول 2011، انترنت (3 آذار 2015): www.arabamericannews.com/.../id_1086...

(32) أحمد السباعي، **لماذا تنازل الشيخ حمد عن حكم قطر**، حزيران 2013، انترنت (3 آذار 2015):.../2013/.../www.aljazeera.net

(33) **تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد**، حزيران 2013، انترنت (3 آذار 2015): www.aljazeera.net/.../

وتحظى قطر بعلاقات تجارية قوية مع الاقتصادات العالمية الكبرى والاقليمية سمحت لها بتنويع مصادر دخلها وتوسيع استثماراتها الخارجية التي تتسم بالامد الطويل مع الاقتصادات المتقدمة بعد تعميق علاقاتها خلال السنوات الاخيرة مع العديد من الدول لا سيما فرنسا.

وبلغت استثمارات قطر الخارجية 219 مليار دولار في العام 2012م، وقد بلغ حجم الاستثمارات القطرية في فرنسا 6 مليارات يورو، فيما بلغت المبادلات التجارية بين قطر وفرنسا 1,5 مليار يورو في عام 2012م.

وأثار حجم الاستثمارات القطرية الباذخة تساؤلات في كثير من بلدان العالم مثل بريطانيا والولايات المتحدة حيث تستثمر قطر مليارات الدولارات، وتحولت تلك التساؤلات الى جدل سياسي في فرنسا بعد الغاء مشروع طرحته قطر في عام 2011م لانعاش الضواحي الفرنسية التي تسكنها الجاليات العربية المسلمة، وتم الغاء عدد من المشاريع العقارية في بريطانيا.

ففي فرنسا أقدمت قطر على شراء نادي "باريس سان جيرمان"، وحصص في شركة "فيوليا" الفرنسية للبنية التحتية وشركة "فينسي" للبناء. كما ان لديها استثمارات في حقوق البث التلفزيوني وفي سوق الفن، وتملك حصة في المجموعة النفطية "توتال" والمجموعة المتخصصة في السلع الفاخرة "LVMH". كما تملك قطر استثمارات كبيرة في بريطانيا عبر مجموعة من الصناديق الاستثمارية تشمل متجر "هارودز" وناطحة السحاب شارد، وحصصاً في مطار "هيثرو" ومخازن "سينزبيري" ومصرف "باركيلز".

وامتدت معارضة الاستثمارات القطرية الى عدد من البلدان التي اجتاحها "الربيع العربي" مثل مصر وتونس، بسبب الغموض الذي يلف تلك الاستثمارات وارتباطها بخطط لدعم جماعات الاسلام السياسي التي وصلت الى السلطة. ويقدر حجم الاموال التي تدفقت من قطر الى البلدان العربية المنتفضة بأكثر من 17 مليار دولار، ففي مصر بلغت الاموال التي قدمتها قطر الى حكومة الاخوان المسلمين حوالي 9 مليارات دولار[34]، وقد أثير جدل كبير حول نية قطر شراء قناة السويس، وبالتالي بسط هيمنتها على مصر. وعندما طرح هذا الموضوع على وزير خارجية قطر اثناء زيارة له الى مصر، نفى الوزير صحة هذا الموضوع واصفاً سبب اثارته بأنه لاغراض الاستهلاك السياسي المحلي. غير أن هذا الامر لا ينفي الاهداف الاخرى التي كانت الزيارة تسعى لتحقيقها وهي العمل على ضخ أموال في مصر لتنفيذ مشاريع مستقبلية بقيمة 18 مليار دولار في مختلف قطاعات الانتاج على ان تخصص 10 مليارات دولار من هذه الاموال للاستثمار في مشاريع في شرق بور سعيد الواقعة على ضفاف القناة [35]. اما في ليبيا فقد استثمرت قطر حوالي 3 مليارات دولار في دعم الثورة الليبية، كما أنفقت حوالي مليارين في تونس، وما يصل الى 3 مليارات للتدخل في الصراع الدائر في سوريا في محاولة للتأثير في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية [36].

---

(34) **قطر تواجه تحديات معالجة سوء ادارة الاستثمارات الخارجية**، موقع صوت العرب، حزيران 2013، على الموقع الالكتروني (3 آذار 2015): www.alarab.co.uk/?p=47367

(35) عماد مؤيد المرسومي، المرجع السابق، ص 183 - 148 .

(36) **قطر تواجه تحديات معالجة سوء ادارة الاستثمارات الخارجية**، المرجع السابق.

ب - الإعلام (قناة الجزيرة):

وعياً بمواطن الضعف والمحدودية (الديمغرافية – والعسكرية وتلك المتعلقة بحجم البلاد الجغرافي)، أطلق أمير قطر دبلوماسية جديدة متعددة الاهداف والوسائل أريد بها أن تمنح قطرصوتاً خليجياً وإقليمياً ودولياً كبيراً، وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم في تصريح صحفي لمراسل قناة MBC في نهاية عام 1992م حيث قال: " نحن بعنا طائراتنا لابو ظبي، لسنا بحاجة الى طيران وعسكر، نحن نؤسس لقناة ستكون القوات المسلحة القطرية "[37].

بدأت قناة الجزيرة بثها في الدوحة في عام 1996م وقد خصص لها أمير قطر مبلغ قدره (140) مليون دولار في بداية انطلاقها، ومن ثم باتت ميزانيتها السنوية تقدر بما يزيد عن 100 مليون دولار. واستفادت القناة في بدايتها من الطاقم الاعلامي العامل في محطة BBC العربية التي تم ايقاف عملها في العام 1996م بعد الخلاف الذي نشب بين شبكة اوربت السعودية وهيئة الاذاعة والتلفزيون البريطانية صاحبتي مشروع قناة BBC العربية بسبب بث برنامجين مناهضين للأسرة الحاكمة في السعودية [38].

وقد نجحت القناة خلال فترة قصيرة نسبياً من عمرها ومن تاريخ نشأتها في تحقيق انجازات اعلامية لافتة عربياً واقليمياً ودولياً، حيث نبعت هذه الانجازات بالاساس من تغطيتها لعدد من الملفات والقضايا الشائكة والساخنة في المنطقة، الا أن مكانتها ازدادت وتعززت مع أحداث 11 ايلول 2001م وتغطيتها للحرب على أفغانستان، والبث الاخباري المتواصل للحرب في ظل غياب وسائل الاعلام العالمية الاخرى، حيث وصلت الى المشاهد الامريكي والغربي، كما حظيت القناة باهتمام كبير من القنوات الفضائية الغربية مثل CNN، CBC، NBC، وأصبحت مرجعاً لعدد كبير من وسائل الاعلام الغربية في الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا، وهي التي تابعت أشرطة بن لادن على الجزيرة والتقارير الاخبارية من أرض المعركة في أفغانستان، والتقارير الموثقة حول طالبان والقاعدة [39].

وقد اتبعت القناة سياسة اعلامية قائمة على فتح المجال لظهور كل الاراء والتوجهات والايدولوجيات المعارضة والمؤيدة، وأخذت برامجها الحوارية تناقش قضايا وشؤوناً لم يكن ممكناً التحاور فيها في القنوات الحكومية العربية الاخرى، وهي برامج خرقت المحرمات في السياسة العربية الى درجة تحولت معها القناة الى رسالة سياسية أكثر مما هي اعلامية، وأصبحت منبراً مفتوحاً يسمح لكافة اشكال المعارضة للنظم العربية القائمة في المنطقة بانتقاد حكوماتها من دون خشية أو تردد، وهذه الرسالة التي حملتها القناة استقبلها الجمهور العربي بشغف لكونها ترضي تطلعاته وجوعه الشديد للجدل والبحث عن الاخبار والوقائع التي لا يتطرق اليها الاعلام الحكومي الرسمي.

وقد لاقت القناة الكثير من الاحتجاج من معظم الانظمة العربية، مثل السعودية ومصر والكويت والبحرين

---

(37) محمد ابو الرب، **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، ط 1، ابوغوش للنشر والتوزيع، القدس، 2010، ص 69.

(38) محمد ابو الرب، المرجع السابق، ص 66 – 67.

(39) ادمون غريب، خالد منصور، **الاعلام العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة**، باحثات، الكتاب السادس، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، 1999- 2000، ص 24 – 25.

وتونس والمغرب والاردن وغيرها، وقد تبع تلك الاحتجاجات والانتقادات اجراءات عملية ضد القناة ومكاتبها ومراسليها والعاملين معها في الدول العربية. حيث أغلقت مكاتب القناة في أكثر من دولة ومنعت من العمل لسنوات طويلة في دول أخرى، ولوحق صحفيوها ومراسلوها والعاملون معها بالسجن تارة وسحب تراخيص العمل تارة أخرى. كما نشبت أزمات دبلوماسية بين قطر و أكثر من دولة عربية على خلفية تغطية الجزيرة لقضايا حساسة في تلك الدول، أو استضافة شخصيات معارضة وأحزاب محظورة لدى تلك الانظمة، وفي أحيان عديدة ساءت العلاقات القطرية ـ العربية الى حد سحب السفراء من العاصمة القطرية.

ويمكن القول إن قناة الجزيرة تمكنت أن تهيمن على الرأي العام العربي وتصبح عنواناً للانفتاح الاعلامي، وتهميش الوسائل الاعلامية الاخرى سواء المصرية أو السعودية، ذلك ما كشفته مذكرات دبلوماسية أميريكية سرّبها موقع ويكيليكس ونشرتها صحيفة الغارديان البريطانية " أن قطر تستخدم قناة الجزيرة كأداة للمساومة في سياستها الخارجية تجاه بعض الدول، وقال السفير الاميريكي في قطر في احدى الوثائق المسربة "إن مقدرة الجزيرة على التأثير على رأي عامة الناس في كل المنطقة هي مصدر جوهري لنفوذ قطر"، وأكد "أنه مع تشديد قطر على استقلالية القناة الا انها باتت من أهم الادوات السياسية والدبلوماسية التي تملكها الامارة" (40).

مع أحداث "الربيع العربي" بدأت القناة القطرية لعبة المحاور والدعاية الموجهة والمساهمة في تغطية الحراك الشعبي العربي. لجأت المحطة الى الغاء برامجها المعتادة، تحولت الى ورشة على مدار الساعة للأخبار والمقابلات المباشرة، ثم كرست قناة شقيقة للقناة الرئيسية المتخصصة ببث الاخبار، اسمها "الجزيرة مباشر"، كما كانت احد المنابر التي فتحت للمعارضة التونسية المتمثلة في نجيب الشابي ومنصف المرزوقي عندما اتسعت رقعة الانتفاضة التونسية، ودخلت بفضل الحراك الشعبي التونسي عالم العالمية باعتبارها احدى أهم القنوات العالمية في الترتيب العالمي، ثم واصلت دعمها الاعلامي بتغطية الحراك الشعبي في اليمن، مصر، ليبيا و سوريا.

غير ان تغطية الجزيرة لاحداث "الربيع العربي" اتسمت بطغيان البعد السياسي وفقاً للاهداف والنتائج المرجو تحقيقها في كل بلد عربي على حدة حيث غابت الموضوعية وغلب عليها طابع الانحياز والاحادية والتهويل والمبالغة وأحياناً التضليل. ففي البحرين تناست الجزيرة هذا البلد وأحداثه رغم نزاعات قطر معه، الا ان التزاماتها السياسية جعلتها تغضّ البصر عنه، بل ذهبت حدّ تبرير دخول قوات درع الجزيرة لقمع الاحتجاجات، وفي ليبيا تحولت الجزيرة الى غرفة عمليات تقود وتوجه الفعاليات السياسية والميدانية، ثم سارعت للترويج لفكرة التدخل الخارجي عبر طلب الجامعة العربية باستصدار قرار أممي باقامة منطقة حظر جوي، وارتكب حلف الناتو جرائم حرب حقيقية ذهب ضحيتها عشرات الالاف من ابناء الشعب الليبي، وبدأت الصحافة الغربية تعترف بذلك بينما غابت عن شاشة "الرأي والرأي الآخر" مناظر الدمار والخراب. وفي سوريا تخوض الجزيرة أمّ المعارك حيث زجت بكل طاقاتها الاعلامية والميدانية لتحقيق هدفها السياسي وهو اسقاط النظام، وخصصت معظم مساحتها الاخبارية لتغطية التطورات السورية

---

(40) **US embassy cables: Al – Jazeera proves useful tool for Qatari masters**, The Guardian, Dec 2010, 5 March 2015< www.theguardian.com>...>Al-Jazeera>.

وبصورة أحادية ومنحازة، وتحولت معه أحداث الربيع العربي في البلدان الاخرى الى أخبار ثانوية، وأصبح شاهد العيان مصدراً رئيسياً لاستقاء أخبارها، وتبيّن في كثير من الحالات أن شاهد العيان لا يروي الوقائع من موقع الحدث، بل من مسافات بعيدة وأحياناً من خارج البلد.

ج – الحماية الاميركية:

أكد الغزو العراقي للكويت في العام 1990 م ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، واقتنع أمير قطر أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الامن النهائي. وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، التي أثبتت عدم جدواها للكويت في العام 1991م، وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة. وأدت العلاقة الى انشاء قاعدتين أميركيتين كبيرتين في قطر، الاولى هي قاعدة العديد الجوية التي تؤوي القيادة المركزية الاميركية التي قادت الحرب على العراق عام 2003م، والاخرى معسكر السيلية الذي يستضيف أكبر قاعدة اميركية للتخزين المسبق للاسلحة خارج الولايات المتحدة. وبوجود هذه القواعد تمكنت قطر من ضمان أمنها، وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة وديناميةٍ.

والعلاقات بين الولايات المتحدة وقطر تعود جذورها الى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج. ففي تلك الاثناء أمل حكام الخليج أن تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا في حماية أمنهم، ولكن في البداية لم تتدخل الولايات المتحدة مباشرة، انما فضلت استخدام وكلاء عنها للقيام بمهمة الدفاع عن منطقة الخليج. وبعد قيام الثورة الاسلامية في ايران تغير الامر بشكل كبير ولم يعد باستطاعة الولايات المتحدة الاعتماد على ايران، كما أن السعودية الحليف القريب لم يكن لديها الامكانيات ولا حتى الارادة لان تحل محل ايران، وكانت تعاني من مشاكل داخلية من بينها الاستيلاء على الحرم المكي عام 1979م. وجاء الاحتلال السوفياتي لافغانستان ليزيد من حاجة الولايات المتحدة للتدخل بشكل مباشر، فكان مبدأ كارترالذي أشرنا إليه سابقاً.

في البداية لم تذعن قطر لمبدأ كارتر فقط انما دعمته أيضاً. فككل دول الخليج رفضت قطر اقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي وبقي الشيخ خليفة معتمداً على الهيمنة الاميركية متبعاً سياسة شبيهة لسياسة المملكة العربية السعودية في معاداة السوفيات. وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية أرسلت الولايات المتحدة السفن وحاملات الطائرات لضمان مرور شحنات النفط من مضيق هرمز، ولمنع ايران من توسيع مطالبها الى أي احتياطات نفطية بحرية تعتبرها دول الخليج العربية من حقها. لذلك كان غير متوقع ومفاجئاً للولايات المتحدة أن تقوم قطر، وقبل انهيار جدار برلين بسنة واحدة، بالاعتراف بالاتحاد السوفياتي عام 1988م. وكان السبب وراء هكذا خطوة هو رغبة قطر بالحصول على صواريخ ستينغر الاميركية الصنع من السوق السوداء، والتي كانت الولايات المتحدة قد زودت البحرين بها ولم تزود قطر، وكرد فعل على ما قامت به قطر منعت الولايات المتحدة بيع الاسلحة الى قطر(41).

أثناء الغزو العراقي للكويت، حارب القطريون الى جانب الولايات المتحدة وحلفائها، ووافق الشيخ خليفة على تدمير صواريخ ستينغر التي اشتراها، وسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضي قطر في عملياتها ضد

---

(41) A. J. FROMHERZ, **QATAR A MODERN HISTORY**, op. cit., p 105 - 106.

العراق. ومع وصول الشيخ حمد بن خليفة الى الحكم بدأت العلاقات الاميركية ـ القطرية بالازدهار، وفي زيارة تاريخية الى الولايات المتحدة عام 1997م تحدث أمير قطر عن خططه الاصلاحية التي ينوي القيام بها، وأكد على اهتمام قطر بحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، وأشار الى أن قطر سوف تسمح لاسرائيل بحضور مؤتمر اقتصادي سيعقد في الدوحة (42).

بعد أحداث 11 أيلول استمرت العلاقات قوية بين الولايات المتحدة وقطر، ووعد أمير قطر بمحاربة الارهاب. واستناداً الى تقرير صادر عن مركز أبحاث تابع للكونغرس الاميركي، فان المسؤولين الاميركيين يعتبرون أن مشاركة قطر في محاربة الارهاب مهمة، على الرغم من أن البعض أثار أسئلة حول الدعم الذي يتلقاه تنظيم القاعدة من بعض المواطنين القطريين، ومن ضمنهم أعضاء من العائلة الحاكمة (43). وقد بررت الولايات المتحدة صمتها عن هكذا أمر بالقول إن قطر قد وازنت دعم بعض المواطنين القطريين للارهاب بجهودها لمحاربة الارهاب وباستضافتها للقواعد الاميركية (44).

في أواخر عام 2013 م تم تجديد اتفاقية الدفاع المشترك وتمديد اقامة القوات الاميركية في قاعدة العديد لعشر سنوات أخرى. واللافت أن قطر التي تستضيف القاعدة الاميركية منذ التسعينيات، دفعت حوالي 1 بليون دولار من أجل بنائها رغم أنها كانت تمتلك قوة جوية صغيرة في تلك الفترة. وفي تموز 2014م أعلنت الولايات المتحدة أنها باعت أسلحة متطورة الى قطر بقيمة 11 بليون دولار.

ولا تتوقف العلاقات بين البلدين على الناحية العسكرية، فالى جانب توقيعها على اتفاقيات مع شركات طاقة اميركية حصلت قطر على قروض بقيمة 2 بليوني دولار من بنك الصادرات والواردات الاميركي من أجل تطوير قطاع الغاز القطري (45). وفي الآونة الاخيرة بدأت الاستثمارات القطرية في الولايات المتحدة تتزايد بشكل ملحوظ، وتتنوع هذه الاستثمارات بين قطاعات الطاقة والتكنولوجيا والاستثمار العقاري.

في عام 2010 م سمحت قطر للولايات المتحدة ببناء محطة رادار مضاد للصواريخ، وهو رادار مماثل للرادار المنصوب في (اسرائيل) وفي تركيا، وهذه الرادارات مرتبطة بآلات تلقٍّ على متن زوارق اميركية موجودة في الشرق الاوسط.

---

(42) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 106.

(43) C. M. Blanchard, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service, Washington, 2008, p 10 – 11.

(44) C. M. Blanchard, Ibid. p 8.

(45) C. M. Blanchard, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service, Washington, 2014, p 4 - 5.

المطلب الثاني: السياسة السعودية لمواجهة النفوذ القطري

أولاً: محاولة إضعاف دور قطر

أثار الدور القطري كوسيط اقليمي وتدخله في ملفات كانت تعدّ حكراً على المملكة العربية السعودية مشاعر الاستياء لدى هذه الاخيرة، وأدى الى توتر العلاقات السياسية ما بين قطر والسعودية.

فالدور القطري في حرب اسرائيل على لبنان عام 2006 م، لم يخلُ من مشاعر الاستفزاز للجانب السعودي الذي لم يكن يستحسن محاولات قطر الرامية للتحكم بمجريات الملف اللبناني واخراج السعودية من دائرة التأثير الاقليمي، وهو ما دفع الرياض الى شن حملة اعلامية من خلال صحيفة "الشرق الاوسط " اللندنية التي تمولها السعودية تتهم فيها وزير خارجية قطر بقيامه بزيارة تل أبيب واجتماعه بعدد من القيادات الاسرائيلية قبل زيارته لبيروت في شهر آب من عام 2006م لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب آنذاك. ففي احدى المقالات التي كتبها رئيس تحرير صحيفة الشرق الاوسط تساءلت الصحيفة كيف أن قطر تتحدث عن العروبة والحرية والمقاومة بينما هي في الوقت نفسه تحتضن أكبر قاعدة أميركية، وكيف أن قطر تتحدث عن التسامح الديني بينما هي أصبحت وسيلة اعلامية ينشر من خلالها تنظيم القاعدة ايديولوجيته السامة. وقالت الصحيفة إن سياسة قطر في لبنان كانت تقوم على الخداع والتحريض، ففي الوقت الذي كانت تدّعي فيه الدوحة وقوفها الى جانب لبنان والمقاومة كانت القنابل الذكية تُنقل من الدوحة الى اسرائيل خلال حرب الثلاثة والثلاثين يوماً، وفي الوقت الذي تحدث فيه أمير قطر عن الانتصار الذي طال انتظاره كان وزير خارجيته يطلع الاسرائيليين على أدق التفاصيل حول المؤتمر الذي عقد في لبنان والذي كان قد حضره بعد أن زار اسرائيل أولاً [1]. وقد قام وزير خارجية قطر برفع دعوى قضائية أمام المحاكم البريطانية يتهم فيها الصحيفة بالتشهير، وبعدها بعام صدر حكم المحكمة لصالحه، وهو ما دفع الصحيفة السعودية الى تقديم اعتذار للوزير القطري [2].

وكانت حرب اسرائيل على لبنان والتي وقفت فيها قطر الى جانب سوريا وايران بالضد من السعودية ومصر، مؤشراً لعودة الحرب العربية الباردة بشكل جديد بسبب الانقسام في المواقف الى محورين، وإن كانت الحرب العربية الباردة قديماً قد حكمتها مظاهر الاستقطاب الايديولوجي القومي، فان الشكل الجديد لم يخلُ من مظاهر الاستقطاب المذهبي ما بين السنة والشيعة في الشرق الاوسط [3]، وعلى أساس هذا الاستقطاب الجديد تعززت العلاقات القطرية مع دول محور الممانعة مثل زيارة أمير قطر الى لبنان ومساهمته في اعادة اعمار 12 ألف وحدة سكنية في المناطق المتضررة من الحرب الاسرائيلية، ومشاركة

---

(1) **EDITOR OF AL – SHARK AL – AWSAT: CUTTING QATAR BACK DOWN TO SIZE**, April 2007, 11 March 2015 <databank.isranet.org/article.asp?article…>.

(2) **الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: تصويب**، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد 10828، 21 يوليو 2008، ص 1.

(3) B. Valbjorn, **Signs of a New Cold War: The 2006 Lebanon War and the Sunni – Shi`i Divide**, Middle East Report, Number 242, Middle East Research and Information Project, Washington, 2007, pp 7 – 11.

قطر في المحادثات المتعلقة بالملف اللبناني، بالاضافة الى اللقاءات التي أخذ يجريها وزير خارجية قطر مع وزير خارجية لبنان والامين العام لحزب الله (السيد حسن نصر الله).

كما اتخذت السياسة القطرية منحى ايجابياً نحو سوريا، وباتت الزيارات بين أمير قطر والرئيس بشار الاسد تبدو متكررة لبلدان بعضهم، وصبّت قطر بلايين الدولارات في الاقتصاد السوري، وبدا أن قطر أصبحت تشكل جزءاً من محور الممانعة بالضد من المحور المقرب من الغرب والذي يضم السعودية، مصر، الاردن والامارات العربية المتحدة (4).

وكانت العلاقات ما بين قطر وإيران أكثر من جيدة، وقد زار وزير خارجية قطر ايران عام 1996م بعد زيارة قام بها وزير المال والاقتصاد القطري في عام 1995م، من أجل تنشيط المبادلات التجارية وما يربط البلدين من اتفاقيات تعاون في مجالات التعليم والعمل والنقل الجوي. ولم تكن قطر بمنأى عن سياق تطور العلاقات في حقبة حكم خاتمي، حيث شهدت تفاعلات هامة، أبرزها زيارة أمير قطر لايران عام 2000م وزيارة وزير الداخلية الايراني لقطر في العام نفسه لمزيد من التعاون الامني. وقد تعززت العلاقات منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وكانت قطر قد دعت الرئيس الايراني لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة عام 2007 م وكررت الدعوة مجدداً في القمة الطارئة التي عقدت من أجل غزة عام 2008م (5).

وفي الوقت الذي بدأت فيه تتكون آصرة سياسية اقليمية جديدة تجمع ما بين سوريا وإيران وقطر وتركيا بدأت مصر والسعودية بتوثيق علاقاتهما الاستراتيجية كآصرة مضادة أخذت تعمل على تقويض نقاط القوة التي يعتمد عليها المحور الآخر، ففي فلسطين وبحسب تقرير نشرته مجلة (Vanity Fair) الاميركية يتناول الاوضاع السياسية في فلسطين فان المجموعة الرباعية العربية (السعودية – مصر – الاردن – الامارات) بالتواطؤ مع الولايات المتحدة واسرائيل عملت على النيل من حركة حماس المنتخبة وإسقاطها عن طريق اشعال حرب أهلية فلسطينية (6).

وأثناء حرب غزة شهد النظام الاقليمي العربي مرة أخرى استقطاباً حاداً، وانقسمت دول الاقليم الى مجموعتين (ايران – سوريا – حركات المقاومة في لبنان وفلسطين الى جانب قطر) من جهة و(مصر – السعودية – الاردن والسلطة الفلسطينية) من جهة أخرى، وتأزمت علاقات السعودية مع قطر وسوريا وعلاقات قطر مع مصر، واستمد هذا الاستقطاب انقساماته من تناقض المواقف التي اتخذتها المجموعتان من اسرائيل وحرب غزة.

وكتعبيرعن استيائها من السياسات القطرية امتنعت السعودية ـ بالاضافة الى مصر ـ عن حضور قمة عقدت

---

(4) S. AL QASSEMI, **How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again**, Foreign Policy, 21 July 2011, 11 March 2015<foreignpolicy.com/…/how-saudi-arabia-a…>.

(5)عبد القادر نعناع، **التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع ايران نموذجا**، كانون الاول 2013، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015):almezmaah.com/ar/news-view-3605.html

(6) D. Rose, **The Gaza Bombshell**, Vanity Fair, April 2008, 11 march 2015<www.vanityfair.com/news/.../gaza200804>.

في الدوحة في كانون الثاني عام 2009م من أجل غزة، بحضور الرئيس الايراني أحمدي نجاد وقادة حماس والجهاد الاسلامي، وبدلاً من ذلك عقدت قبل يوم واحد قمة في الرياض [7]. وكانت السعودية قد رفضت مبادرة قطرية خلال قمة مجلس التعاون الخليجي في عمان، كما انها حمّلت حركة حماس مسؤولية العدوان الاسرائيلي [8].

وجاءت القمة العربية التي عقدت في الدوحة في آذار 2009 م لتؤكد اشتداد الحرب العربية الباردة وانزعاج السعودية من السياسات التي تبنتها قطر، ففي اجتماع القمة الممهدة لقمة الدوحة والتي عقدت في الرياض امتنعت السعودية عن دعوة قطر لحضورها، وقيل إن السبب " تحفظات مصرية " بسبب الحملة الاعلامية التي شنتها قناة الجزيرة على مصر أثناء حرب غزة متهمة اياها بالتواطؤ مع الاسرائيليين، وتضييق الخناق على حركة حماس، وكتعبير عن عدم رضى مصر عن السياسة الخارجية القطرية امتنع الرئيس المصري حسني مبارك عن حضور قمة الدوحة [9].

وبعد حرب غزة اتجهت السياسة السعودية الى اعادة احياء التحالف الثلاثي السابق الذي كان سائداً في فترة السبعينيات بين مصر والسعودية وسوريا، فكان عقد قمة الرياض الرباعية التي ضمت (مصر – السعودية – سوريا – الكويت) واستبعدت منها قطر قبيل انعقاد القمة العربية في الدوحة في آذار 2009م. وفي محاولة ايضاً لاضعاف الدور القطري عملت السعودية على التنسيق بينها وبين سوريا في الملف اللبناني، وهو ما يعرف بمعادلة (س – س) كبديل عن اتفاق الدوحة، وقد بلغت المعارضة السعودية لدور قطر في لبنان حداً أن صحيفة تشرين السورية ذكرت في عام 2008 م أن وزير الخارجية السعودي اعترض بشدة على التدخل القطري ومحاولات الدوحة التوسط لحلحلة الأزمة اللبنانية [10].

وهذا الحراك السعودي تجاه سوريا كان مشابهاً للحراك السياسي التركي تجاه دمشق، وكان متماثلاً في غاياته ومقاصده، فحالة العزلة التي فرضت على سوريا منذ عام 2005 م مثّلت فرصة من أجل استغلال حاجة دمشق للانفتاح الدولي أو البحث عن علاقة مع قوة اقليمية، وبالتالي كسر اعتماد سوريا الكلّي على ايران وإنهاء الاحتكار الايراني للعلاقة الاستراتيجية، بمعنى ان السعودية، مثل تركيا، أرادت تقديم نفسها كرصيد اقليمي لسوريا يمكنها الاعتماد عليه، وبذلك تتحقق الغاية المرجوة وهي ابعاد سوريا عن محور ايران الذي تقف قطر الى جانبه. وكان الدور السوري في اتفاق الدوحة اللبناني الذي ما كان ممكنا انعقاده بدون موافقة سوريا، عزز الاعتقاد بأن سوريا لم تزل تملك الكثير من التأثير في القضايا العربية، فضلاً عن أن بداية انفتاح سوريا على التفاوض مع اسرائيل قد أعاد مكانة سوريا في النظام الاقليمي كونها طرفاً أساسياً في معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي، وبدت أوروبا بشكل خاص تنظر لدمشق كنافذة يمكن

---

(7) S. AL QASSEMI, op.cit.

(8) فريد أيهم، **هل سيتكرر مشهد تموز في غزة: الصراع القطري - السعودي**، انترنت (11 آذار 2015): www.alhejaz.org/seyasah/017501.html

(9) احمد محمود، و آخرون، **حال الامة العربية 2008 – 2009: أمة في خطر**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 101.

(10) S. AL QASSEMI, op.cit.

الاطلال منها للحوار مع ايران، وكان الرئيس الفرنسي آنذاك (نيكولا ساركوزي) من قاد عملية التغيير في الموقف الاوروبي تجاه سوريا بعد لقائه الرئيس السوري في باريس في آب عام 2008م، ومن ثم حضوره القمة الرباعية في دمشق بحضور رئيس الوزراء التركي (طيب أردوغان) وأمير قطر (الشيخ حمد بن خليفة)، وقد قال ساركوزي آنذاك "نحن بحاجة الى سوريا في لبنان ومع ايران ايضاً، والولايات المتحدة تعرف الدور الكبير الذي تقوم به سوريا في هذا الاطار" [11]. ولم يكن الموقف الفرنسي وحده من كسر عزلة سوريا انما ايضاً قدرتها على التواصل مع ايران وقطر، وتوظيفها للقضايا الاقليمية ساعدها على الخروج من أسر العزلة. وعلى الرغم من اصرار السعودية على انّ التدخل السوري في الملف اللبناني هو ما كان يمنعها من اعادة العلاقات مع دمشق، الا ان ما شجع الرياض على العمل لاعادة العلاقات مع دمشق هو رغبتها في سحبها تدريجياً من العلاقة مع ايران وقطر.

وفي الشأن اليمني لم تدّخر المملكة العربية السعودية جهداً في افشال جهود الوساطة التي كانت تقوم بها الدوحة بين الحكومة اليمنية والحوثيين. فالسعودية التي لديها نفوذ كبير في اليمن، وتتقاسم معه حدوداً طويلة يسهل اختراقها، تابعت التمرد الحوثي بجزع كبير، وفي أكثر من مناسبة شنت هجمات دامية على الحوثيين من أراضيها، وكانت غير راضية عن جهود الوساطة القطرية. لذلك ومن أجل ضمان هزيمة الحوثيين وبسبب الخوف من نجاح قطر في مساعيها، وبما يؤدي الى بروزها كقوة ناعمة في المنطقة، ضخّت المملكة العربية السعودية اموالاً طائلة للقوات الحكومية اليمنية وللقبائل المتحالفة معها، وفي الوقت نفسه أخذت الصحف السعودية تصور الدور القطري في اليمن على انه مدفوع من قبل ايران، وأن توقيت هذا الدور يعكس محاولة مشتركة لانقاذ الحوثيين من هزيمة مؤكدة كان من الممكن ان تحققها القوات اليمنية [12].

وغالباً ما كانت الجهود السعودية لاضعاف الدور القطري في اليمن تأخذ شكل مساعدات اقتصادية واستثمارات، وفي بعض الاحيان تمويل مباشر للقبائل الداعمة للسياسة السعودية. ففي عام 2010 م وفي الوقت الذي أعادت فيه الدوحة جهود وساطتها، تعهدت السعودية بتقديم 1 بليون دولار كاستثمارات في الاقتصاد اليمني [13]. وأحياناً أخرى كان التدخل السعودي مباشراً، فقبل يوم واحد من اعلان امير قطر والرئيس اليمني عن بدء جولة جديدة من المفاوضات في الدوحة، اتصل العاهل السعودي (عبد الله بن عبد العزيز) بالرئيس صالح، وطلب منه اضافة فقرة سادسة الى اتفاق الدوحة المكوّن أصلاً من خمس فقرات، وأن تتضمن الفقرة السادسة حق السعودية في رفض أي اتفاق مع الحوثيين. وبالكاد استطاع أمير قطر اخفاء انزعاجه، وقال في مؤتمر صحافي في صنعاء "اتفقنا على اعادة احياء اتفاق الدوحة الذي يتكون من خمس نقاط فقط ". وأجاب الرئيس اليمني " اتفقنا على اعادة احياء اتفاق الدوحة الذي يتكون من خمس نقاط مع الجانب القطري، وأضفنا فقرة سادسة تتعلق بالشأن السعودي واليمني " [14].

---

(11) أحمد محمود، وآخرون، **حال الامة العربية 2008 – 2009: أمة في خطر**، المرجع السابق، ص 92.

(12) M. Kamrava, op. cit., p 551.

(13)**"Saudi to Pump $1b Investment into Yemen"**, The Saudi Gazette, 13 August 2010, 11 March 2015<http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?... >.

(14) M. Sallam, **"Yemeni – Saudi Forces Attack Houthis from Saudi Arabia"**, Yemen Times, 7 Dec 2009.

ثانياً: قناة العربية في مواجهة قناة الجزيرة

كردّ فعل على اطلاق قناة الجزيرة، قامت المملكة العربية السعودية في عام 2003م باطلاق قناة فضائية اخبارية هي قناة العربية. تأسست هذه القناة من قبل مركز تلفزيون الشرق الاوسط العائد لنسيب الملك فهد وليد إبراهيم، وقد جاءت بعد 8 سنوات من هجوم تشنه قناة الجزيرة القطرية على نظام الحكم في السعودية وعلى العائلة المالكة. وبرامج العربية توحي انها ليست مجرد بديل أو منافس للجزيرة، انما هي موجهة ضد الاخبار التي تبثها، وقد خاضت العربية في مواضيع كانت الجزيرة لا تريد الخوض فيها مثل العلاقات القطرية ـ الاسرائيلية.

لقد كان الشعور بانعدام الامن الاقليمي هو ما دفع النظام القطري الى اطلاق قناة الجزيرة، حيث إن الجزيرة لم تنشأ فقط كرغبة في تحقيق نفوذ اقليمي، انما ايضاً بسبب شعور النظام القطري بأنه مهدد من قبل جيرانه، فأراد اعلاماً يدافع عنه ويجعل الرأي العام العربي يقف الى جانبه، وهكذا كان الامر بالنسبة لمجموعة الـ (MBC) التي أنشئت في عام 1991م كردّ فعل على الشعوربانعدام الامن الناجم عن غزو العراق للكويت.

فبعد أن أيدت معظم الجماهير العربية الرئيس العراقي صدام حسين واعتبرته بطلاً، اقتنع النظام السعودي بأن حملته الاعلامية ضد صدام قد فشلت، وأنه لا بدّ من انشاء محطة تلفزيونية تعمل على اقناع الجمهور العربي بضرورة دعم الكويت، وتكون وسيلة للدفاع عن المملكة العربية السعودية.

في هذا السياق جاءت قنوات الـ (MBC) الاربع، وكان من مؤسسيها الرئيسيين رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح كامل، ونسيب الملك فهد وليد إبراهيم. وكانت لإبراهيم أغلبية الحصص، ثم تملّكها كاملة فيما بعد. وفي عام 2003 م وبرأسمال قدره 300 مليون دولار تم تأسيس قناة العربية، وقد جذبت مستثمرين من عدة دول عربية من بينهم رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري [15].

وتعكس تقارير كلّ من قناة الجزيرة وقناة العربية التنافس القائم بين السعودية وقطر. على سبيل المثال عرضت قناة الجزيرة تقريراً يتحدث عن حالة حقوق الانسان، وركزت في عرضها على حالة حقوق الانسان المنتهكة في السعودية، والتي يتحدث عنها التقرير. هذا التقرير الذي يتناول حقوق الانسان في العالم أجمع قلّصته قطر الى تقرير عن السعودية فقط، ولم تتحدث ماذا قال التقرير عن حالة حقوق الانسان في قطر[16].

بعد عدة دقائق قامت قناة العربية بعرض تقرير يتحدث عن زيارة سرية قام بها نائب وزير التعليم الاسرائيلي الى قطر. وقد شكل هذا التقرير احراجاً لقناة الجزيرة ولقطر التي تدعي أمام الجمهور العربي بأنها ضد اسرائيل. وقد تحدث التقرير كيف أن زوجة أمير قطر اقترحت دعوة المسؤول الاسرائيلي بشكل سري. وقال المدير العام لقناة العربية عبد الرحمن الراشد إن هذا التقرير دفع المتحدث باسم قناة الجزيرة

---

(15) **"Profile: Al-Arabiya TV"**, BBC News, 25 November 2003, 11 March 2015<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle east/3236654.stm>.

(16) M. Fandy, **(Un) Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World**, Praeger Security International, USA, 2007, p 54.

جهاد بلوط والاعلامي البريطاني تيم سباستيان، موظف العلاقات العامة في قناة الجزيرة، ومذيع برنامج (Hard Talk)، الى التحدث عن هذا الموضوع. فقد أنكر الاعلامي البريطاني في برنامجه دعوة زوجة أمير قطر للمسؤول الإسرائيلي، لكن قناة العربية قامت بتحدي قناة الجزيرة حيث استضافت بعد عدة دقائق من هذا الانكار نائب وزير التعليم الاسرائيلي، وقد أكد على الهواء ما قالته العربية. وكردّ فعل بثت قناة الجزيرة تقريراً عن سجين سياسي سعودي وهو الشيخ سعيد بن زعير، وتحدثت في التقرير عن صحة السجين السيئة، وكيف أن منظمة عربية لحقوق الانسان حمّلت السلطات السعودية مسؤولية مصيره [17].

مثال آخر يوضح كيف ان مواضيع كل من قناة العربية وقناة الجزيرة تعكس التنافس القطري ـ السعودي هو تغطية القناتين للقاء الذي جمع وليّ العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الاميركي جورج بوش في الولايات المتحدة في نيسان عام 2005م، فخلال الزيارة تحدثت قناة الجزيرة عن بيان صادر عن منظمة حقوق الانسان (HRW) يطالب الرئيس الاميركي بالتدخل من أجل الافراج عن ثلاثة معارضين سعوديين كان قد ألقي القبض عليهم منذ أكثر من عام [18]، وأشارت القناة الى أن بيان المنظمة يطالب أيضاً الرئيس الاميركي بالضغط على الحكومة السعودية من أجل الغاء عقوبة الاعدام وتعيين النساء في المجالس المحلية.

في نفس اليوم قامت قناة العربية بعرض تقرير يتحدث عن أحد أعضاء العائلة الحاكمة القطرية وُجهت اليه تهمة تهديد الاخلاق العامة والاستغلال الجنسي لفتيات قاصرات في براغ عاصمة الجمهورية التشيكية [19]. وفي تقارير أخرى تحدثت قناة العربية عن دعوى قضائية رفعتها زوجة الامير القطري ضد جريدة الزمان العراقية، التي تعتبرها قطر بأنها متحدثة باسم المملكة العربية السعودية [20].

من ناحية أخرى تعد استضافة قناة الجزيرة لشخصيات سعودية معارضة من احدى نتائج التنافس القائم بين السعودية وقطر. وكان محسن العواجي إحدى الشخصيات الذي استفادت من رغبة قطر في اظهار وجود معارضة سعودية، وغالباً ما كان يظهر في برنامج " بلا حدود " الذي يقدمه أحمد منصور. على سبيل المثال في أيار عام 2003م استضاف أحمد منصور العواجي لمناقشة مشكلة النظام السعودي، والمثير أن منصور في مقابلاته مع العواجي كان يشير اليه على أنه مصلح وليس معارضاً. كما شارك العواجي في عام 2004م في حلقة نقاشية عن تصاعد الارهاب في العالم العربي [21].

الى جانب ذلك استضاف أحمد منصور في عام 2004م المعارض السعودي سلمان العودة، وناقشه في

---

(17) M. Fandy, **(Un) Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World**, op. cit., p 55.

(18) **وضع الحريات وحقوق الانسان في العالم العربي**، 25 نيسان 2005، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015):..وضع-الحريات-وحقو/.../www.aljazeera.net

(19) **مثول شيخ قطري أمام محكمة تشيكية بتهمة ممارسة الجنس مع قاصرات**، 25 نيسان 2005، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015): www.alaribya.net/Articlep.aspx?v=12515

(20) **شكوى فحكم فغرامة فاعتذار فاتهامات...البعثي سعد البزار والشيخة موزة**، 26 كانون الثاني 2005، على الموقع الالكتروني(11 آذار 2015):...www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t

(21) M. Fandy, op. cit., p 56.

أسباب انتشار العنف والتطرف والتكفير[22]. كما استقبله في عام 2005 م في حلقة نقاشية حول دور علماء الاسلام تجاه تحديات الامة. وقامت قناة الجزيرة بإفراد مساحة واسعة للمعارض السعودي سعد الفقيه الذي أدرج اسمه ضمن لائحة الارهابيين الدوليين، وفي عام 2003م كانت تغطية قناة الجزيرة لخبر اتهام سعد الفقيه الحكومة السعودية بمحاولة خطفه أكثر من ايجابية [23]. وفي عام 2006م قامت قناة الجزيرة بعرض تقرير عن الخلافات الحدودية اليمنية ـ السعودية، وفي هذا التقرير صورت المشكلة الحدودية بين البلدين على انها شبيهة بمشكلة الحدود بين سوريا والاحتلال الاسرائيلي [24].

في المقابل تناولت قناة العربية مواضيع أحجمت قناة الجزيرة عن تناولها مثل العلاقات الاسرائيلية ـ القطرية، وفضائح العائلة الحاكمة القطرية، وتعاون قطر مع الجيش الاميركي، ونظامها غير الديمقراطي. على سبيل المثال بعد أن عرضت قناة العربية تقريراً عن زيارة نائب وزير التعليم الاسرائيلي لقطر، تحدثت بعد يومين عن ردّ الفعل العربي على هذه الزيارة، وأضافت أن المسؤول الاسرائيلي التقى سراً بزوجة الامير القطري. كما ذكرت القناة الجدل الذي أثير بسبب تغطيتها لهذه القصة. وفي أيار عام 2005م ذكرت قناة العربية أن قطر طلبت من اسرائيل دعم ترشحها لعضوية مجلس الامن الدولي. وفي آب من نفس العام بثت القناة مقطعاً اخبارياً يقول إن أمير قطر منح فريق كرة قدم اسرائيلياً مبلغاً وقدره 10 ملايين دولار، وفي الشهر الذي يليه ذكرت بأن الحكومة القطرية سوف تقدّم مساعدات مالية من أجل بناء مدرج للالعاب الرياضية في اسرائيل. وفي 15 أيلول من نفس السنة تحدثت قناة العربية عن اجتماع عقد بين وزير خارجية قطر ووزير خارجية اسرائيل في نيويورك [25].

أما العلاقات القطرية ـ الاميركية فلطالما كانت موضوعاً للنقاش في برامج قناة العربية. فعلى سبيل المثال قدم برنامج " تحت الضوء " في عام 2005م حلقة بعنوان "وجود ومستقبل القواعد الاميركية في منطقة الشرق الاوسط"، وركز البرنامج في هذه الحلقة على الوجود الاميركي في قطر، وعلى الدور الذي لعبته الامارة الصغيرة في غزو العراق عام 2003م.

وبعد انتزاع الجنسية القطرية من عدد كبير من أفراد قبيلة آل مرة على خلفية دعمهم للأمير السابق خليفة بن حمد ووقوفهم الى جانب السعودية، لاحقت قناة العربية الموضوع بعمق وخصص برنامج "تحت الضوء" لهذه القصة حلقة بعنوان سحب الجنسية القطرية من آل غفران وحقوق الانسان [26].

---

(22) **أسباب انتشار العنف والتطرف والتكفير**، 3 تشرين الاول 2004، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.aljazeera.net/.../518a228-ce03-4f3...

(23) **المعارض السعودي سعد الفقيه يتعرض لمحاولة اختطاف في لندن**، 23 حزيران 2003، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):...?www.algazeera.net/News/.../archive

(24) M. Fandy, op. cit., p 56.

(25) Ibid. p 56 - 57.

(26) **تحت الضوء: سحب الجنسية القطرية من آل غفران وحقوق الانسان**، 23 حزيران 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): ...www.alarabiya.cc/programs/.../14261. ht

من ناحية أخرى كانت قناة العربية رائدة في عرض فضائح العائلة الحاكمة القطرية. فقد أجرت مقابلة مع مراقب اعلامي أخذ ينتقد حكم محكمة بريطانية صدر بحق جريدة الزمان العراقية على خلفية التشهير بزوجة الامير القطري، وقد قضى هذا الحكم باعتذار الجريدة من زوجة الامير، وأن تدفع غرامة مالية كتعويض عن الضرر المعنوي. وكانت الجريدة قد نشرت في عام 2001م أربع مقالات تتحدث عن تدخل زوجة الامير القطري بالشؤون السياسية والقضائية والامنية في قطر، وعن عقدها اتفاقات سرية مع اسرائيل، وقد أصدرت قطر بياناً قالت فيه إن هناك أيادي سعودية وراء ما نشر في صحيفة الزمان [27].

كما ألقت قناة العربية الضوء على فضيحة الفساد التي تورّط فيها رئيس المجلس الوطني القطري للثقافة والفنون والتراث الامير سعود بن محمد آل ثاني، وقد دفعت هذه الفضيحة أمير قطر الى اقالة الشيخ سعود من منصبه. وكان رقم المبلغ المثار حوله الجدل في التجاوزات المالية قرابة المليار ونصف المليار دولار. وقالت قناة العربية إن الصحف وبقية وسائل الاعلام القطرية تجاهلت القصة الخبرية التي ما زالت الدوحة تتكتم على ظروفها وعلى مصير الشيخ الذي رفض العودة من لندن [28].

دليل آخر يوضح التنافس السعودي ـ القطري في محتوى برامج الجزيرة والعربية، هو ما يتمحور حول السياسة السورية في لبنان، وموضوع اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، وتصادم نظام الاسد مع المجتمع الدولي في هاتين القضيتين. فبرامج الجزيرة آنذاك كانت تؤيد وتتعاطف مع النظام السوري، بينما برامج العربية كانت تنتقد النظام السوري وتتعاطف مع معارضي النظام السوري في لبنان.

مرة أخرى كانت السياسة محور الاختلاف بين هاتين القناتين، فالسعودية التي ترعى قناة العربية أخذت وبشكل علني موقفاً حاداً ضد السياسة السورية في لبنان منذ اغتيال رفيق الحريري الذي كان مقرباً من الملك فهد منذ العام 1980م، وتحالف سوريا مع ايران ودعمها لحزب الله اللبناني يمثل مصدر ازعاج كبيراً للرياض. أما السياسة القطرية في ادارة خلافاتها مع السعودية كانت تقوم في أغلب الاحيان على الوقوف ضد الرياض في أي قضية، بالاضافة الى أن قطر كان لديها علاقات جيدة مع النظام السوري، وقد ذكرت تقارير أنه في العام 2006م كانت قطر الشريك التجاري الاول لسوريا حيث بلغ حجم الصادرات السورية الى قطر ما يقرب من 800 مليون دولار[29]. هذا الاختلاف بين الدولتين كان من السهل استنتاجه لمتابعي كلّ من قناة الجزيرة وقناة العربية.

وكانت تغطية القناتين لحادثة اغتيال جبران تويني، وهو صحافي لبناني معارض للنظام السوري، انعكاساً لموقف العربية المناهض لسوريا وموقف الجزيرة المتعاطف مع النظام السوري الذي وجهت اليه تهمة اغتيال الصحافي اللبناني. فالجزيرة أوردت تقريراً صغيراً عن الحادث قالت فيه إن تويني تعرّض لاغتيال والاكثرية الحاكمة في لبنان سارعت الى اتهام سوريا، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط سارع الى اتهام دمشق

---

(27) **شكوى فحكم فغرامة فاعتذار فاتهامات...البعثي سعد البزار والشيخة موزة**، المرجع السابق.

(28) **الاعلام القطري المقروء والمرئي يتجاهل حادثة " شيخ التحف "**، 14 آذار 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار2015): www.alarabiya.net/articles/.../11203. html

(29) خالد طه، **ارتفاع الصادرات السورية لقطر**، 10 شباط 2006، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):...www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2

وادعى أن هذا الاغتيال كان عبارة عن رسالة من سوريا خاصة بعد خطاب الرئيس السوري بشار الاسد. وقالت الجزيرة إن المقربين من سوريا انتقدوا التسرع في اتهام سوريا، وتحدثوا عن مشروع اسرائيلي - دولي لتوريط سوريا [30]. أما تغطية قناة العربية لحادثة الاغتيال فكانت دراماتيكية، فقد نقلت تصريحاً لرئيس وزراء لبنان آنذاك فؤاد السنيورة يقول فيه إنهم لن يستسلموا، والمجرمون سينالون عقابهم. وكأن العربية كانت تتبنى خطاب السنيورة، وفي نفس التقرير ذكرت العربية أن خافيير سولانا الممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي يدين عملية الاغتيال ويؤكد على التزام الاتحاد الاوروبي بالتحقيق في الجريمة. كما عرض التقرير ملخصاً عن حياة التويني وشجاعته في الوقوف ضد النظام السوري [31]. واستمرت العربية في متابعة قضية الاغتيال لاكثر من شهر عارضة قصصاً تتضمن اتهام سوريا، أما الجزيرة فلم تذكر الموضوع الا قليلاً.

ومرة أخرى أوجدت تصريحات عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري، والذي انشق عن النظام السوري، مادة جديدة للخلاف بين القناتين. فالعربية أجرت مقابلة حصرية مع خدام انتقد فيها بشدة النظام السوري وتوقع قرب انهياره [32]، وبعد أسبوع عرضت تصريحاً آخر لخدام يقول فيه إنه يمكن أن يقوم بتشكيل حكومة جديدة. وقد ردت قناة الجزيرة بعرض نفس التصريح لخدام، ولكنها أضافت أن مراسلها في فرنسا قد علم أن دبلوماسياً فرنسياً سافراً في مهمة خاصة الى المملكة العربية السعودية لمناقشة امكانية انتقال عبد الحليم خدام الى هناك. وقد استضافت الجزيرة سياسيين انتقدوا خدام وتصريحاته، وفي نفس اليوم أوردت قناة الجزيرة خبراً مفاده أن البرلمان السوري دعا الى محاكمة خدام بتهمة الخيانة العظمى بناءً على ما أدلى به في المقابلة التي أجرتها قناة العربية [33].

وأيضاً خلال حرب اسرائيل على لبنان عام 2006م كان العالم العربي يشاهد رؤيتين مختلفتين عن هذه الحرب وعن المنتصرين والخاسرين فيها. فمنذ اليوم الاول انقسمت الشاشة العربية الى قسمين، وبدأت حرب كلامية ساهمت في تشكيل المشهد الجيوسياسي للمنطقة. وبينما كان العالم الخارجي يركز على وقائع الحرب الدائرة كان العرب يشاهدون برامج تُظهرعمق الخلافات وتزيد من الشرخ الحاصل في النظام الاقليمي العربي. وأحد الامثلة على الحرب الكلامية هو وصف قناة العربية للحرب بأنها مغامرة على غرار ما فعلت السعودية، واعتبار قناة الجزيرة للحرب على انها مؤامرة ضد حزب الله، كما اعتبرها محور الممانعة. وفي بداية الحرب قامت قناة الجزيرة بعرض مقابلة حصرية مع السيد حسن نصر الله أجراها مدير مكتب الجزيرة في لبنان آنذاك غسان بن جدو. في هذه المقابلة ألقى السيد حسن نصر الله باللوم على السعودية ومصر لتوفيرهما غطاءً سياسياً لاسرائيل في حربها على لبنان، وهذا المقطع الصغير من كلام

---

(30) **اغتيال النائب اللبناني جبران تويني**، 13 كانون الاول 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):
www.aljazeera.net/NR/exeres/C6259861-4B68-4DFE-A961-BCDAEDCFFB2D.htm

(31) **السنيورة: لبنان سيطلب من الامم المتحدة التحقيق باغتيال تويني**، 12 كانون الاول 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):www.alarabiya.net/Articles/2005/12/12/19408.htm

(32) **مجلس الشعب السوري يطالب بمحاكمة خدام بتهمة "الخيانة العظمى"**، 31 كانون الاول، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.alarabiya.net/articles/.../19936. html

(33) M. Fandy, op. cit., p 60.

السيد حسن نصر الله أصبح جزءاً من دعاية الجزيرة الاعلانية للحرب. وجزء من دعايتها ايضاً كان اظهار وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس تقول بأنها مهتمة بمعاناة اللبنانيين في الوقت الذي فيه صور الاطفال الشهداء تمر عبر الشاشة. وقد وافق السيد حسن نصر الله على اجراء مقابلات حصرية مع الجزيرة وغسان بن جدو بينما لم يظهر على شاشة العربية مطلقاً. وأجرت الجزيرة أيضاً مقابلتين مع وزير خارجية قطر حمد بن جاسم، وفي المقابلتين انتقد حمد بن جاسم المملكة العربية السعودية لاعتبارها أن أسر جنديين اسرائيليين هو مغامرة غير محسوبة، كما ردّد ما قاله السيد حسن نصرالله بأن السعودية ومصر توفران غطاءً سياسياً لاسرائيل. وقد بثت قناة الجزيرة على الهواء مباشرة خطاباً للرئيس السوري بشار الاسد وصف فيه حكام العرب الذين يقفون الى جانب اسرائيل بأنهم أشباه رجال.

في المقابل لم تترك قناة العربية هذه الاتهامات تمر من دون رد. وبينما قدمت الجزيرة السيد حسن نصر الله على انه القوة الرئيسية في لبنان كانت العربية تركز على فؤاد السنيورة وعلى خطابه أمام وزراء خارجية العرب، كما أجرت مقابلة مع سعد الحريري ابن رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، وبثت على الهواء مباشرة خطابات فؤاد السنيورة. وراحت تتحدث عن نفاق قطر وكيف أنها تدعم حزب الله وفي الوقت نفسة تقدم للولايات المتحدة الاميركية قواعد جوية، وصار هذا موضوعاً لمعظم برامج قناة العربية خاصة برنامج بانوراما. وتطرقت القناة أيضاً الى علاقة قطر باسرائيل، وتحدثت عن نقل القنابل الذكية من قطر الى اسرائيل، وعن زيارة وزير خارجية قطر الى اسرائيل قبل حضوره مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بيروت، وتحدثت ايضاً كيف ان قطر تطلب من مصر والاردن قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع اسرائيل، بينما هي تستضيف على اراضيها مكتباً تجارياً لاسرائيل [34].

من ناحية أخرى، ابتكرت قناة الجزيرة برنامجاً سمّته "صوت الناس" كان يتلقى مكالمات المشاهدين على الهواء مباشرة، وكانت معظم هذه المكالمات تنتقد المملكة العربية السعودية ونظامها السياسي بشكل لاذع، كما كانت تنتقد السياسة الاميركية في المنطقة.

وحتى عندما انتهت الحرب اختلفت القناتان في توصيف المشهد، فالجزيرة اعتبرته انتصاراً وراحت تنقل صوراً للبنانيين يقدمون ولاءهم للسيد حسن نصر الله، أما العربية فاعتبرته هزيمة للحزب، وراحت تبث مشاهد الدمار والخراب وتحاول أن تُظهر أن اسرائيل لا تزال تسيطر على جنوب لبنان، وأن المواطنين غير راضين عن هذه الحرب.

وأثناء أحداث 7 أيار 2008م في لبنان حاولت قناة العربية تكثيف هجومها على حزب الله والمعارضة اللبنانية، وعبارة " انقلاب حزب الله " لم تكتمل على شاشة العربية الا مع تصوير مقاتل مقنّع يصوّب سلاحه باتجاه العلم اللبناني بينما النيران تشتعل أمامه. وبهذه الصورة رافقت قناة العربية أحداث لبنان وأفردت لها تغطية واسعة واستمرت في عرضها اللبناني في وقت كانت تنصرف فيه الجزيرة أحياناً الى برامج وأخبار أخرى. أما تقارير العربية الاخبارية فقد جاءت على نسق التقريرالذي نُسج عن استهداف الاعلام في لبنان، وقد جرى فيه الربط عن قصد بين الاغتيالات التي طالت الاعلاميين من سمير قصير الى جبران تويني ومحاولة اغتيال ميّ شدياق وبين الاعتداء على مؤسسات المستقبل الاعلامية. هذا وغاب عن أثير العربية وجهة نظر المعارضة اللبنانية، وراحت تضخم الاحداث التي حصلت وتنسبها كلها الى حزب

---

(34) M. Fandy, op. cit., p 61- 62.

الله، وبدا المشهد على شاشتها على انه حرب أهلية من طرف واحد [35].

ثالثاً: تحديات أخرى

لم تقتصر السياسة السعودية تجاه قطر على انشاء قناة العربية أو محاولة عرقلة الدور القطري فقط، فرغبة قطر في الخروج من دائرة التأثير السعودي واجهت منذ البداية العديد من التحديات الاخرى.

فبعد غزو العراق للكويت عام 1990م شهدت شبكة العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي تحوّلاً دراماتيكياً ترك تأثيره المباشر على علاقات الرياض بأغلب عواصم دول مجلس التعاون، انعكس في البداية على الاتفاقيات الدفاعية التي وقعتها هذه الدول مع الولايات المتحدة، ثم ابرام اتفاقيات بخصوص التجارة الحرة التي وقّعتها أكثر من دولة خليجية معها، ما عنى ان انحساراً تدريجياً لنفوذ الشقيقة الكبرى قد بدأ، الامر الذي جعل هذه الاخيرة تتحسّس من النزوع الاستقلالي للدول الاعضاء في مجلس التعاون، وكانت قطر الطرف الاكثر مشاغبة في التعبير عن نزوعها الاستقلالي.

بدا التوتر واضحاً بين الرياض والدوحة في مرحلة مبكرة، وشعرت القيادة القطرية بأن ثمة تحركات سعودية لجهة معاقبة الدوحة على ما تعتبره الشقيقة الكبرى تمرداً على تقاليد الاستتباعية بين آل سعود وبقية مشيخات دول مجلس التعاون، لذلك كان متوقعاً أن يفرز التوتر في العلاقات القطرية - السعودية شكلاً من أشكال الصدام بين البلدين.

في عام 1992م نشبت أزمة حدودية بين البلدين عُرفت بحادثة "مخفر الخفوس الحدودي" قُتل فيها اثنان من حرس الحدود القطريين. وقيل إن الازمة اندلعت شرارتها بعد قيام أفراد من قبيلة آل مرة بجولة تفقدية الى المكان للتأكد من أي وجود قطري هناك. وعلى الرغم من عدم وجود دليل ما اذا كان آل مرة قد قاموا بالجولة التفقدية بايعاز من السعودية، الا أن قبيلة آل مرة كانت تُعتبر بمثابة حرس الحدود الرسمي للاراضي السعودية [36].

وقد أصدرت قطر بياناً اتهمت فيه السعودية بمهاجمة مركز الخفوس، وأردفته في اليوم التالي ببيان آخر قالت فيه إن قوة عسكرية سعودية كبيرة حاصرت مركز الخفوس وأجبرت من بقي من أفراده بالمركز على مغادرته واستولت عليه، وعلى الفور عقد مجلس الوزراء القطري اجتماعاً طارئاً انتهى باعلان وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة بين قطر والمملكة العربية السعودية عام 1965م والتي لا تتضمن رسم وتحديد الحدود بين الدولتين بصفة نهائية، واتهم البيان القطري السعودية بأنها سعت في الآونة الاخيرة الى رسم 70% من حدودها مع قطر بصفة منفردة خلافاً لأحكام الاتفاقية المذكورة، وأنها لم تستجب لمطالب قطر بعقد مباحثات مباشرة لرسم حدود الدولتين بصفة نهائية.

أما موقف المملكة السعودية فقد تبلور في بيان رسمي جاء فيه أن مركز الخفوس لم يتعرض لاي اعتداء عسكري، وأن حقيقة ما حدث لم تكن سوى تراشق بالنيران بين أفراد البادية داخل الحدود السعودية مما

---

(35) علاء اليوسفي، **هل خسرت المعارضة في حرب الفضاء**، جريدة الاخبار، 12 أيار 2008، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.al-akhbar.com/node/118098

(36) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 92.

أدى الى قتل قطريين وسعودي، ورفض البيان قرار مجلس الوزراء القطري بوقف العمل باتفاقية 1965م، واعتبر الاتفاقية ملزمة للطرفين ولا يجوز الاخلال بها. ثم أصدرت السعودية بياناً آخر قالت فيه انه لا يوجد داخل الاراضي السعودية أي مركز أو موقع باسم الخفوس، وإن موقع الخفوس يقع داخل حدود قطر، واتهم البيان قطر بأنها انتهزت فرصة انشغال المملكة بأحداث حرب الخليج وتوغلت داخل الاراضي السعودية مسافة لا تقل عن 14 كم واستولت على موقع أسمته الخفوس امعاناً في تضليل الرأي العام، وقال البيان ان اللجنة الفنية المشتركة الخاصة بتعيين الحدود بين الجانبين أنهت عملها ولم يبق سوى الموافقة على اختيار الشركة التي ستقوم بوضع علامات الحدود.

ورداً على البيان السعودي أصدرت قطر بياناً جاء فيه أن الخفوس منطقة قطرية اعترفت السعودية بتبعيتها لقطر استناداً الى اتفاقية 1965م. وذكر البيان القطري أن القوات السعودية ما زالت تحتل موقع الخفوس ولا يمكن التفاوض بين الجانبين قبل انسحابها من الموقع، أما بخصوص اللجنة الفنية المشتركة فقد أشار البيان القطري الى أن اللجنة لم تنعقد منذ عام 1974م ولم تُنجز المهام المنوطة بها لانها لم تحسم عدداً من النقاط الحدودية محل الخلاف.

هذه الحادثة شكلت فرصة لبعض القوى الاقليمية لانشاء روابط جديدة مع قطر وتقديم نفسها كحاجز ضد المملكة السعودية. فقد دعمت كل من ايران والعراق قطر في نزاعها الحدودي مع السعودية، واعتبرت الحادث عملاً عدوانياً. وحتى إن ايران أعلنت رغبتها بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع قطر[37]. وقد لجأت قطر الى عدة خطوات للضغط على السعودية للانسحاب من الخفوس منها [38]:

- استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق لتكون بذلك أول دولة في مجلس التعاون الخليجي تستأنف علاقاتها مع نظام الرئيس صدام حسين منذ اندلاع حرب تحرير الكويت، غير أن قطر سحبت سفيرها بعد عدة أيام من وصوله الى بغداد.
- التلويح بالورقة الايرانية للاسراع في ايجاد تسوية للنزاع.
- اعلان انسحابها من قوات درع الجزيرة في الوقت الذي تطالب فيه بعض دول المجلس بتطوير هذه القوات لتكوين نواة لجيش خليجي موحد، أيضا قاطعت قطر اجتماعات وزراء دول المجلس منذ أن بدأ نزاعها مع السعودية.
- الاتجاه نحو تدويل الازمة حيث بعث وزير خارجية قطر حمد بن جاسم برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه فيها للوساطة، وألمحت الرسالة الى أن قطر ستعرض النزاع على الامم المتحدة اذا لم تنسحب القوات السعودية من مركز الخفوس.

فيما بعد توصل الطرفان الى توقيع اتفاق تم بموجبه تعديل خط الحدود البرية مع قطر بحيث ينتهي في البحيرة الجنوبية من خور العديد بعد أن كان ينتهي في البحيرة الشمالية من خور العديد، كما تنازلت السعودية عن منطقة الخفوس لصالح قطر، وفي عام 2008 م أعلن الطرفان أنهما توصلا إلى سلسلة من الإتفاقيات من بينها إتفاق تسوية الحدود البرية والبحرية، ووقّع ممثلون عن البلدين في مقر الأمم المتحدة

---

(37) A. J. FROMHERZ, op. cit., p 92.

(38) محمد شحاتة، **منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، 1 كانون ثاني 1993، على الموقع الالكتروني (20 آذار 2015): avb.s-0man.net/showthread.php?t…

على هذا الإتفاق.

وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات الا ان التوترات استمرت قائمة بين البلدين. ويُعد سحب قطر الجنسية من حوالي 5000 آلاف مواطن من قبيلة آل مرة نتيجةً لدورهم التاريخي كحراس للحدود السعودية. كما كانت قبيلة آل مرة تدعم أمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد، وكان آل غفران، وهم فرع من قبيلة آل مرة، يشكلون عصب حراسة الامير خليفة وحاشيته والمقربين له، وعندما جرت محاولة انقلابية فاشلة لاعادة الشيخ الاب خليفة الى سدة الحكم من جديد، كان معظم المتورطين من أبناء قبيلة مرة. هذا فضلاً عن أصول قبيلة آل مرة السعودية، وامتدادهم العائلي والقبلي الى السعودية، وتشكيك بعض الاطراف المؤثرة في السلطة القطرية بولائهم لقطر. غير أن الرواية الرسمية القطرية بررت سحب الجنسية من هؤلاء بأنه مجرد تطبيق للقانون الذي يحظر ازدواج الجنسية على اعتبار انهم يحملون أيضاً الجنسية السعودية.

وقد شكل وصول أمير قطر حمد بن خليفة الى سدة الحكم في قطر عنصراً اضافياً في توتر العلاقات بين السعودية وقطر، فالحكومة السعودية لم تتقبل طريقة الازاحة هذه، واعتبرتها خروجاً عن المألوف الخليجي في توارث الحكم. واستمرت في استقبال الامير السابق بمراسيم وطنية كاملة في اشارة الى عدم اعترافها بالحكم الجديد (39) وهذا الامر اعتبرته القيادة القطرية الجديدة على انه رسالة عداوة لها في تلك الفترة من الزمن. وقد دعمت الرياض المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت عام 1996م لإعادة الاب الى العرش، وقد اتهم وزير خارجية قطر حمد بن جاسم وليّ العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز بالضلوع شخصياً في تمويل الانقلاب الذي أحبط وتمت محاكمة المتورطين فيه (40).

ان انتقال الحكم بهذه الطريقة يمتلك حساسية خاصة بالنسبة للسعودية التي تدرك أكثر من غيرها من أنظمة الحكم الخليجية خطورة هذه السابقة الخليجية التي يمكن أن تحاكى من بعض أفراد العائلة السعودية الواسعة، والتي يعلم السعوديون بفعل الماضي التاريخي الذي عاشوه ما تشكله من ضربة قاسية قد تؤدي الى زوال الحكم السعودي نهائياً استناداً الى التجربة السعودية في الحكم من خلال الدول السعودية المتعاقبة.

وساهم وجود النخبة السياسية الجديدة في قطر والرغبة المتزايدة لديها بلعب دور في ساحة العلاقات الدولية في تدهور العلاقات مع النظام السعودي، الذي شعر لاول مرة منذ رحيل البريطانيين عن الخليج عام 1971م بأن الشقيقات الصغيرات بدأن بالتمرّد عليه.

في حقيقة الامر، ان أزمة الخليج الثانية غيّرت الكثير من المعادلات الجيوسياسية في الخليج، فقد دخلت قطر، شأن دول خليجية أخرى مثل الكويت والامارات، في معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، الامر الذي ترك تأثيراً مباشراً على معاهدات الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، حتى إن قطر آنذاك أثارت سؤالاً حول جدوى بقاء قوات درع الجزيرة التي نالت نصيباً وافراً من النقد من قبل

---

(39) يحيى مفتي، **علاقات تنتظر مفاجآت: السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة**، مجلة الحجاز، العدد 120، الجمعية الوطنية الحجازية، 15 تشرين الاول 2012، على الموقع الالكتروني (20 آذار 2015):
www.alhejaz.org/seyasah/0112004.htm

(40) مشرف وسمي، اضحوي جفال، **دبلوماسية (المخادنة) في السياسة الخارجية القطرية**، دراسات إقليمية، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 279.

رئيس وزراء خارجية قطر حمد بن جاسم [41].

وقد حدثت خلافات سعودية ـ قطرية داخل أروقة مجلس التعاون الخليجي حول التنافس السعودي ـ القطري لاختيار الامين العام للمجلس عام 1996م حين اختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط جميل الحجيلان السعودي اميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي بدل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن العطية، فاحتجّ امير قطر على ذلك، وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط الخليجية في ذلك الوقت [42].

وفي أعقاب تأييد الجامعة العربية عام 2002م، مبادرة السلام العربية بقيادة السعودية، بثت قناة الجزيرة مناقشة حول السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، تعرضت خلالها السعودية لانتقادات شديدة. كما أغضب السعوديين في بادئ الامر تأسيس قطر لعلاقات مع اسرائيل، في ظل رفض سعودي خليجي لمثل هكذا خطوة مجانية [43]. ونتيجة لذلك، في أيلول عام 2002م سحبت السعودية سفيرها من الدوحة. ونظراً لارتفاع وتيرة التوتر في العلاقات القطرية ـ السعودية خاصة والخليجية عامة، لنهج التغطية الاعلامية من قبل قناة الجزيرة لبعض الأحداث في تلك الدول، مُنعت قناة الجزيرة من تغطية موسم الحج بالسعودية وحظر التعامل معها، وحظرت قناة الجزيرة من بث التقارير من البحرين، وتم اغلاق مكتبها في الكويت. وهذا الامر انعكس على القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الاول عام 2002م، حيث أظهرت مدى تدهور العلاقات القطرية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فالسعودية والبحرين قاطعتا الاجتماع، وأرسلت دولة الامارات العربية المتحدة والكويت مندوبين، ولم يحضر من الامراء والملوك سوى سلطان عمان الذي حضر في اللحظة الاخيرة [44].

الى جانب ذلك كان موضوع الطاقة حاضراً بضراوة في الخلاف السعودي القطري. فقد منعت السعودية قطر من تنفيذ مشروع نقل الغاز الى دول مجلس التعاون الخليجي، ما دفع بقطر الى نقل طموحها الى خارج الاقليم وتطوير مشاريع تصنيع الغاز (الغاز الطبيعي المسيّل). وفي تشرين الثاني عام 2006م، أعلنت شركة دولفين الاماراتية أن الغاز القطري سيصل الامارات في منتصف عام 2007م، وقال أحمد الصايغ الرئيس التنفيذي لشركة دولفين الاماراتية للطاقة إنه تم استكمال العمل في خط أنابيب سينقل الغاز القطري الى دولة الامارات وإنه من المتوقع بدء تشغيله في منتصف عام 2007م، وتبلغ كلفة المشروع حوالي 4 مليارات دولار حسبما أعلن في تموز عام 2007م. وقد ثارت شكوك حول المشروع عندما قالت السعودية لشركتي توتال الفرنسية و أوكسيدنتال بتروليوم الاميركية اللتين تمتلكان حصتين أقلية في المشروع إن لديها تحفظات إزاء مسار خط الانابيب. وقالت دولفين وقتها إنها لم تتلقَّ أيّ اعتراض من

---

(41) يحيى مفتي، **علاقات تنتظر مفاجآت: السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة**، المرجع السابق.

(42) مروان اسكندر، **موقع قطر في الاستراتيجية الاميركية**، M.I.ASSOCIATES، بيروت، 1997، ص 94 – 95.

(43) U. Rabi, **"Qatar's Relation with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms"**, The Middle East Journal, Vol 63, No 3, Middle East Institute, Washington, Summer 2009, pp 443 – 459.

(44) منذر شراب، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، 2014، ص 61 – 62، متوفرة على الموقع الالكتروني (20 آذار 2015):
... السياسة -الخار/.../www.jarwan-center.com

السعودية، وإن العمل في خط الانابيب الذي يسلك طريقاً بحرياً يوشك على الانتهاء. وقال محللون آنذاك إن المشروع سوف يمضي، وإن تعبير السعودية عن قلقها ما هو الا مناورة لدفع الامارات للالتزام باتفاق حدودي أبرم عام 1974م، وتنازلت بمقتضاه عن شريط من الارض يصلها بقطر. وتقول الرياض إن لها السيادة على المياه المجاورة للشريط البري في حين تقول الامارات إنها تتمتع بالحقوق البحرية [45].

في الواقع لم يكن هذا المشروع وحده الذي أثار تحفظات لدى السعودية، فهناك خطوط أنابيب أخرى تربط الكويت وقطر أثارت توترات مماثلة. فحسب برقيات دبلوماسية من السفارة الاميركية في المنامة بتاريخ 16 شباط 2005م سربها موقع ويكيليكس، فان ملك البحرين شكا الى السفير الاميركي من أن السعودية تعرقل مشروعاً مقترحاً لمدّ خطّ أنابيب من قطر الى الكويت عبر البحرين. وطلبت المنامة من واشنطن أن تضغط على الرياض للسماح للكويت والبحرين بمدّ خطّ أنابيب من حقل الشمال، لكنّ المشروع أجهض مما اضطر الكويت الى البحث عن موردين عالميين لشحن الغاز الطبيعي المسال الى الخليج، ومن مناطق بعيدة مثل استراليا. وبحسب برقيات السفارة الاميركية التي نشرها ويكيليكس فان البحرين والكويت بدأتا في وقت ما مفاوضات مع ايران على أمل أن تنظر السعودية الى خط الانابيب القطري المقترح كتهديد أقل خطورة من اتفاق توريد مع طهران التي تعتبر أكبر منافس للرياض داخل منظمة أوبك. لكن الخطوة فشلت، فقد تباطأ نمو الانتاج بسبب حاجة ايران نفسها الى احتياطياتها بما فيها حصتها في حقل الشمال، اضافة الى العقوبات الدولية على ايران مما يحدّ من طاقتها التصديرية، كما ان المحادثات قد انهارت بسبب الاحداث الاخيرة في المنطقة [46].

وقد حصل نوع من التقارب بين الرياض والدوحة بعد زيارة قام بها أمير قطر للرياض في أيلول عام 2007م، وتلاها زيارة للملك عبد الله الى الدوحة لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الدوحة في كانون الاول عامذاك. وبعد زيارة وليّ العهد السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز في آذار 2008م العاصمة القطرية، استضافت جدة في تموز قمة رفيعة المستوى تم خلالها التوقيع على اتفاقية حدود بين البلدين وإنشاء مجلس مشترك برئاسة وليّي العهد في البلدين لتعزيز العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية وغيرها. وبما ان الجبهة الاعلامية شهدت تراشقاً حاداً بين الجانبين، فان أي هدنة كان لا بدّ من أن تشمل هذا المنبر تحديداً. وقد نقلت صحيفة نيويورك تايمز أن أمير قطر اصطحب المدير العام لقناة الجزيرة الى الرياض عام 2007م، ونسبت الصحيفة الى أحد موظفي الجزيرة أن أوامر أعطيت بعدم التطرق الى أي مسألة سعودية من دون العودة الى الادارة العليا. وبلغ التحسن مستوى جديداً في العلاقات عندما عفا أمير قطر عن عدد من السعوديين اتهمتهم الدوحة بالمشاركة في انقلاب ضدّ أمير قطر عام 1996م [47].

وعلى الرغم من عودة الدفء الى العلاقات بين البلدين الا أن "الربيع العربي" أعاد تفجير التوترات الكامنة، وهذا ما سوف نناقشه في المبحث الثاني.

---

(45) يحيى مفتي، **علاقات تنتظر مفاجآت: السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة**، المرجع السابق.

(46) دانييل فاينرن، ريجان دوارتي، **السعودية تكبح نفوذ قطر السياسي بعرقلة مشاريع الغاز**، 10 آذار 2012، على الموقع الالكتروني (20 آذار2015): www.middle-east-online.com/?id=127269

(47) S. AL QASSEMI, op. cit.

المبحث الثاني: وصول التنافس الى صدام مسلح

المطلب الأول: الربيع العربي وانعكاساته على العلاقات بين البلدين

أعطت أحداث "الربيع العربي" الخلاف السعودي القطري سبباً اضافياً للاستمرار والتفاقم، فالسعودية وهي الدولة الاكثر محافظة في المنطقة عدّت الحراك الشعبي العربي في بعض الدول على أنه موجّه ضدها وظلت تقوم بفعل ما بوسعها لاحباطه، أما قطر وفي خضم سعيها الحثيث لتوسيع رقعة نفوذها في المنطقة اتخذت مقاربة خاصة حيال هذه "الثورات" رغم ما قد يبدو توافقاً مع المقاربة السعودية حيال الازمة السورية. غير أن هذا لا يعني أن السياسة القطرية كانت مناقضة تماماً للسياسة السعودية خلال الحراك العربي، فالعلاقات السعودية ـ القطرية في ظل هذا الحراك تفاوتت من تنسيق وتفاهم في بعض المحاور الى تنافس واختلاف في محاور أخرى.

سنتناول في هذا المطلب كيف كان موقف كل من السعودية وقطر تجاه الاحداث التي جرت في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، وكيف انعكس ذلك على العلاقة بين الدولة السعودية ودولة قطر، اما في المطلب الثاني فسنتناول الواقع السوري كانعكاس لحدة الخلاف بين الجانبين السعودي والقطري.

أولاً: تونس ومصر

خلال الأحداث الأولى للربيع العربي في تونس ومصر، وقفت السعودية ومعها معظم الممالك الخليجية بسرعة وبشكل فطري بجانب الأنظمة الاستبدادية المتبقية في المنطقة. وأساء عدد من المستشارين والحكومات في الدول الخليجية فهم هذه الانتفاضات أو تقدير حجمها، حيث افترضوا ربما أن مصيرها الفشل أو ان المصالح الغربية سترفض اعطاء هذه الحركة المعارضة الدعم الدولي الكافي في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك صوّروا دولهم على انها معاقل للاستبداد، وأنها تشكل مجتمعة نوعاً من كتلة مضادة للثورة [1].

في واقع الأمر، منذ أن هبت رياح التغيير على المنطقة العربية ثمة قلق بدأ يتسلل الى حكومات الخليج قاطبة من احتمال انتقال الربيع العربي الى دولهم، وقد جاء هذا الاحتمال سريعاً عندما اندلعت في 14 شباط 2011م الاحتجاجات البحرينية. ومع أول اشارة الى امكانية انتشار الاحتجاجات ووصولها الى دول الخليج أعلنت السعودية عن تقديم دعم مالي للدول الأقل غنى بين دول مجلس التعاون الخليجي. مساعدات بقيمة 20 بليون دولار الى البحرين وسلطنة عمان دفعت وزراء دول الخليج الى الحديث عن " خطة مارشال " من أجل المنطقة [2].

كما دعا العاهل السعودي الملك عبد الله في كانون الاول 2011م قادة دول الخليج الى الاتحاد في كيان واحد بدلاً من التعاون عبر المؤسسات القائمة حالياً، وعلى الرغم من اعتبار الصحافة السعودية هذا المشروع

---

(1) كريستوفر م ديفيدسون، **ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية**، ط1، ترجمة مركز أوال للدراسات والتوثيق، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014، ص 347 – 348.

(2) G. Steinberg, **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, SWP RP 7, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2014, p 15.

بأنه حلم منتظر وردّ هامّ لمواجهة النفوذ الايراني في منطقة الخليج، الا انه على ما يبدو كان خطأ محرجاً قام به الملك. فقد كان واضحاً لأي مراقب فشل دول الخليج بالتعاون في مشاريع أقل جدلية كإصدارعملة موحدة. وكانت البحرين الدولة الوحيدة التي استجابت بشكل ايجابي لهكذا اقتراح، فالسعودية والبحرين تخشيان من تهديد ايراني لأمنهما، ثم ان البحرين وبعد الغزو السعودي لها في أعقاب الحراك الذي شهدته أصبحت معتمدة بشكل كبير على السعودية. وقد رفضت سلطنة عمان هذا الاقتراح حيث رأته قبل كل شيء محاولة سعودية لتعزيز سيطرتها على مجلس التعاون الخليجي، وحتى عندما أعادت السعودية طرح هذا الاقتراح في عام 2013م كررت سلطنة عمان رفضها للمشروع (3)، بل هددت بالخروج من مجلس التعاون.

وعلى صعيد آخر بذلت السعودية وحلفاؤها الخليجيون جهوداً أقصى من أي وقت مضى لتصوير نفسها مجتمعة على أنها تختلف بطبيعتها عن الجمهوريات الاستبدادية العربية، وحاولت اقناع كلّ من شعوبها والمجتمع الدولي بوجود اختلافات هيكلية كافية بين أسلوبها في الحكم الاستبدادي وبين أسلوب جيرانها لتفادي أحداث الربيع العربي. وكانت هناك محاولات حديثة بارزة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل الممالك العربية المجاورة أي الاردن والمغرب، وقد شهدت هاتان الدولتان احتجاجات خطيرة منذ مطلع العام 2011م ولكن بقيت الأنظمة قائمة حتى اليوم، وبالتالي وفّرت بعض الأدلة المؤقتة لنظرية "اختلاف النظام الملكي". وفي أيار 2011م تم عقد قمة تشاورية خليجية تقرر خلالها منح الاردن والمغرب عضوية مجلس التعاون الخليجي، ولكن بعد مرور بضعة أشهر تم الاعلان في أيلول عام 2011م عن تمويل مجلس التعاون الخليجي لبرنامج التنمية الخمسية في الاردن والمغرب. وقد نظر البعض الى هذه الصفقة، التي تم تنقيحها بتخصيص 2.5 ملياري دولار لكل دولة، على أنها توحيد للممالك السُّنية، وتساعد في جذب جيش الاردن المدرب تدريباً جيداً، كما أنها تعكس حاجة الممالك الخليجية لروابط أوثق مع الممالك العربية خارج نطاق الخليج كجزء من الجهود المبذولة لاحتواء الاضطرابات التي تعصف بالنظم الاستبدادية في المنطقة (4).

وبالتوازي مع الأحداث التي اندلعت في تونس ومصر قام المرجع الديني الرائد في السعودية والمفتي العام عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، والذي كان قد صرح في وقت سابق بأن المصالحة بين الأديان مستحيلة، بانتقاد الانتفاضتين التونسية والمصرية علناً. وبعد زعمه بأن هذه الأعمال الفوضوية قد صدرت من أعداء الاسلام وأولئك الذين يخدمونهم ذهب الى القول بأن التحريض على الاضطرابات بين الناس وقادتهم في الاحتجاجات يهدف الى ضرب الأمة الاسلامية في جوهرها وإلى تمزيقها. وكانت السعودية الدولة العربية الوحيدة التي منحت الرئيس التونسي المخلوع حق اللجوء السياسي في قصر جدة. وفي أول ردّ فعل لما يحصل في مصر قام الملك عبد الله في 29 كانون الثاني 2011 بالاتصال هاتفياً بالرئيس حسني مبارك لتقديم الدعم وتوجيه النقد للعابثين بأمن واستقرار مصر (5)، وفي نفس اليوم اتصل الملك عبد الله هاتفياً

---

(3) G. Steinberg, **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 15 - 16.

(4) كريستوفر م ديفيدسون، المرجع السابق، ص 353 - 354.

(5) **تضامن عربي رسمي مع مبارك**، 29 كانون الثاني 2011، على الموقع الالكتروني (15 نيسان 2015):
http://www.aljazeera.net/news/pages/e827994b-8ef0-4237-bf5c-b34623734a0e

بالرئيس الاميركي باراك أوباما وطلب منه عدم التخلي عن مبارك وعدم اذلاله، وحذره من أن السعودية ستقوم بتقديم الدعم المالي لمصر في حال قررت الولايات المتحدة ايقاف برنامج المساعدات السنوي الذي تقدمه الى مصر(6). وقد استمر الدعم السعودي لنظام مبارك حتى النهاية، فما يحصل في مصر قد يشكل سابقة تدفع الشعوب في الدول العربية الأخرى الى التحرك ضد أنظمتها، كما أن نظام مبارك كان منضوياً تحت ما يسمى بمحور الاعتدال، وكان يتعاون مع السعودية في احتواء النفوذ الايراني في الشرق الأوسط، لذلك فان سقوط مبارك يعني احتمال حدوث تغيير في السياسة الخارجية المصرية وفي التوازن الاقليمي لصالح ايران (7).

بعد الاطاحة بمبارك حاولت السعودية التأثير على التطورات السياسية في مصر من خلال استخدام المعونات الانمائية. ففي منتصف أيار 2011م أعلنت السعودية أنها سوف تقدم مساعدات للاقتصاد المصري بما يقارب 4 بليون دولار (8). الى جانب دعم الاستقرار السياسي في مصر كانت السعودية تحاول الحد من جاذبية الاخوان المسلمين المتزايدة في نظر الشعب المصري، ففي مرحلة ما بعد مبارك قامت جماعة الاخوان المسلمين بتوفير المواد الغذائية والخدمات الاجتماعية مجاناً، وهذا الامر أكسبها مزيداً من التأييد بين الشعب المصري (9). لقد كان هاجس السعودية اعتلاء جماعة الاخوان المسلمين السلطة في مصر، وهو قلق ينبع بشكل أساسي كون هذه الجماعة تشكل منافساً ايديولوجياً للنظام السعودي. فكلّ من آل سعود والاخوان المسلمين يستمد شرعيته السياسية من الادعاء بأنه يحافظ على العقيدة الاسلامية السُّنية وينشر أفكارها ويهتم بمصالحها، ولكن هناك اختلاف بينهما من حيث تفسير الاسلام وكيفية تطبيقه (10).

وكانت السعودية قلقة من أن تتبع جماعة الاخوان المسلمين بمجرد وصولها الى السلطة سياسة تقارب مع ايران وحليفتها سوريا، وأن تبدأ حرب دعائية ضد اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية أو تقوم بالغاء معاهدة السلام بين مصر واسرائيل 1979م، وهذه الاحتمالات الثلاثة تتناقض مع مصالح المملكة العربية السعودية الاستراتيجية. فالتقارب بين مصر وايران سينتج عنه زيادة في النفوذ الايراني في الشرق الاوسط، والحرب الدعائية ضد اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ستلاقي استحسان قسم كبير من الشعب السعودي الأمر الذي يعرّض النظام السعودي لضغوط بسبب تحالفه مع الولايات المتحدة الاميركية، وفي حال قدمت مصر الدعم لحركة حماس الفلسطينية أو لحزب الله اللبناني فانّ هذا قد يحمل خطر تصعيد

---

(6) **"Saudis told Obama not to humiliate Mubarak"**, The Times, 10 February 2011, 15 April 2015< http://www.thetimes.co.uk/tto/news/world/middleeast/article2905628.ece>.

(7) R. Rieger, **In Search of Stability: Saudi Arabia and the Arab Spring**, GRM Papers, Gulf research Center, Cambridge, 2014, p 8.

(8) N. Razzouk, **"Egypt to Receive $4 Billion Economic Aid from Saudi Arabia, SPA Reports"**, Bloomberg, 21 May 2011, 15 April 2015 < http://www.bloomberg.com/news/2011-05-21/saudi-arabia-gives-4-billion-egyptian-economic-aid-spa-says.html>.

(9) R. Rieger, op. cit., p 9.

(10) B. Haykel, **Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution**, Gulf Analysis Paper, CSIS, Washington, 2013, p 6.

الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كما ان الغاء معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية سيزيد من مخاطر اندلاع حرب اسرائيلية ـ عربية، والمملكة السعودية منذ حرب أوكتوبر 1973م حاولت منع نشوب أي صراع بين العرب واسرائيل، بل وأكثر من ذلك بذلت السعودية جهوداً حثيثة للتوصل الى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومشروع السلام العربي ـ الاسرائيلي في عام 1982م ومبادرة السلام العربية في عام 2002م هما أكبر دليل على ذلك [11].

على صعيد آخر كانت تخشى السعودية أن يؤدي صعود جماعة الاخوان المسلمين في مصر الى امكانية جعل المعارضة السعودية المتأثرة بهذه الجماعة تتمرد على النظام السعودي. ففي الخمسينيات من القرن العشرين وبعد القطيعة التي حصلت بين الاخوان والزعيم المصري جمال عبد الناصر وبدء القمع الواسع النطاق الذي تعرضت له الجماعة في مصر فتحت المملكة العربية السعودية أبوابها للآلاف من الاخوان المصريين وفيما بعد للاخوان السوريين. وفي البداية تعاون الاخوان مع الملك فيصل في حربه الباردة مع عبد الناصر، ولعبوا دوراً رئيسياً في المجتمع السعودي مع انشاء الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة (التي حاولت السعودية ان تكون الموازن لجامعة الازهر) ورابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة عام 1962م. وتدريجياً ازداد نشاط الاخوان المسلمين في المجتمع السعودي، وأصبحوا يشكلون فيما بعد النواة الأولى لحركة الصحوة الاسلامية السعودية التي تجمع بين الوهابية التقليدية والأفكار الاخوانية. عندما اندلعت حرب الخليج الثانية عام 1991م تدهورت العلاقات بين السعودية وجماعة الاخوان المسلمين على خلفية معارضة هذه الاخيرة التدخل الدولي ضد العراق، وبدأت السعودية تنظر الى الاخوان المسلمين بعين الريبة خاصة بعد التحركات السياسية لحركة الصحوة داخل المملكة خلال التسعينيات من القرن العشرين [12]. بناءً عليه، لم تكن السعودية ترغب في وصول جماعة الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر، ومن هنا فانّ دعم الحكومة السعودية لحزب النور السلفي خلال الحملات الانتخابية للانتخابات البرلمانية المصرية في عام 2011م يمكن تفسيره ليس فقط بسبب التشابه في وجهات النظر العالمية الدينية والسياسية، انما أيضاً كاستراتيجية من قبل النظام السعودي لتقوية منافس الاخوان المسلمين بين الناخبين المسلمين المحافظين [13].

بعد فوز جماعة الاخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حاول الرئيس المصري الجديد محمد مرسي تخفيف القلق السعودي، فأعلن في خطابه الافتتاحي بأن مصر ليس لديها النية بتصدير الثورة، وقام بزيارة الى السعودية في تموز 2012م كأول زيارة له الى الخارج، وكان قد استبق الزيارة بالتأكيد على أن أمن الخليج خط أحمر، مع ذلك كانت محاولات مرسي بلا أمل [14]. فصحيح أن العلاقات الايرانية –

---

(11) R. Rieger, op. cit., p 9 -10.

(12) S. Elashmawy, **THE FOREIGN POLICIES OF SAUDI ARABIA AND QATAR TOWARDS THE ARAB UPRISINGS: The cases of Egypt, Libya and Bahrain**, ECPR Graduate Student Conference Paper, University of Innsbruck, Austria, 2014, p 5.

(13) R. Rieger, op. cit., p 10.

(14) G. Steinberg, **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 18.

المصرية ظلت متوترة على خلفية الأزمة السورية، وصحيح أن سياسة مصر تجاه اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية لم تتغير بشكل ملحوظ، الا أن السعودية استمرت تنظر الى الاخوان المسلمين على أنهم تهديد لمصالحها. وبالنتيجة دعمت الحكومة السعودية الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي، ولم يكن دعمها مجرد دعم سياسي أو خطابي، فبعد فترة قصيرة من الانقلاب أعلنت السعودية ومعها بعض دول الخليج كالامارات العربية المتحدة والكويت بأنها سوف تقدم 12 بليون دولار كمساعدات للاقتصاد المصري [15]. الى جانب ذلك، عندما أخذت الولايات المتحدة الاميركية ومعها الاتحاد الاوروبي بعين الاعتبار امكانية ايقاف برنامج المساعدات المقدم الى مصر وذلك على خلفية الطريقة التي كان يتعامل معها الجيش المصري مع المتظاهرين المؤيدين لمحمد مرسي، فان السعودية تعهدت بأنها سوف تقوم بالتعويض عن ذلك [16].

على صعيد آخر كان للانقلاب آثار جانبية مرحب بها من وجهة نظر المملكة السعودية، على اعتبار أنه أضعف الى حد كبير النفوذ الاقليمي المتزايد لقطر. فقطر منذ العام 2011م لم تقف الى جانب الحركات الشعبية العربية فقط، انما قبل كل شيء قدمت دعماً كبيراً لجماعة الاخون المسلمين والجماعات الاسلامية المشابهة، وقد نما نفوذ قطر بعد وصول هذه الجماعات الى السلطة في تونس ومصر. لم تخش قطر الربيع العربي أو تنظر اليه كتهديد كما هي الحال مع المملكة السعودية وجيرانها الخليجيين، فقد شكل هذا الربيع بالنسبة اليها فرصة لكي تضع اللمسة النهائية على صورتها كقوة اقليمية تحدد مسار تطورات المنطقة. لذلك أطلقت العنان لترسانتها الاعلامية دعماً للحراك وكثفت نشاطها الدبلوماسي وأغدقت أموالها، وحتى لم تدخر جهدها في تقديم الدعم العسكري في بعض الحالات. ومثّل التفاعل القطري مع أحداث الربيع العربي استمراراً للتوجهات السياسية الأعمق التي سبقت العام 2011م، مثل الموازنة الدقيقة بين القوى المتباعدة، هذه الموازنة التي كانت السمة المميزة للسياسة الخارجية القطرية. فتموضعت الدوحة كحليف للغرب في العالم العربي من خلال الدفع الى تطبيق التدخل الانساني في ليبيا والحل السياسي في اليمن، في الوقت الذي كانت فيه تقدم الدعم للتيارات الاسلامية في مختلف أرجاء المنطقة [17]. وعلى نحو مماثل فان دعم قطر لجماعات الاخوان المسلمين والجماعات المشابهة يمثل ذروة لتطورات طويلة الاجل. فقطر اعتادت منذ فترة طويلة توفير ملاذ للاسلاميين والمعارضين السياسيين من مختلف أرجاء العالم العربي والاسلامي، بالاضافة الى اتباع البراغماتية في الحسابات السياسية الاقليمية. وهذه العوامل تقاطعت في علاقة قطر الوثيقة بجماعة الاخوان المسلمين [18].

---

(15) G. Steinberg, **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 18.

(16) **"Why Saudi Arabia is Taking a Risk by Backing the Egyptian Coup"**, The Guardian, 20 August 2013, 15 April 2015 < http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/aug/20/saudi-arabia-coup-egypt>.

(17) S. Barakat, **The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in Peacemaking**, LSE Kuwait Programme Working Paper, No 24, LSE, London, 2012, p 31.

(18) D. Roberts, **Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives**, Mediterranean Politics, op. cit., p 238.

هكذا، ونتيجة لتواصلها مع شخصيات اسلامية أقامت قطر روابط مع العديد من قادة المعارضة الذين اضطلعوا بأدوار قيادية في الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. وتمتع الاسلاميون السياسيون بقدرة تنظيمية أكبرمن مجموعات المعارضة الأخرى في تلك البلدان، الأمر الذي دلّ على أنهم كانوا قادرين على الاستفادة من الفرص الانتخابية التي ظهرت. وهذا الأمر منح قطر شكلين من قوة التأثير في الدول التي تمر بمراحل انتقالية: روابط فردية من خلال المنفيين المقيمين في الدوحة والذين عادوا الى أوطانهم الأم، ونفوذ مؤسسي مع بروز جماعة الاخوان المسلمين بصفتها لاعباً قوياً في عمليات الانتقال السياسي [19].

والى جانب الروابط مع جماعة الاخوان المسلمين أفادت القيادة القطرية أيضاً من حيز حرية المناورة النسبية التي تمتعت بها محلياً. فما ميز قطر عن غيرها في العام 2011م كان الغياب الشبه التام لأي نوع من المطالب السياسية للمواطنين القطريين. وحتى في حالة الامارات العربية المتحدة " الريعية للغاية " المشابهة ظاهرياً لقطر، وُجدت جيوب من الفقر والحرمان النسبيين في صفوف السكان كانت قادرة على أن تولّد، وولّدت فعلاً استياءً اجتماعياً – اقتصادياً ومعارضة سياسية. كان مستوى الموارد للمواطنين القطريين في العام 2011م كبيراً، ما دفع الى استبعاد احتمال حصول أي اضطراب اقتصادي محلي أو استياء سياسي ذي أهمية. فمع مستويات نصيب المواطن القطري من الناتج المحلي تتجاوز الـ 440 ألف دولار، أتاحت ثروة البلاد الهائلة حصانة فعالة من تمدد اضطرابات الربيع العربي. كما أدت الى درجة من اللامبالاة السياسية والى طمس التطلعات الديمقراطية، فقلة من القطريين شعرت بميل الى تغيير الوضع القائم. وعندما اندلعت الاحتجاجات في تونس، وفي غمرة الفوز بحقوق استضافة كأس العالم في كرة القدم للعام 2022م وتنامي الاعتراف العالمي بها نتيجة لذلك، استغلت قطر الفرصة لتصنيف نفسها على أنها منفصلة عن المتاعب التي تتعرض لها المنطقة. وفي ضوء استبعاد الاحتمال بأن تتأثر بالتفشي المعدي للاضطرابات الحاصلة، ومع تركيز الاحتجاجات في تونس ومصر في البداية على قيم عالمية كالعدالة الاجتماعية والحرية السياسية، كان ثمة مكاسب كثيرة يمكن جنيها من اتخاذ موقف واضح ضد الحكم السلطوي في دول الربيع العربي. كما أن كلفة فرصة القيام بذلك كانت منخفضة في البداية، اذ كان من المستبعد أن يؤدي دعم قطر لحركات المعارضة الى عواقب محلية في قطر، كما أن مثل هذا الدعم ساهم في أخذ جهود قطر على محمل الجد باعتبارها لاعباً مسؤولاً على الساحة الاقليمية والدولية [20].

اذاً وبعد وقوف قطر الى جانب الحركات الشعبية في تونس ومصر ودعمها للجماعات الاسلامية التي وصلت الى السلطة في هذه الدول، وبعد ازدياد النفوذ القطري، دعمت السعودية الانقلاب في مصر ضد جماعة الاخوان المسلمين، ومن ثم أعلنتهم تنظيماً ارهابياً. وفي آذار 2014م وكخطوة تهدف الى الضغط على قطر للتخلي عن جماعة الاخوان المسلمين، قامت السعودية ومعها كلّ من الامارات العربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائهم من دولة قطر، واستمرت الأزمة حتى 16 تشرين الثاني 2014م عندما أعلنت الدول الثلاث عودة سفرائها الى الدوحة، وذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاورية التي تم التوصل فيها الى

---

(19) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, C. Hurst & Co Publishers Ltd., London, 2014, p 103.

(20) Ibid. p 104 - 106.

اتفاق الرياض التكميلي.

ثانياً: ليبيا

لم يكن موقف المملكة العربية السعودية من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في ليبيا مشابهاً لموقفها من التطورات التي حصلت في مصر أو البحرين مثلاً كما سنرى لاحقاً. في حالة ليبيا لم يدعم النظام السعودي النظام الليبي، بل على العكس دعمت الرياض الاحتجاجات التي حصلت ضد الرئيس القذافي، واتخذت مع بقية دول الخليج موقفاً مشتركاً من الاحتجاجات. ففي 7 آذار 2011م اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي لتدارس آخر المستجدات الجارية في ليبيا، وفي البيان الختامي للاجتماع دعا المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي جامعة الدول العربية الى" تحمل مسؤولياتها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي "، كما دعا وزراء الخليج مجلس الأمن الدولي لاتخاذ ما يلزم ضد الرئيس معمر القذافي [21]. ونتيجة لذلك، عقد وزراء خارجية العرب إجتماعاً طارئاً في القاهرة في 12 آذار 2011م، ودعوا في ختام اجتماعهم مجلس الأمن الدولي الى فرض حظر جوي على ليبيا، كما اتفق المجتمعون على فتح قنوات اتصال وحوار مع المجلس الوطني الليبي الذي تشكل مع انطلاق الاحتجاجات الليبية [22]. وإلى جانب قطر، لعبت السعودية دوراً هاماً في إصدار هكذا قرار، إذ لم يحضر إجتماع وزراء الخارجية العرب سوى 11 دولة ؛ ومن بين الدول التسع التي صوتت لصالح القرار كانت دول الخليج الست والتي داخل أروقة جامعة الدول العربية تتبع عادة القيادة السعودية [23].

وعندما اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 1973 الذي يسمح باستخدام القوة ضد نظام القذافي، لم ترسل المملكة العربية السعودية طائرات حربية للمشاركة في الحملة الدولية لفرض الحظر الجوي فوق ليبيا، ومع ذلك أرسلت السعودية أسلحة إلى المقاتلين الليبيين [24].

لقد شكلت الاحتجاجات الليبية فرصة وليس تهديداً لمصالح النظام السعودي. فبدعم الحراك الليبي من خلال الأسلحة وبدعم عمليات الناتو التي أعطت المعارضة الليبية دعماً عسكرياً كانت بأشدّ الحاجة إليه، تكون الرياض قد ساهمت في الإطاحة بنظام القذافي الذي كان على مدى عدة عقود يستغل أي فرصة لإحراج النظام السعودي والتشكيك بشرعيته. فعلى سبيل المثال في عام 2003م وفي مؤتمر القمة العربية اتهم الرئيس القذافي وليّ العهد السعودي في حينه عبد الله بن عبد العزيز بأنه هو من جلب الولايات المتحدة لاحتلال العراق، فقاطع وليّ العهد السعودي عندئذ حديث القذافي وقال له " الكذب هو أمامك والقبر هو

---

(21) **"GCC calls for UN action on Libya"**, Gulf News, 8 March 2011, 20 April 2015<http://gulfnews.com/news/region/libya/gcc-calls-for-un-action-on-libya-1.773101>.

(22) S. Elashmawy, **THE FOREIGN POLICIES OF SAUDI ARABIA AND QATAR TOWARDS THE ARAB UPRISINGS: The cases of Egypt, Libya and Bahrain**, op. cit., p 18.

(23) P. Escobar, **"Exposed: The US-Saudi Libya Deal"**, Asia Times Online, 2 April 2011, 20 April 2015 <http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/MD02Ak01.html>.

(24) R. Rieger, op. cit., p 13.

قدامك ". أيام قليلة بعدها، اتهمت الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية الرئيس القذافي بالتخطيط لاغتيال عبد الله بن عبد العزيز، وكرد فعل طردت المملكة السعودية السفير الليبي وسحبت سفيرها من طرابلس. وفي عام 2009م وخلال افتتاح القمة العربية في قطر، وبينما كان أمير قطر يلقي كلمته الافتتاحية، قاطعه القذافي مخاطباً الملك السعودي بالقول " بعد ست سنوات ثبت أنك أنتَ الذي الكذِبُ وراءك والقبر أمامك، وأنت هو الذي صنعتك بريطانيا وحاميتك أميركا "[25]. وفي شباط عام 2013م نشرت صحيفة الشرق الأوسط وثائق تشير الى أن الرئيس القذافي كان يخطط لتجنيد الآلاف من المرتزقة لدخول الأراضي السعودية والقيام بأعمال ارهابية في المدن السعودية الرئيسية [26].

والى جانب حقيقة أن الملك السعودي كان على علاقة سيئة مع الرئيس القذافي وبالتالي لم يكن ليقدّم أي حماية له، فانّ دعم السعودية للاحتجاجات الليبية سمح لها بتقليص الانتقادات التي وجهت اليها على خلفية دورها المناهض للثورات التي اندلعت في المنطقة العربية. وعلى عكس الحالة المصرية ؛ فإنّ النظام الليبي لم يكن حليفاً للمملكة السعودية، ولا الانتفاضة الليبية كان لها تأثير على المجتمع السعودي من الناحية الايديولوجية، وبالتالي فإنّ المملكة السعودية لم تخاطر كثيراً عند دعمها للحراك الليبي [27]. بالاضافة الى ذلك، فإنّ تغيير النظام في ليبيا فتح الباب أمام السعودية لاقامة علاقات جيدة مع الحكام الليبين الجدد. ففي كانون الثاني 2012م وافق البلدان على إعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء. وكان رئيس مجلس الغرف السعودية عبد الله المبطي قد اقترح في تشرين الثاني عام 2012م انشاء مجلس أعمال مشترك ليبي سعودي. وفي شباط عام 2013م قال وزير النفط والغاز الليبي عبد الباري العروسي إنّ ليبيا مستعدة للسماح لشركة أرامكو السعودية بالاستثمار المباشر في ليبيا، بما في ذلك استكشاف واستخراج النفط في الاراضي الليبية [28].

وعلى الصعيد الدولي، استطاعت المملكة السعودية من خلال دعمها للانتفاضة الليبية إظهار نفسها كمسؤولة دولياً، كما استطاعت اصلاح الضرر الذي أصاب علاقتها مع الولايات المتحدة الاميركية بعد الاختلاف في وجهات النظر حول الاحتجاجات الاخرى التي حصلت في المنطقة [29]. وقد أشارت صحيفة الاندبندنت البريطانية الى أن الولايات المتحدة الاميركية طلبت من المملكة العربية السعودية إرسال مدافع هاون

---

(25) شهيرة سلوم، **حكاية ملك السعودية وعقيد ليبيا: محاولات اغتيال... ومصالحة**، جريدة الاخبار، العدد 1360، 11 آذار 2011.

(26) **وثائق نظام القذافي (1): نظام القذافي وضع خطة لتجنيد آلاف المرتزقة والارهابيين للتسلل عبر حدود السعودية**، جريدة الشرق الاوسط، 18 شباط 2013، على الموقع الالكتروني (20 نيسان 2015):
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=12501&article=717632#.U3BNw_l_u2I

(27) K. Ulrichsen, **"Libya and the Gulf: Revolution and Counter-revolution"**, Hurst Publishers Blog, 16December 2011, 20 April 2015< http://www.hurstpublishers.com/libya-and-the-gulf-revolution-and-counterrevolution/>.

(28) S. Elashmawy, op. cit., p 19 – 20.

(29) K. Ulrichsen, **"Libya and the Gulf: Revolution and Counter-revolution"**, op. cit.

وصواريخ مضادة للدبابات الى المقاتلين الليبين [30].

فيما يتعلق بقطر، فهي ابتداءً من آذار 2011م شرعت في ليبيا بدور جديد حاسم ضمن جهودها الرامية الى ممارسة القيادة في العالم العربي. تحولت السياسة القطرية من دبلوماسية الوساطة الى التدخل المباشر، وأصبح تركيز الامير القطري ووزير خارجيته على مساعدة وتسهيل التدخل المسلح، وأشار دورها في الاطاحة بالرئيس الليبي الى اتجاه جديد في سياستها الخارجية من حيث الاستخدام غير المسبوق للدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المباشر وغير المباشر.

منذ بداية الأحداث اضطلعت قطر بدور محوري في تعبئة المجتمع الدولي من أجل التحرك ضد القذافي. فحشدت الدعم العربي من خلال الجامعة العربية لفرض منطقة الحظر الجوي، وهندست عملية تعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية، وأمّنت بالتالي تصويتاً داعماً بالاجماع لصالح منطقة الحظر الجوي بعد معركة في مواجهة مع الجزائر [31]. وقد برر وزير خارجية قطر حمد بن جاسم موقف قطر باعتباره مهماً لا لأسباب انسانية وحسب، بل أيضاً " لتحفيز الأمل بأنّ الجامعة العربية يمكن أن تشكل آلية للحؤول دون حصول هذه الأمور ". وأعلن أنّ " سياسيي العرب يجب أن يكونوا أكثر جدية ". وأضاف " قلنا لهم [للجامعة العربية] ما هو البديل - ترك الشعب خاضعاً الى القذافي أو الذهاب الى الأمم المتحدة " [32].

هذه البيانات عزّزت تصور القيادة القطرية بأن الأزمة الليبية منحت قطر فرصة طرح عملية دعمها لحماية حقوق الانسان والتغيير الديمقراطي بطريقة حظيت بترحيب قوي في المجتمع الدولي. لقد شكلت إراقة الدماء من قبل نظام ليس لديه عدد يذكر من الشركاء الاقليميين أو الحلفاء الدوليين، رهاناً مضموناً لاتخاذ موقف مناهض للحكم السلطوي، وهكذا ما إن صدر القرار 1973 عن مجلس الأمن الدولي حتى قال وزير خارجية قطر إنّ " قطر تساهم في العمل العسكري إيماناً منها بضرورة أن تكون هناك دول عربية تقوم بهذا العمل لأن الوضع لا يحتمل ". وقد ساعد تعهد قطر ومن ثم الامارات العربية المتحدة بالانخراط العسكري في تقليص الشكوك الاقليمية من أنّ التدخل قد يشكل مثالاً آخر على التدخل العسكري الغربي في شؤون دولة عربية [33].

وكانت قطر أول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما اعتبر خطوة في طريق إزاحة القذافي، دفعت دولاً خليجية أخرى للاقتداء بها. وعدا توسيع الاعتراف ليشمل المعارضة، شاركت مقاتلات ميراج القطرية في الغارات الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي. كما ساعدت قطر في إطلاق قناة " ليبيا الأحرار" الفضائية بتوفير مكتب لها في الدوحة وبث

---

(30) R. Fisk, **"America's secret plan to arm Libya's rebels"**, The Independent, 7 March 2011, 20 April 2015< http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/americas-secret-plan-to-arm-libyas-rebels-2234227.html>.

(31) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit., p 124.

(32)**"Qatar Takes a Bold Diplomatic Risk in supporting Benghazi's Transitional Government"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 898, Cross – border Information, United kingdom, 8 April 2011, p 1.

(33) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit. loc. cit.

إشارتها لتقويض التأييد الذي كان القذافي يتمتع به في المناطق الواقعة تحت سيطرته. وهذا الأمر يظهر أن الدوحة تدرك قدرة وسائل الإعلام على التأثير على السرديات والتصورات والأحداث [34]. وكانت تغطية قناة الجزيرة أيضاً حاسمة في تشكيل الإستجابات الإقليمية والعالمية للأحداث الليبية. في بعض الحالات كان الإعلام الغربي يحقق بمزاعم قناة الجزيرة ويجد أنّ من الصعب إثباتها، فعلى سبيل المثال، قام مدير مشروع شمال أفريقيا في "مجموعة الأزمات الدولية"، هيو روبرتس، بالتحقق من خبر نشرته قناة الجزيرة والتقطته وكالات الأنباء العالمية مفاده بأنّ القذافي يستخدم قواته الجوية لقصف متظاهرين مدنيين سلميين في طرابلس وفي مدن أخرى، ولكن بعد مرور عدة أشهر وعدم إيجاد أي دليل وثائقي أو حتى شاهد عيان يثبت صحة هذا الخبر، استنتج روبرتس بأنّ " الخبر كان غير صحيح، كما الخبر الذي انتشر في كل أنحاء العالم عام 1990م عن قيام الجنود العراقيين بقتل الأطفال الكويتيين الرضّع من خلال نزعهم من حاضناتهم (صناديق حضن الأطفال) كان غير صحيحاً، وكما الإدعاءات في ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية كانت غير صحيحة " [35].

بالإضافة الى ذلك، قدمت قطر مساعدات غير عسكرية تضمنت أكثر من 400 مليون دولار من المساعدات المالية وإمدادات المياه والغاز للتدفئة والسلع الأساسية والمساعدة في بيع وتسويق النفط الليبي من الموانئ الشرقية الخاضعة لسيطرة المتمردين [36]. كما شاركت قطر في مؤتمر لندن في 29 آذار 2011م الذي عُقد من أجل ليبيا، واستضافت أول إجتماع لمجموعة الإتصال الدولية حول ليبيا في نيسان عام 2011م.
ووصل التدخل القطري في ليبيا الى أقصى حدوده، عندما تدخلت القوات الخاصة القطرية في الأسابيع الأخيرة الحاسمة من إسقاط نظام القذافي لدعم الميليشيات، وقد دعمت القوات القطرية المقاتلين خلال اندفاعهم نحو العاصمة، وكانت فاعلة للغاية على الصفوف الأولى في جبهات القتال قبل الهجوم الحاسم على قصر القذافي. وكان مشهد العلم القطري وهو يرفرف على أنقاض قصر القذافي جنباً الى جنب مع علم الثوار مشهداً رمزياً يكشف عن الكثير. وبالفعل، بعد سقوط القذافي، صار الحديث عن التدخل العسكري القطري في ليبيا أكثر وضوحاً، وفي تشرين الأول عام 2011م قال رئيس الأركان القطري حمد بن علي العطية "إن القطريين الموجودين على الأرض كانوا بالمئات في كل منطقة، كان التدريب والاتصالات كلاهما في أيدٍ قطرية، لقد قامت قطر بالإشراف على الخطط التي وضعها الثوار لأنهم في النهاية مدنيون وليس لديهم خبرة عسكرية كافية، لذلك قمنا بدور همزة الوصل بين الثوار وقوات حلف شمال الأطلسي" [37].
وقد شمل تدخل قطر العسكري في ليبيا تقديم الدعم والتدريب لقوات المشاة وتوفير أدوات ومعدات الاتصالات المتطورة، وقد قدّرالمسؤولون الليبيون حجم الدعم العسكري الذي قدمته قطر لإسقاط القذافي بـ 20 ألف طن من الأسلحة، موزعة على 18 شحنة تسليح على الأقل، إضافة الى ملايين الدولارات في صورة مساعدات مباشرة [38].

---

(34) S. Barakat, **The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in Peacemaking**, op. cit., p 8.

(35) H. Roberts, **"Who said Gaddafi had to go?"**, London Review of Books, Vol 33, No 22, 17 November 2011, 1 May 2015<http://www.lrb.co.uk/v33/n22/hugh-roberts/who-said…>.

(36) K. Ulrichsen, **"Libya and the Gulf: Revolution and Counter-revolution"**, op. cit.

(37) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit., p 127- 128.

(38) **"Tiny Kingdom's Huge Role in Libya Draws Concern"**, Wall Street Journal, 17 October 2011, 1 May 2015<http://www.wsj.com/articles/SB10001424052970270...>.

مع ذلك، لم تنسق قطر والإمارات العربية المتحدة مساعداتهما العسكرية إلى المعارضة الليبية، لا بل قامتا بدعم فصائل متباينة في الميدان، الأمر الذي عقّد مهمة توحيد الحركة المناهضة للقذافي منذ مرحلتها الأولى، وساهم في الإنقسام اللاحق للحركة بعد وصولها إلى سدة الحكم في تشرين الأول عام 2011م. وفي البداية لم تكن معايير اختيار الحلفاء مبنية بالضرورة على التوجهات والميول الإيديولوجية، بل على عوامل تسارع الأحداث والإعتبارات التاريخية والجغرافية، فالمغتربون الأجانب المقيمون في مختلف المناطق بليبيا هم من كان يشرف على عمليات توصيل الدعم المالي والعسكري. ومع تتابع أحداث الحراك الليبي كان لهذه التدخلات تأثير بالغ على صيرورتها وتداعياتها. فالإتكالية على الرعاية الخارجية خفّضت احتمالات التعاون بين الفصائل المتعددة وأجهضت عملية بناء الإجماع بينهم على مسارها. وولدت من جانب آخر انشطاراً صار يتنامى ويزداد على مسار الأحداث في صفوف المناهضين لنظام القذافي. وبدأت فصائل المعارضة تتنافس على شحنات السلاح التي تصلهم من الخارج وتحفظوا على المعلومات الاستخباراتية من الخارج، واستهدفوا بنوك المعلومات وأرشيف البيانات بين بعضهم البعض، بل حاولوا مناورة بعضهم أثناء الهجوم على طرابلس [39].

غير أنّ هذه الصورة تعتبر باهتة مقارنة مع الأحداث التي تجري في ليبيا اليوم. فعندها كانت الفصائل المختلفة ومن يقف وراءها بالدعم متحدة في الحدّ الأدنى على هدف مشترك وهو الإطاحة بالقذافي. أما اليوم فانّ القوى الخارجية متورطة للعظم في الصراع القائم بين فصائل أكثر تشتتاً وأعمق اختلافاً، بشكل أدى إلى تبلور ما يمكن تسميته بالحرب بالوكالة.

اليوم يوجد في ليبيا (حتى عام 2014م) حكومتان تتنافسان على الشرعية، لكلّ منهما مؤسساتها، الأولى معترف بها دولياً، ومقرها مدينة طبرق، وتتألف من مجلس النواب الذي تم حله من قبل المحكمة الدستورية العليا، وحكومة منبثقة عنه، إضافة إلى ما يسميه هذا الجناح بـ " الجيش الليبي ". أما الجناح الثاني للسلطة في ليبيا، وهو في العاصمة طرابلس، فيضم المؤتمر الوطني العام ومعه حكومة منبثقة عنه، فضلاً عما يسميه هذا الجناح هو الآخر بـ " الجيش الليبي ". وبشكل عام، تحولت ليبيا إلى ساحة للتنافس الإقليمي بين السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر من جهة، وقطر وتركيا والسودان من جهة أخرى. يقف المحور الأول إلى جانب ما يسمى بالتيار الليبرالي، ويمثل رئيس المجلس الوطني السابق محمود جبريل مع حزبه تحالف القوى الوطنية هذا التيار. ونجد أيضاً في هذا التيار عبد الله ناكر المسؤول العسكري السابق في طرابلس والمنحدر من الزنتان، وقد أسس حزب القمة، وفي نفس المعسكر كتائب القعقاع والصواعق والمدني المنحدرة كذلك من الزنتان.

وتدعم المملكة السعودية والامارات العربية المتحدة ومصرمجلس النواب المنتخب في طبرق، والذي يسيطر عليه التيار الليبرالي، كما تدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر (قائد سابق للقوات البرية في عهد القذافي، قاد الحرب ضد تشاد ثم انشق لتشكيل جبهة معارضة مدعومة من وكالة المخابرات المركزية الأميركية) الذي تعهد من خلال معركة الكرامة التي أطلقها بطرد الجماعات الإسلامية المسلحة الإرهابية، وقد ضم حفتر

---

(39) F. Wehrey, **"Is Libya a proxy war?"**, The Washington Post, 24 October 2014, 1 May 2015<http://www.washingtonpost.com/blog/monkey-cage/wp/2014/...>.

جماعة الإخوان المسلمين الى قائمة أهدافه [40].

أما قطر وتركيا والسودان فتدعم التيار الإسلامي، كحزب العدالة والبناء الذراع السياسية للإخوان المسلمين في ليبيا والذي يرأسه محمد صوان، وعبد الحكيم بلحاج قائد المجلس العسكري السابق لثوار طرابلس والذي كان قائد الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، وقد أعادته المخابرات الأميركية إلى ليبيا عام 2004م، ونجد أيضاً في هذا التحالف عبد الرحمن السويحلي عضو المؤتمر الوطني العام عن مصراته.

كما أقامت قطر علاقات وثيقة مع علي وإسماعيل الصلابي، وكان علي الصلابي يقيم فى منفاه فى قطر قبل عودته إلى ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافى فى 2011م، ليصبح أكثر الشيوخ نفوذاً فيها، فيما تولى أخوه إسماعيل قيادة واحدة من أقوى الميليشيات القتالية التابعة للثوار فى ليبيا، وأكثرها تلقياً للدعم، وهى كتيبة راف الله السحاتي [41]. ويدعم محور قطر وتركيا والسودان المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وقوات الفجر في قتالها ضد اللواء حفتر، وهي تحالف من القوى الإسلامية المتحالفة مع جماعات مسلحة من مصراته.

ثالثاً: البحرين واليمن

إذا كانت السياسة السعودية تجاه مصر منذ العام 2011م تهدف إلى تجنب تأثير الدومينو، فإنّ المخاوف السعودية تحققت بعد ثلاثة أيام من الاطاحة بنظام مبارك وذلك عندما اندلعت الاحتجاجات البحرينية في 14 شباط 2011م. ونتيجة لذلك، استخدمت المملكة السعودية الدعم المالي والاقتصادي والقوات العسكرية البرية، بالاضافة الى السلاح الطائفي من أجل حماية نظامها ومكانتها في المنطقة.

وهذا الموقف السعودي من الاحتجاجات البحرينية كان مطابقاً لموقف بقية دول الخليج، فبعد ثلاثة أيام من إندلاع الحراك البحريني اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في المنامة للتعبير عن دعمهم وتضامنهم مع الحكومة البحرينية. وفي 10 آذار 2011م، وكما أشرنا سابقاً، اجتمعت دول الخليج في الرياض وأعلنت عن برنامج مساعدات مالية تنموية بقيمة 20 بليون دولار ستقدم مناصفة لكلّ من البحرين وعمان، وسيتم تخصيص أغلب تلك الأموال لمشروعات الاسكان والبنية التحتية في كلا الدولتين.

وبالتوازي مع الدعم المالي والسياسي، اتخذت دول الخليج خطوة إضافية للقضاء على التهديد القادم من البحرين. ففي 13 آذار 2011م، طلب ملك البحرين حمد بن عيسى دعم قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وفي اليوم التالي ؛ عبرت مدرعات عسكرية سعودية تحمل أكثر من ألف جندي سعودي، مساندة بـ 800 رجل شرطة إماراتي، جسر الملك فهد ودخلت البحرين.

كانت السعودية تخشى من أن يجد الحراك البحريني صداه في الداخل وخاصة في أوساط الشيعة الذين

---

(40) F. Wehrey, **ENDING LIBYA'S CIVIL WAR: Reconciling Politics, Rebuilding Security**, Carnegie Paper 223, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Washington, September 2014, p 20 – 21.

(41) **"Qatar and Libya Open a New Geopolitical Axis in North Africa"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 907, Cross – border Information, United Kingdom, 2 September 2011, p 3.

يشعرون بالاحباط في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. وبالفعل ؛ وتحت تأثير الاحتجاجات البحرينية وبتأييد رجال دين شيعة ذوي نفوذ كالشيخ نمر النمر، بدأت منذ منتصف شباط عام 2011م تنتشر المظاهرات في المنطقة الشرقية للمملكة السعودية. وبعد فشل ما سمي بيوم الغضب في 11 آذار عام 2011م الذي دعا إليه نشطاء إجتماعيون عبر شبكات الإنترنت ؛ استخدم النظام السعودي كل امكانياته لقمع المظاهرات في البحرين وفي السعودية (42). فبالاضافة الى إصدار فتاوى تحرّم المظاهرات والمسيرات الشعبية، أعلن الملك عبد الله في 23 شباط و18 آذار 2011م عن برنامج مساعدات مالية بقيمة 130 بليون دولار، الى جانب خلق عشرات الالاف من الوظائف في القطاع العام (43). كما أطلق النظام السعودي هجوماً اعلامياً مضاداً يُشعل فتيل الطائفية، ونفذ حملة من الاعتقالات والسجن.

وفي البحرين كان قرار التدخل يتناسب مع استراتيجية السعودية الهادفة إلى حماية إستقرارها الداخلي، ومن خلال تدخلها تكون السعودية قد أرسلت رسالة إلى مواطنيها بأنها سوف تستخدم كل الوسائل بما فيها القمع لحماية نفسها ومواجهة أي احتجاجات. ولا بدّ من الاشارة الى أنّ السعودية لطالما تعاملت مع البحرين على أنها شأن داخلي، وكدليل على ذلك كان قرار إرسال جنود سعوديين الى البحرين من ابتكار وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز وليس وزير الدفاع أو الخارجية (44). وصحيح ان إرسال قوات إلى البحرين كان من الناحية الرسمية بناءً على طلب الحكومة البحرينية الا ان طلب البحرين للدعم العسكري السعودي لم يكن فقط بناءً على رغبتها، ففي كانون الاول عام 2011م أوردت قناة ال (bbc) خبراً مفاده أن السعودية وقبل أسبوعين من إرسال قواتها الى البحرين أعلمت هذه الاخيرة بأنّها إن لم تتعامل مع الاحتجاجات فإنها ـ أي السعودية ـ سوف تفعل ذلك بالنيابة عنها (45). وهذا الامر يدل على مدى القلق الذي اجتاح النظام السعودي من تداعيات الحراك البحريني على الداخل السعودي وعلى النفوذ الايراني في منطقة الخليج.

فإلى جانب ما طرحه الحراك البحريني من تهديد على الصعيد الداخلي، كان للبعد الاقليمي دور في موقف السعودية من الاحتجاجات البحرينية. فنجاح الانتفاضة البحرينية سوف يؤدي الى تمكين الشيعة من السلطة في البحرين، وهذا في نظر السعودية يعني زيادة للنفوذ الايراني. وكان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي قد أصدر بياناً في ختام إجتماعه الطارئ في آذار عام 2011م يلمّح الى شكوكه حول قيام ايران بدعم المعارضة البحرينية. فقد نص البيان على " أنّ دول المجلس وشعوبه ترفض جملة وتفصيلا أية محاولات للتدخل الاجنبي في شؤونها، وتعلن أنها سوف تواجه بحزم وإصرار كلّ من تسوّل له نفسه القيام

---

(42) S. Elashmawy, **THE FOREIGN POLICIES OF SAUDI ARABIA AND QATAR TOWARDS THE ARAB UPRISINGS: The cases of Egypt, Libya and Bahrain**, op. cit., pp 9 - 11.

(43)Ibid. p 11.

(44) J. Kinninmont, **"keeping it in the family"**, Foreign Policy, 3 November 2011, 15 May 2015<http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2011/11/03/keeping_it_in_the_family_for_saudi_succession>.

(45) B. Law, **"Saudi Crackdown Takes on Sectarian Character"**, BBC, 14 December 2011, 15 May 2015<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16052343>.

بإثارة النعرات الطائفية أو بثّ الفرقة بين أبنائه ودوله أو تهديد أمنه ومصالحه " [46]. كما اتهم النظام السعودي والبحريني الاحتجاجات في البحرين بالطائفية، وبتلقي الدعم من ايران، وبأنها موجهة ضد السُّنة ومصالحهم.

في اليمن المجاور، أرادت السعودية احتواء الاحتجاجات الشعبية والمحافظة على هيمنتها على البلاد، فرَعَت مبادرة خليجية نصت على تنحية الرئيس اليمني علي عبد الله صالح من السلطة مقابل منحه ومن عمل معه حصانة من الملاحقة القضائية، ونقل صلاحياته إلى نائبه عبد ربه هادي منصور ليتولى إدارة إنتقالية مدتها عامان، تشمل تشكيل حكومة وفاق وصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات تشريعية.

لم تقدّم المبادرة الخليجية إصلاحات سياسية حقيقية ولم تتناول الكثير من مشاكل اليمن السياسية والبنيوية. فالشباب اليمني المستقل الذي تظاهر لأشهر وتعرض لهجمات متكررة من قبل قوى الرئيس صالح، تم إقصاؤه جانباً ولم تتحقق مطالبه بإصلاح سياسي. والحشد الشعبي الحوثي في الشمال لم تشمله الشراكة في السلطة المقترحة من المبادرة ولا الحراك الجنوبي ؛ والجهات الفاعلة الاساسية من حقبة صالح لا تزال موجودة وتنافس على السلطة. كما أن تنظيم القاعدة لا يزال يمارس نشاطه، وموارد البلاد المائية والنفطية تستنفد بمعدل يُنذر بالخطر، والوضع الاقتصادي المتدهور، بما في ذلك سوء التغذية مستمر[47].

في شباط 2015م، وإثر خلاف بين الحوثيين والرئيس عبد ربه هادي حول مسوّدة الدستور اليمني الجديد وتعزيزالحوثيين سيطرتهم على صنعاء، وبعد استقالة الحكومة اليمنية والرئيس اليمني عبد ربه وإصدار الحوثيين إعلاناً دستورياً يقضي بحل البرلمان وتشكيل مجلس وطني انتقالي ومجلس رئاسي، قامت دول مجلس التعاون الخليجي، بالاضافة الى عدد من الدول الغربية، بإغلاق سفاراتها في صنعاء [48]. ودعا مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار تحت الفصل السابع يتيح التدخل العسكري الدولي في اليمن، واعتبروا في بيانهم " أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يهددهما استمرار الإنقلاب على الشرعية في اليمن ". وقد أصدر مجلس الأمن قراراً دعا فيه الحوثيين إلى ترك السلطة والانسحاب من المؤسسات الحكومية والإفراج عن المعتقلين والعودة إلى طاولة المفاوضات، لكنّ القرار لم يتمّ وضعه تحت الفصل السابع، إنما اكتفى بالتهديد بفرض حزمة عقوبات في حال لم يلتزم به الحوثيون. وبعد تقدم الحوثيين باتجاه عدن قامت السعودية في أواخر آذارعام 2015م وبمشاركة عدة دول عربية وخليجية بشن حرب جوية على اليمن أطلقت عليها اسم عاصفة الحزم. فالتحولات الأخيرة التي شهدها اليمن وسيطرة الحوثيين على أغلب مناطق هذا البلد أشعرت السعودية بفقدان هيمنتها على اليمن الذي لطالما كان خاضعاً لسياستها، وتتمتع فيه بنفوذ واسع، سواء عبر الحكومات المتعاقبة أو عبر الجماعات المحلية، والحوثيون بنظر السعودية هم وكلاء لإيران، ويشكلون إمتداداً للتأثير الإيراني، وقد اعتبرت ما حصل في اليمن مؤشراً على

---

(46) B. Friedman, **"Battle for Bahrain: What one uprising meant for the Gulf states and Iran"**, World Affairs, March/April 2012, 15 May 2015<http://www.worldaffairsjournal.org /article/battle-bahrain-what-one-uprisingmeant-gulf-states-and-ira>.

(47) B. Haykel, **Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution**, op. cit., p 4.

(48) Z. Laub, **Yemen in Crisis**, Report, Council on Foreign Relations, New York, 29 April 2015, 1 June 2015<http://www.cfr.org/yemen/yemen-crisis/p36488>.

تصاعد الطموحات الإيرانية والحوثية في آن، وبالتالي بدلاً من النظر إلى الحوثيين كقوة يمكن تحملها في الشمال اعتبرت السعودية أنهم يشكلون تهديداً كبيراً لمصالحها، فاندفعت إلى العمل لاستعادة اليمن ومعه استعادة نفوذها في منطقة الخليج [49].

بالنسبة لقطر فإن موقفها من الربيع البحريني كان متوافقاً مع موقف المملكة العربية السعودية. فلم تتخذ مواقف داعمة للحراك البحريني أو مؤيدة له سواء سياسياً أو إعلامياً، وشاركت المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بالتعهد بتقديم مساعدات مالية الى البحرين وعمان في إطار ما يعرف بمشروع "مارشال الخليج". كما أيدت قطر قرار مجلس التعاون الخليجي بنشر قوات درع الجزيرة في البحرين لدعم النظام والتصدي للمظاهرات، ولم تكتف بتأييد القرار، ولكنها شاركت بالقوات العسكرية التي تم إرسالها وبررت دخول القوات الخليجية الى البحرين على أنه تطبيق والتزام بالاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبدلاً من أن يثني على المظاهرات الحاشدة المطالبة بقدر أكبر من التمثيل السياسي كما فعل في ليبيا، تحدث وزير خارجية قطر بلهجة مختلفة وقال " نحن نعتقد أنه لكي ينجح الحوار علينا نزع فتيل هذا التوتر من خلال انسحاب الجميع من الشارع " [50]. وقال مسؤول عسكري قطري بارز لوكالة الأنباء القطرية إن "واجب القوة القطرية المشاركة في قوات درع الجزيرة هو المساهمة في استعادة النظام والأمن"، وأضاف " كقوة قطرية نحن نتلقى أوامرنا من قائد قوات درع الجزيرة المشتركة " [51].

وفي مخالفة لمواقفه المؤيدة والداعمة للحراكات العربية السابقة للحراك البحريني، انتقد يوسف القرضاوي الشيخ المقيم في قطر والمدافع دينياً عن مواقف تتناغم مع السياسة القطرية، الاحتجاجات البحرينية بشدة، واعتبرها طائفية تستهدف أهل السُّنة. وقال إن المحتجين يعمدون الى الاستقواء بالخارج، ويعبّرون عن أراء فئة مذهبية وليس الشعب بأكمله [52].

ولم تنتهج قناة الجزيرة الاخبارية النهج الاعلامي الذي مارسته مع الربيع العربي في البلدان الاخرى، فلم يعدُ خبر مظاهرات البحرين سوى خبر قصير لمدة ثوانٍ معدودة إن تمّ التطرق له. وموقف القناة هذا كان محل انتقاد العديد من المؤسسات الاعلامية الدولية والمنظمات الحقوقية وكذلك المعارضة البحرينية.

المقاربة القطرية تجاه البحرين والتي تنضوي تحت العباءة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي مختلفة تماماً عن الأحادية التي ميزت سياسات الدوحة في أماكن أخرى. ويرجع ذلك إلى أن الانتفاضات التي

---

(49) L. Khatib, **Saudi Arabia's Comeback Via Yemen**, 1 April 2015, 1 June 2015<http://carengie-mec.org/publications/?fa=59556>.

(50) **"Qatar: Al Jazeera faces tough questions as Doha backs Saudi troops in Bahrain"**, Los Angeles Times, 15 March 2011, 1 June 2015<http://latimesblogs.latimes.com/babylonbeyond/2011/03/qatar-bahrain-saudi-arabia-protests- troops-security.html>.

(51) **It's official: Qatar has sent troops to Bahrain**, Doha News, 19 March 2011, 1 June 2015<http://dohanews.co/its-official-qatar-has-sent-troops-to-bahrain/>.

(52) ياسر الزعاترة، **"الحراك البحريني بين القرضاوي وحسن نصر الله"**، العرب القطرية، العدد 8319، 23 آذار 2011، ص 19.

شهدتها منطقة شمال أفريقيا لم تمثل تهديداً للمصالح القطرية مثلما فعلت الاحتجاجات ضد نظام لا يبعد سوى أميالٍ قليلة. فتقديم أيّ تنازلات عميقة من جانب النخبة البحرينية الحاكمة، والتي تشكل الحلقة الأضعف في سلسلة الملكيات الخليجية، يمكن أن يهدد بتشجيع حركات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ويخلّ بالتوازن الطائفي الدقيق بين مجموعة المصالح السُّنية – الشيعية. كما ازدادت محدودية هامش المناورة بالنسبة الى قطر بسبب الأهمية الكبرى التي أضفتها المملكة العربية السعودية على مسألة الحفاظ على الاستقرار في البحرين كجزء من الصراع مع إيران على السيادة الإقليمية، ومستويات التأثير السعودي الموجودة في البحرين، وأيضاً اليمن، حدّت من قدرة قطر على صياغة وتنفيذ سياسات تختلف كثيراً عن نهج الرياض [53].

في اليمن، كانت قطر في الظاهرشريكاً أساسياً في المبادرة الخليجية، ولكن في حقيقة الأمر كانت تعمل بالضد من بنود المبادرة، بل أعلنت في 12 أيار 2011م عن انسحابها من المبادرة لحل الأزمة في اليمن. وجاء في تصريح لمصدر مسؤول في وزارة الخارجية لوكالة الأنباء القطرية أن وزير خارجية قطر قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وأبلغه بهذا القرار، موضحاً له بأن " دولة قطر قد اتخذت هذا القرار مضطرة بسبب المماطلة والتأخير بالتوقيع على الاتفاق المقترح في المبادرة مع استمرار حالة التصعيد وحدة المواجهات وفقدان الحكمة، مما يتنافى مع روح المبادرة الهادفة الى حلّ الأزمة في اليمن في أسرع وقت بما يحقق طموحات الشعب اليمني ". في حقيقة الأمر أن السبب الجوهري وراء انسحاب قطر من المبادرة الخليجية أبعد من مجرد مماطلة، إذ يبدو أن قطر شعرت بأن السعودية تستخدم المبادرة لترتيب الوضع باليمن بما يتوافق مع مصالحها. ولذلك، بدأ القطريون بتحرك منفرد في الملف اليمني، حيث فتحوا قنوات خاصة وسرية مع جمعية الاصلاح الإخوانية وآل الأحمر المنشقين عن نظام علي عبد الله صالح [54].

وكشفت وثائق وزارة خارجية النظام السعودي التي سرّبها موقع ويكيليكس عن مدى قلق السعودية من دور قطر في اليمن بعد صدور المبادرة الخليجية، ففي إحدى الوثائق المسربة، رسالة من سفير السعودية باليمن الى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يقول فيها " إن دولة قطر تدفع مبالغ كبيرة لخلط الأوراق السياسية والدفع للفوضى، وإنها خصصت لهذا الغرض مبلغ 250 مليون دولار، ويتولى المخطط الشيخ حميد الأحمر، ويعمل الآن على دعم الاحتجاجات في القوى الأمنية والعسكرية والتحريض على التمرد وإفراغها من قيادتها الأمنية، وهو يدفع بهذه الاحتجاجات بدعوى المطالبة بحقوق، ولكنّ الواقع هو استعراض للقوة ويهدف إلى إفشال الانتخابات الرئاسية في 21 شباط، ويهدف أيضاً الى أنه لو تمت الانتخابات فسيرث الرئيس الجديد إدارات عسكرية وأمنية هزيلة بدون قيادات، والواقع أنه يدفع بالبلاد إلى وضع كارثي..." [55].

---

(53) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit., p 115 - 116.

(54) يحيى مفتي، **علاقات تنتظر مفاجآت: السعودية وقطر...المبارزة المؤجلة**، المرجع السابق.

(55) **The Saudi Cables: Examining Saudi cables on Yemen**, 20 June 2015, 1 July 2015<http://saudicableleaks.wordpress.com/category/wikileaks/>.

ولم تكتف قطر بإقامة علاقات مع الاخوان المسلمين في اليمن، بل إن توسط الدوحة للإفراج عن امرأة سويسرية اختطفها تنظيم القاعدة في عام 2012م، من دون إشعار السلطات اليمنية والتنسيق معها، يثبت أن نفوذ قطر في اليمن أصبح مهولاً. وهذا يعيدنا إلى ما كشف عنه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح لقناة العربية من طلب لأمير قطر السابق حمد بن خليفة وللرئيس الليبي السابق معمر القذافي سألاه فيه عن الكفّ عن محاربة القاعدة، وقد أعلنا استعدادهما للوساطة معها كونه ليس المستهدف منها، في إشارة الى أن في ذلك استهدافاً للرياض (56).

حاولت قطر أن ترث دور السعودية في اليمن خلال ما عرف بالربيع العربي، الجميع بمن فيهم القبائل والإخوان وآل الأحمر انخرطوا في الصراع إلى جانب قطر بحيث لم يبق للسعودية التي رفضت أي نفوذ للإخوان المسلمين من حليف الا علي عبد الله صالح. وحينما تمكن الحوثيون من القضاء على نفوذ الاخوان وآل الأحمر اعتبر ذلك مكسباً للسعودية لأنه مثّل ضربة قاصمة لنفوذ قطر، بعدها فقط تحرك مشروع المصالحة القطرية ـ السعودية. وقد أبلغت الرياض الوسيط الكويتي بينها وبين الدوحة أن على قطر التخلي عن ورقة اليمن وأن تعيد تسليمها للمملكة، وأن تسير خلف السعودية في المصالحة مع القاهرة التي زارها رئيس الديوان الملكي السعودي آنذاك خالد التويجري والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مبعوثاً لأمير قطر في 21 كانون الأول 2014م. بعد ذلك عملت المملكة السعودية وبمباركة أميركية على تشكيل جبهة داخلية أرادتها سداً منيعاً أمام تمرد "أنصار الله" من دون أن تنجح. كان هؤلاء يكسبون المزيد من الساحات إلى أن دخلوا صنعاء، بعدها دخل الجميع في مفاوضات تجمدت لحظة وفاة الملك عبد الله، وبعد وصول الملك سلمان الى السلطة في الرياض واستقالة الرئيس اليمني عبد ربه هادي، عادت الأمور إلى نقطة الصفر، وبدأ التفكير بشن حرب على اليمن (57).

وقد اعتبر البعض مشاركة قطر في عملية عاصفة الحزم كمؤشر لعودة قطرللنظام الإقليمي الخليجي، إذ شاركت قطر منذ بداية الهجمات الجوية على الحوثيين بما لا يقل عن 10 طائرات، وهو ما تبعه حضور أمير قطر الشيخ تميم بن حمد القمة العربية في شرم الشيخ، واستقبال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي له، مما يعكس بداية محاولة جديدة لتحقيق المصالحة بين مصر وقطر، وهو ما أعقبه عودة السفير القطري إلى القاهرة بعد أن سحبته قطر من مصر، وهو ما قوبل بتأكيد مصري على أن عودة السفير المصري إلى الدوحة هي " قرار يتم تداوله وتقديره وفقاً للاعتبارات والتقديرات السياسية من الدولة " (58).

---

(56) F. Al- Muslimi, **Qatar Encroaches on Saudi Influence in Yemen**, ALMONITOR, 20 August 2013, 1 July 2015<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/08/qatar-encroaches-saudi-influence-yemen.html>.

(57) إيلي شلهوب، **كيف تدحرج موقف آل سعود نحو الحرب في اليمن؟**، جريدة الأخبار، 17 نيسان 2015، على الموقع الالكتروني (1 تموز 2015): http://www.al-akhbar.com/node/230672

(58) **كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية " عاصفة الحزم " في اليمن؟**، تحليلات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 7 نيسان 2015، على الموقع الالكتروني (1 تموز 2015):
http://www.rcssmideast.org/article/3288/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AA%

المطلب الثاني: الواقع السوري نموذجاً لحدّة الصراع ومستقبل العلاقات السعودية – القطرية

أولاً: السياستان السعودية والقطرية تجاه الأزمة السورية

في البداية اتخذت الحكومة السعودية موقفاً حذراً من الاحتجاجات السورية التي اندلعت في شباط عام 2011م. فصحيح أن العلاقات السعودية مع الرئيس السوري بشار الأسد لم تكن جيدة بسبب تحالفه مع إيران ودعمه لحزب الله اللبناني، وقد ازدادت هذه العلاقات سوءاً مع اغتيال حليف المملكة القوي رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، الا أن هذا لم يمنع الحكومة السعودية من الانفتاح والتعامل مع سوريا بعد العام 2008م. وحتى ربيع عام 2011م كانت السعودية تأمل بابعاد سوريا عن إيران، وبالتالي إضعاف نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط. وأيضاً، كانت تميل السعودية بشكل عام باتجاه الحفاظ على الوضع القائم، وكانت تخشى حركات التغيير.

موقف السعودية الحذر سرعان ما تغير، ففي آب عام 2011م أصدر الملك عبد الله بياناً أعلن فيه سحب السفير السعودي في دمشق، ودعا فيه القيادة السورية إلى " إيقاف آلة القتل وإراقة الدماء " والقيام بإصلاحات. وفي تشرين الثاني عام 2011م وبضغط من السعودية علّقت جامعة الدول العربية عضوية سوريا وفرضت عليها مجموعة من العقوبات. وفي الأشهر اللاحقة أصبحت السعودية واحدة من أنشط داعمي المعارضة في سوريا[1].

لقد رأت السعودية في الإطاحة بالرئيس السوري فرصة جديدة لإضعاف نفوذ إيران وإقامة نظام سُنّي يكون شريكاً طبيعياً لمنطقة الخليج، وفرصة أيضاً لإضعاف حزب الله في لبنان وللتعافي من خسارة العراق، فضلاً عن استعادة الورقة الفلسطينية من محور المقاومة.

لكن في الوقت الذي كانت فيه قطر وتركيا تقومان بتمويل وتسليح المقاتلين في سوريا، كانت السعودية تنتظر أن تتخذ الولايات المتحدة قراراً بدعم المقاتلين بشكل له معنى [2]. وحتى العام 2012م لم يكن هناك سوى تقارير متفرقة عن قيام السعودية بتزويد المقاتلين بالأموال لشراء الأسلحة الصغيرة والذخيرة .

في تموز 2012م بدا أن الرياض تريد اتباع نهج أكثر حزماً في سوريا. ففي ذلك التاريخ اختارت السعودية الأمير بندر بن سلطان رئيساً جديداً للإستخبارات العامة. الأمير بندر معروف بتأييده لواشنطن، شغل منصب سفير لدى الولايات المتحدة الأميركية لمدة 22 عاماً، وخلال هذه الفترة أقام علاقات وثيقة مع زعماء أميركيين وأجهزة الاستخبارات الأميركية، وأصبح مرتبطاً جداً بالمشهد السياسي الأميركي. والأمير بندر معروف أيضاً بعدائه الشديد لإيران، وبتعيينه رئيساً لجهاز (إلى جانب دوره كأمين عام لمجلس الأمن الوطني السعودي) مسؤول عن تقديم الدعم للمقاتلين في سوريا، بدت الرياض وكأنها قررت شن حرب بالوكالة ضد إيران [3].

---

(1) **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 22.

(2) A. Entous, **A veteran Saudi Power Player Works To Build Support to Topple Assad**, The Wall Street Journal, 25 August 2013, 1 July 2015<http://www.wsj.com/articles/SB100014241>.

(3) A. Entous, op. cit.

في الملف السوري، تلقى بندر المساعدة من أخيه سلمان بن سلطان الذي تولى مسؤولية العلاقة مع المعارضة السورية. وقد تمت ترقية سلمان إلى منصب نائب وزير الدفاع في آب عام 2013م على الرغم من كونه صغيراً جداً من وجهة نظر المملكة العربية السعودية (4)، وهذا يدل على الأهمية التي كان يحظى بها بندر والمحيطون به في السياسات السعودية.

بعد تولي بندر رئاسة الإستخبارات العامة، زادت الرياض من ضغوطها على الأردن الذي كان في العلن يدعو إلى حلّ سلمي في سوريا، ولكن وراء الكواليس كان يعمل إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية. وابتداءً من صيف 2012م وما بعده ظهرت تقارير في الصحافة الأميركية تتحدث عن أن واشنطن قررت تدريب وتسليح المقاتلين في سوريا. وفي الواقع، كانت الولايات المتحدة الأميركية تدرب المقاتلين في قاعدة في الأردن منذ العام 2012م، ولكن كان هناك خلافات متكررة بين الأميركيين والسعوديين لأن الأمير بندر أراد أعمالاً أكثر حزماً (5).

واقترح بندر أيضاً "استراتيجية الجنوب" التي تهدف إلى تدريب وتسليح مقاتلين في جنوب سوريا في قواعد في الأردن لتحقيق توازن مع الجماعات التي تقاتل في شمال سوريا المدعومة من قطر وتركيا (6).

وكانت الولايات المتحدة الأميركية ترفض باستمرار طلباً سعودياً متكرراً بتزويد المقاتلين في سوريا بصواريخ مضادة للطائرات، وخلال عام 2013م، علقت الولايات المتحدة الأميركية مراراً إجراءات "استراتيجية الجنوب" (7). وأمام هذا التردد الأميركي؛ بقيت الجهود السعودية غير فعالة.

من ربيع عام 2013م بدأت القيادة السعودية تفقد صبرها، وراحت تطالب علناً بدعم جدّي للمقاتلين. وزاد عدم الرضى السعودي بعد تراجع الولايات المتحدة عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا والاتفاق بدلاً من ذلك مع روسيا وسوريا على تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. لقد اعتبرت السعودية أن التراجع عن الخيار العسكري خطأ كبيرٌ لأن إيران وسوريا ستفسّرانه على أنه علامة ضعف. والسعودية لم ترحب فقط بقرار التدخل العسكري في سوريا، إنما حاولت أيضاً – من دون أن تنجح – الحصول على قرار من جامعة الدول العربية يدعم هذا التدخل (8).

في أيلول عام 2013م بدت السعودية وكأنها اتخذت قراراً بزيادة دعمها للمقاتلين في سوريا. تقارير عدة بدأت تظهر تتحدث عن زيادة الرياض لشحنات الأسلحة التي ترسلها إلى المقاتلين، لكن من دون إرسال

---

(4) A. McDowall, **son of former Saudi crown prince named deputy defense minister**, Reuters, 6 August 2013, 15 July 2015<http://mobile.reuters.com/article/ieUSBRE97513U2...>.

(5) G. Steinberg, op. cit., p 23.

(6) A. Entous, op. cit.

(7) **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 22.

(8) D. D. KIRKPATRICK, **Arab League Endorses International Action**, The New York Times, 1 September 2013, 15 July 2015<http://mobile.nytimes.com/2013/...action.html?referrer=>.

صواريخ مضادة للطائرات بناءً لطلب الولايات المتحدة الأميركية [9]. كما جرى حديث عن خطة سعودية لتدريب 50 ألف مقاتل وإرسالهم إلى سوريا عبر الحدود الأردنية لمحاربة نظام الرئيس بشار الأسد. وفي 29 أيلول 2013م، وبإشراف ورعاية سعودية أسست 43 جماعة مقاتلة، تعمل في ريف دمشق وتتراوح بين جماعات أصولية إسلامية وجماعات أكثر إعتدالاً، " جيش الإسلام " تحت قيادة السلفي محمد زهران علوش، قائد لواء الإسلام (العمود الفقري لجيش الإسلام الذي تشكل) والأمين العام لجبهة تحرير سوريا الإسلامية. وفي تشرين الثاني عام 2013م اندمج جيش الإسلام مع جماعات إسلامية وسلفية أخرى في تكتل واحد باسم " الجبهة الإسلامية ".

وعلى الرغم من قيام الحكومة السعودية بإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة جماعات إرهابية، وتقديم الملك عبد الله هبة قدرها 100 مليون دولار لتفعيل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فضلاً، عن اعتبار المفتي العامّ للسعودية بأن داعش هو العدو الأول للإسلام، فإن هذه المنظمات حصلت على دعم من جهات سعودية [10]. وكان نائب الرئيس الأميركي جو بايدن قد اتهم الرياض إلى جانب أنقرة وأبو ظبي بتمويل وتسليح الإرهاب، ففي خطاب ألقاه في تشرين الأول عام 2014م في جامعة هارفرد حول سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط قال بايدن "إن مشكلتنا الكبرى كانت حلفاءنا في المنطقة، الأتراك أصدقاء كبار لنا، وكذلك السعودية والمقيمون في الإمارات العربية المتحدة وغيرها، ولكن همهم الوحيد كان إسقاط الأسد، لذلك شنوا حرباً بالوكالة بين السُّنة والشيعة وقدّموا مئات الملايين من الدولارات وعشرات ألاف الأطنان من الأسلحة إلى كل من يقبل بمقاتلة الأسد... وكان الذين تم دعمهم هم النصرة والقاعدة "[11].

لم يقتصر الدعم السعودي للمقاتلين في سوريا على المال والتدريب والسلاح، انما انضمّ أيضاً الآلاف من السعوديين إلى الجماعات المتطرفة في سوريا للمشاركة في الحرب الدائرة هناك . تقارير عدة تحدثت عن إرسال العديد من السعوديين المحكوم عليهم بالإعدام للقتال في سوريا إلى جانب الجماعات المسلحة [12]. تقارير أخرى تحدثت عن قيام قاضٍ سعودي باقناع متظاهرين سعوديين ألقي القبض عليهم في منطقة بريدة بقتال الشيعة في سوريا بدلاً من تلقّي العقاب من الحكومة السعودية [13]. وقد اتهم محمد فهد القحطاني - أحد

---

(9) A. BARNARD, **Syrian Rebels Say Saudi Arabia Is Stepping Up Weapons Deliveries**, 12 September 2013, 15 July2015<http://mobile.nytimes.com/2013/... weapons-deliveries.html>.

(10) J. ROGIN, **AMERICA'S ALLIES ARE FUNDING ISIS**, THE DAILY BEAST, 14 June 2014, 15 July 2015< http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/14/america-s-allies-are...html>.

(11) C. DICKEY, **VP BIDEN APOLOGIZES FOR TELLING TRUTH ABOUT TURKEY, SAUDI AND ISIS**, THE DAILY BEAST, 5 October 2014, 15 July 2015<http://www.thedailybeast.com/articles/2014/10/05/vp-biden-apologizes-for-telling-truth-about-turkey-saudi-and-isis.html>.

(12) **Saudi Arabia Sent Death Row Inmates to Fight in Syria in Lieu of Execution**, Global Research, 21 January 2013, 15 July 2015<http://www.globalresearch.ca/saudi-arabia-sent-death-row-inmates-to-fight-in-syria-in-lieu-of-execution/5319802>.

(13) R. Rieger, **In Search of Stability: Saudi Arabia and the Arab Spring**, op. cit., p 18.

الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية وأستاذ إقتصاد سابق في معهد الدراسات الدبلوماسية في الرياض- النظام السعودي بتجنيد الشباب السعودي المطالب بإصلاحات سياسية للقتال في سوريا وذلك للخلاص منهم ووقف المظاهرات. وقد اعترفت السعودية في نهاية عام 2013م بوجود سعوديين توجهوا للقتال في سوريا. وقالت ان عددهم يبلغ حوالي 1125 شخصاً، الا أن هناك تقارير أكدت أن الرقم أكبر من ذلك [14].

وبعد الانتقادات التي وجهت للمملكة العربية السعودية بسبب دعمها المتواصل للجماعات المقاتلة في سوريا، وبعد ظهور تقارير تتحدث عن انضمام سعوديين للجماعات المتطرفة في سوريا، أصدر الملك عبد الله في شباط عام 2014م مرسوماً يجرّم من يقاتل خارج المملكة بالحبس من ثلاث إلى عشرين سنة للمدنيين ومن خمس إلى ثلاثين سنة للعسكريين. كان هذا المرسوم رسالة إلى الغرب بأن السعودية جادة في مكافحة الإرهاب، وبأن سياسة السعودية السابقة في استغلال الجهاديين في أماكن كأفغانستان قد انتهت، وبدلاً من تخفيض تذكرة السفر لإسلام أباد في الثمانينيات من القرن العشرين، فإن الجهاديين مع هذا المرسوم سيواجهون أحكاماً بالسجن عند عودتهم إلى السعودية. أراد النظام السعودي أن ينظر العالم للجهاديين السعوديين على انهم فاعلون مستقلون غير تابعين للدولة، والحكومة لا تسيطرعليهم، ولكنّ هذا التفسير لا يتناسب مع السياق السعودي لسبب واحد بسيط: في السعودية الدين، الذي هو مصدر إلهام للجهاديين، ليس عالماً للفرد وجزءاً من مجتمع مدني مستقل، بل الدين والدولة في السعودية مندمجان ويدعمان بعضهما بعضاً. الدولة توفر المؤسسات والتمويل لتنظيم النشاطات الدينية والتعليم وفي المقابل يدعم الدين قرارات الحكومة.

في 24 آذار 2015م، وبعد وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم في الرياض وإثر التقارب السعودي ـ التركي ـ القطري الذي حصل آنذاك أعلنت كتائب عسكرية مقاتلة من بينها جبهة النصرة وأحرار الشام توحّدها تحت اسم "جيش الفتح ".

بالنسبة لقطر فهي في الأشهر الأولى للاحتجاجات السورية لم تُبدِ ردَّ فعل واضحاً، فحتى ذلك الوقت كانت قطر على علاقة جيدة بالنظام السوري. الحكومة القطرية لعبت دوراً هاماً في مساعدة سوريا في التغلب على عزلتها، وفي نفس الوقت استثمرت قطر ملايين الدولارات في الإقتصاد السوري وخاصة في القطاع الخاص. كانت الدوحة تعتبر أن علاقاتها الجيدة مع سوريا تؤثّر إيجاباً على علاقاتها مع إيران حليفة سوريا الأساسية، وحتى قناة الجزيرة لم تُبدِ إهتماماً كبيراً في الأيام الأولى للاحتجاجات السورية، وكان القرضاوي فقط من قام بتوجيه انتقادات للنظام السوري. لكن موقف قطر هذا لم يدم طويلاً، في تموز 2011م كانت قطر أول دولة خليجية تغلق سفارتها في دمشق. وفي الأشهر اللاحقة أصبحت قطر القوة الدافعة وراء التحركات المناهضة لنظام دمشق.

استخدمت قطر الجامعة العربية كأداة رئيسية لتنفيذ سياستها في سوريا. كانت الدوحة قد تولت رئاسة الجامعة الدورية لولاية ثانية غير مسبوقة حتى آذار 2012م بعد تأجيل قمة شباط 2012م وصدور قرار قضى بإعادة الرئاسة الى الدوحة. وهذا التحول للأحداث وضع قطر في موقع تأدية دور تنظيمي في الردّ

---

(14) M. Hashim, **Iraq and Syria: Who are the foreign fighters?**, BBC, 3 September 2014, 15 July 2015<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29043331>.

العربي على ما يجري في سوريا. ترأس وزير خارجية قطر حمد بن جاسم اللجنة الوزارية العربية بشأن سوريا، وهي الآلية التي أنشأتها الجامعة العربية لتسوية الأزمة، واستضافت الدوحة ثلاثة من اجتماعات اللجنة الوزارية العربية التي تتولى بدورها رفع توصياتها إلى المجلس الوزاري. وفي تشرين الثاني 2011م قامت الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا ؛ وأعلنت بعد فترة وجيزة بأن سوريا سوف تخضع لعقوبات اقتصادية تشمل وقف التعامل مع البنك المركزي السوري، وتجميد أرصدة الحكومة السورية في الدول العربية، وإيقاف الاستثمار العربي في الاقتصاد السوري. وكانت الجامعة قد اقترحت في تشرين الثاني 2011م خطة سلام تدعو إلى: وقف العنف، انسحاب الجيش السوري من المدن، بدء محادثات بين المعارضة والحكومة ودخول مراقبين عرب إلى سوريا. وقد وافقت الحكومة السورية في منتصف كانون الأول عام 2011م على دخول المراقبين إلى أراضيها [15].

كانت ثقة قطر بنفسها في تلك الفترة في أوجها بعد المساعدة بالإطاحة بالقذافي، ورأت القيادة القطرية أن أي شيء قد يكون ممكناً. وقد ظهرت العجرفة القطرية في الكلام الذي وجّهه وزير خارجية قطر حمد بن جاسم إلى الوفد الجزائري خلال إجتماع وزراء خارجية العرب في تشرين الثاني 2011م. فوفقاً لصحيفة "Gulf States Newsletter" عندما طلب وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي عقد إجتماع مغلق لمناقشة القضية السورية بحكمة ولإعادة النظر بقرار تعليق عضوية سوريا لأنّ هذا القرار يعقد الأمور أكثر، أجاب وزير خارجية قطر " كفى دفاعاً عن سوريا لأنّ دوركم آتٍ وربما وقتها قد تحتاجون إلينا "، وقد دفع هذا الجواب القطري إحدى الصحف الجزائرية إلى التساؤل " ألم يحن الوقت لإيقاف هذا البلد الصغير عن الاعتقاد بأنه مسموح له أن يفعل ما يحلو له " [16]. ويتضح من هذا التساؤل أنّ هناك شعوراً بعدم الفهم كيف يمكن لدولة صغيرة أن يكون لديها نفوذ لا يتناسب وحجمها، وهذه النظرة إلى قطر ظهرت في وصف وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل لقطر في عام 2013م حيث قال " قطر ليست سوى 300 شخص.... وقناة تلفزيونية " [17].

وفي البداية أُعطيت قطرالضوء الأخضر لتتولى القيادة في الأزمة السورية، وهذا ما صرح به وزير خارجية قطر حمد بن جاسم خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة " Financial Times " البريطانية في عام 2016م حيث قال " عندما بدأنا التدخل في سوريا كان لدينا الضوء الأخضر بأن قطر سوف تقود الأمر هناك لأن السعودية لم تكن تريد في ذلك الوقت القيادة، بعد ذلك حصل تغيير في السياسة، والسعودية لم تبلغنا أنها تريدنا في المقعد الخلفي " [18].

---

(15) G. Steinberg, **Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy**, SWP Comments, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2012, p 6.

(16) **"Qatar –Algeria relations under strain"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 914, Cross – border Information, United Kingdom, 9 December 2011, pp 1-7.

(17) **Saudi prince's swipe at tiny Qatar draws riposte**, Reuters, 29 August 2013, 3 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBRE97S0JF20130829>.

(18) R.khalaf, **Lunch with the FT: Sheikh Hamad Bin-Jaber al-Thani**, Financial Times, 15 April 2016, 21 March 2017<https://www.ft.com/content/98477922-0227-11e6-99cb-83242733f75>.

لم يوقف تعليق عضوية سوريا ولا فرض عقوبات إقتصادية ولا إرسال بعثة مراقبي الجامعة العربية إلى سوريا دوامة العنف. وفي كانون الثاني عام 2012م ذهبت قطر إلى أبعد من ذلك عندما دعت الدول العربية لاتخاذ إجراء عسكري ضد سوريا وإحالة القضية السورية إلى مجلس الأمن، فكان أمير قطر أول زعيم عربي يدعم علناً إرسال قوات عربية إلى سوريا قائلاً لبرنامج 60 minute على قناة "سي بي أس نيوز": "ينبغي أن تذهب بعض القوات لوقف القتل " [19].

لم ينجح دور قطر في الأزمة السورية في إحداث تأثير مباشر أو بعيد المدى كما فعلت في ليبيا، ويعود ذلك جزئياً إلى الخصومات الناشئة بين الأطراف الإقليمية إزاء القوى التي ينبغي دعمها في سوريا، إضافة إلى غياب التوافق ضمن الجامعة العربية حول الخطوات المقبلة. وقد انتهى الإفتتاح الإجتماعي لمجموعة أصدقاء سوريا، وهو تحالف دولي عقد في 24 شباط 2012م بحالة من الفوضى، وغادره الوفد السعودي احتجاجاً على عدم القدرة على التوصل إلى موقف موحد [20].

في أعقاب هذا الإخفاق تعثّر الموقف الموحّد لجامعة الدول العربية. وشكّل انعدام الفعالية هذا ضربة كبيرة إلى كل من الجامعة العربية وقطر نظراً إلى التزام الدوحة في إبقاء المشكلة تحت سيطرة عربية خلال ترؤسها لقمة الجامعة. ونتيجة لذلك اتّصفت قمة الجامعة العربية التي انعقدت في آذار 2012م في بغداد بالتوتر والإنقسام وأفرزت موقفاً ضعيفاً إزاء سوريا، بينما ناشد رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي الجهات الخارجية عدم التدخل. وأبدت قطر عدم رضاها عن امتناع بلدان مثل لبنان والعراق عن التصرف بحزم، وبدأت باتخاذ موقف أكثر تشدداً إزاء سوريا داعية المجتمع الدولي علناً إلى دعم وتسليح المعارضة ضد الحكومة السورية [21].

بعد ذلك أصبحت تصريحات قطر السياسية حادة ويائسة أكثر، ففي تشرين الأول 2012م اتهم حمد بن جاسم الحكومة السورية بارتكاب إبادة جماعية بعد فشل محاولة (اخرى) للتوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة ايام. ونقلت وكالة الأنباء القطرية عنه تصريحاً مدوياً قال فيه: "ما يحدث في سوريا ليس حرباً أهلية، بل حرب إبادة مع رخصة بالقتل من الحكومة السورية والمجتمع الدولي" [22].

وحين انتقلت مسؤولية سوريا إلى عاتق الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين، بدأت الدول الخليجية على نحو متزايد بتحديد و"انتقاء الفائزين" في صفوف الجماعات المقاتلة في سوريا، وفي حالة قطر، كانت هذه القوات على ارتباط وثيق مع جماعة الإخوان المسلمين السورية. وهذه السياسة الأحادية لم تمر بدون أن يثار حولها جدل من قبل المسؤولين الاميركيين الذين أبدوا قلقهم حول إحتمال وصول الأسلحة المرسلة إلى

---

(19) **Qatar's Emir Suggests Sending Troops to Syria**, Al Jazeera, 14 January 2012, 3 August 2015<http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/01/20121146422954697.html>.

(20) M. Chulov, M. Weaver, **Saudi Arabia backs arming Syrian opposition**, The Guardian, 24 February 2012, 3 August 2015<http://www.theguardian.com>World>Syria>.

(21) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit., p 137.

(22)**Qatar accuses Syrian government of genocide after failed truce**, CNN, 30 October 2012, 3 August 2015<http://edition.cnn.com/2012/10/30/world/meast/syria-civil-war/>.

سوريا إلى ايدي الجماعات الإرهابية. وهذا أدى إلى الضغط على الدول الخليجية لارسال أسلحة صغيرة بدلاً من الأسلحة الثقيلة والصواريخ المحمولة على الكتف. وحصل هذا الضغط بعد تصريح المسؤولين الأميركيين بأن "الجماعات المقاتلة التي تحصل على معظم الأسلحة الفتاكة هم بالتحديد من لا نريدهم أن يحصلوا على الأسلحة" (23). وكما سنتحدث لاحقاً لم تنسّق الدول الخليجية، وخاصة قطر والسعودية، مساعداتهما للمجموعات المقاتلة في سوريا، بل على العكس قامتا بدعم مجموعات متنافسة.

استمر التورط القطري في سوريا بالرغم من أن سمعة قطر أصبحت عرضة للتشويه. في تشرين الثاني عام 2012م اجتمع قادة المعارضة السورية في الدوحة لمحاولة حلّ اختلافاتهم العديدة وجداولهم المتعارضة، وبعد أربعة أيام من المفاوضات المكثفة وافق المجتمعون على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو " الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ". غير أن الائتلاف الجديد فشلَ في تقديم نفسه كوسيط سياسي قوي أو محور مركزي لتنسيق المساعدات المالية والعسكرية للمعارضة في سوريا، وفشله هذا أضرّ بمحاولات قطر للوصول إلى نهاية للأزمة السورية، كما زاد من أرجحية التدفق غير المنظم للمساعدات الأحادية الجانب من الحكومات الخليجية لمجموعات مختارة من المقاتلين.

أظهرت التطورات التي حدثت في ربيع عام 2013م مدى تراجع النفوذ القطري ليس في سوريا فحسب، إنما أيضاً في أرجاء الشرق الأوسط. ففي الدوامة الناجمة عن الصدام بين سلطة النظام القديم وبين العديد من المجموعات الناشئة في الدول التي تشهد الربيع العربي، أصبح واضحاً أنه ما من لاعب واحد يستطيع ان يتحكم بوتيرة الأحداث أو باتجاهها. كما كشفت الصراعات السياسية التي طبعت مشهد ما بعد الربيع العربي عن حدود قدرات قطر.

في غضون ذلك عكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مدى اتساع رقعة الخلافات في المقاربات السياسية تجاه الإخوان المسلمين. وكانت قطر تشعر بضغط من قبل المسؤولين الأميركيين لضمان عدم وقوع أي من الأسلحة التي ترسلها الدوحة إلى سوريا في أيدي جبهة النصرة أو غيرها من الجماعات المتطرفة (24). وفي الواقع حصلت الجماعات الإرهابية في سوريا على دعم قطري، وتحدثت صحف أميركية وأوروبية عن هذا الأمر، ونقلت مجلة فورين بوليسي الأميركية عن جين لويس بروغير المدير السابق لمركز أمريكي – أوروبي مشترك لمكافحة تمويل العمليات الإرهابية قوله إن قطر تقوم بتمويل علني لجبهة النصرة. وأضافت المجلة أن هناك مؤسسات قطرية تساعد الإرهاب وتعمل في غسل الأموال وتوفر فرص العمل والوثائق الرسمية لشخصيات رئيسة ذات صلة، وأكدت أيضاً أن قطر ضخّت عشرات الملايين من الدولارات من خلال شبكات تمويل غامضة إلى مقاتلي المعارضة السورية المتشددين والسلفيين المتطرفين (25).

---

(23) D. E. Sanger, **Rebel Arms Flow Is Said to Benefit Jihadists in Syria**, The New York Times, 14 October 2012, 3 August 2015<http://mobile.nytimes.com>world>middleeast>.

(24) **U.S. Wary as Qatar Ramps up Support of Syrian Rebels**, NPR, 26 April 2013, 3 August 2015<http://www.npr.org/2013/04/26/179248222/u-s-wary-as-qatar-ramps-up-support-of-syrian-rebels>.

(25) E. Dickinson, **The Case Against Qatar**, Foreign Policy, 30 September 2014.

مزيج من الضغط الإقليمي والدولي توّج بنقل غير رسمي لمسؤولية دول الخليج عن ملف سوريا من الدوحة إلى الرياض في نيسان عام 2013م. وعقدت لاحقاً مفاوضات شاقة في تركيا في أيار 2013م لتوسيع المجلس الوطني السوري، مع تركيز خاص على ضم تكتل ليبرالي يرأسه ميشيل كيلو وتدعمه حكومات غربية وعربية. وعكست هذه الإضافات محاولة تقودها السعودية للحد من تأثير الجناح السوري لجماعة الإخوان المسلمين من خلال توسيع عضوية المجلس وتركيبته [26].

حاولت قطر في ربيع 2013م تخفيف التوتر الحاصل في العلاقات السعودية - القطرية، ولعب وزير الدولة للشؤون الخارجية خالد العطية دوراً مهماً في هذا الشأن. وبعد فترة وجيزة من انتقال السلطة في قطر من الأب إلى الابن، عُيّن أحمد الجربا في تموز 2013م رئيساً للائتلاف السوري المعارض. والجربا ينتمي إلى قبيلة عرب شمر التي تمتد من سوريا إلى السعودية مروراً بالعراق والكويت، وتنتمي إلى هذه القبيلة أيضاً والدة الملك عبد الله السعودي. ويتمتع الجربا بعلاقات مميزة مع السعودية، وتعيينه عكس ازدياداً لتأثير ونفوذ المملكة العربية السعودية على الائتلاف المعارض [27].

ثالثاً: أثر السياستين السعودية والقطرية على الساحة السورية

راهنت كل من السعودية وقطر على تغيير نظام الرئيس بشار الأسد بمعارضة من شأنها أن تتعاطف مع مصالحها الخاصة، وسعى كل بلد إلى رعاية مجموعته الخاصة من الحلفاء السوريين لضمان حدوث ذلك. وفي حين كان هناك نوع من التنسيق بين دول الخليج بشأن الملف السوري، كانت الغلبة للتنافس في نهاية المطاف، الأمر الذي كانت له نتائج سلبية حيث أدى التنافس إلى اتساع رقعة الخلافات السياسية بين أطياف المعارضة السورية.

منذ بداية الأحداث في سوريا، كانت المعارضة تتشكل من مجموعات متنافسة مختلفة. وانطلاقاً من الرغبة في تعزيز دورها وضمان وجود حليف لها في النظام السياسي السوري بعد الأسد، استضافت قطر في آب 2011م إجتماع تأسيس المجلس الوطني السوري. وكما فعلت في بلدان أخرى تشهد الربيع العربي، إختارت قطر دعم جماعة الإخوان المسلمين السورية كعضو أساسي في المجلس الوطني السوري. لكن قطرعبر إختيارها دعم جماعة الإخوان المسلمين السورية في سعيها من أجل الوصول إلى السلطة، أظهرت نقصاً في فهم الديناميكيات الإجتماعية السورية. ففي سوريا، وخلافاً للوضع في مصر، كانت جماعة الإخوان ضعيفة نسبياً على الأرض قبل أحداث عام 2011م. أما في مصر، فكانت جماعة الإخوان تحظى بتأييد شعبي كبير، وهذا يعود جزئياً إلى أنها عملت على مدى عقود على توفير الخدمات الإجتماعية في ظل غياب نظام خدمات الدولة في المناطق الفقيرة. هذا الأمر لم ينطبق على سوريا، حيث لم يكن لجماعة الإخوان تأثير يذكر في جميع أنحاء البلاد، وكانت تحظى بقدر محدود من التأييد في أوساط السكان. وكانت جماعة

---

(26) K. Ulrichsen, **Qatar and the Arab Spring**, op. cit., p 141 - 142.

(27) K. Oweis, E. Solomon, Syrian **opposition chooses Saudi-backed leader**, REUTERS, 6 July 2013, 3 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBRE9650A620130706>.

الإخوان ضعيفة أيضاً لأنه كان قد تمّ حظرها بعد أن خاضت صراعاً عسكرياً ضد نظام البعث بقيادة الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد بين العامين 1976م و1982م.

واصلت قطر مساعيها لتوحيد المعارضة السورية، في الوقت الذي سعت إلى أن يكون لها تأثير عليها، الأمر الذي حدا بها فيما بعد وكما تحدثنا سابقاً إلى دعم واستضافة تأسيس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في العام 2012م، والذي أصبح المجلس الوطني السوري عضواً فيه. وفي البداية تعاونت قطر مع السعودية في مسألة تأسيس الإئتلاف، حيث استضافت الدوحة المؤتمر الافتتاحي للائتلاف. لكن بعد فترة وجيزة من تأسيس الائتلاف، سعت المملكة العربية السعودية إلى تأمين قدر أكبر من السيطرة عليه، وقد حققت هذا الهدف بعد انتخاب أحمد الجربا رئيسا للائتلاف الوطني. وفي حزيران 2014م أُستبدل الجربا بهادي البحرة، وهو أيضاً مؤيد للسعودية [28].

مع ذلك، لم يكن التأثير السعودي على الائتلاف شاملاً، فلمختلف أعضاء الائتلاف جهات أجنبية راعية متباينة، بعضها موالٍ للسعودية فيما جهات اخرى موالية لقطر. وقد أفضى هذا الاستقطاب إلى تخلخل الثقة داخل الائتلاف الوطني نفسه ما أدى إلى حدوث احتكاك داخلي ضمن القيادة العليا. وهذا بدوره دفع بعض أعضاء الائتلاف إلى السعي إلى تنفيذ أجنداتهم الفردية في سوريا خارج نطاق الائتلاف. ولم يؤدِّ ذلك سوى إلى تقليص فعالية الائتلاف الوطني وصدقيته في نظر كثير من السوريين على الأرض.

في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر جنيف 2، في أوائل كانون الثاني 2014م، انسحب 44 عضواً مرتبطين بقطر من إجتماع للائتلاف السوري المعارض وذلك تعبيراً عن عدم موافقتهم على المشاركة في المؤتمر الدولي، وكان هؤلاء غاضبين أيضاً بسبب إعادة انتخاب أحمد الجربا رئيساً للائتلاف. وقال المتحدث باسم الأعضاء المنسحبين بأن الائتلاف طُلب منه الذهاب إلى جنيف من دون أي ضمانات حتى على الأقل حفظ ماء الوجه أمام الشعب السوري، وأضاف بأن السبيل الوحيد أمام الائتلاف ليصبح فعالاً هو توسيعه لإعادة التوازن وإيجاد رئيس توافقي [29].

عانى الائتلاف أيضاً من التنافس داخل المملكة العربية السعودية الناجم عن الرؤى المتنافسة بين الأمراء بشأن ملف سوريا. فقد اتخذ الأمير بندر بن سلطان موقفاً متشدداً تجاه الصراع السوري، معتبراً أن دعم الجهاديين سيكون أفضل وسيلة لإسقاط نظام الاسد. أما وزير الخارجية سعود الفيصل فقد ركز بصورة أكبر على إنشاء بديل سياسي للأسد. وبعد انتخاب أحمد الجربا الذي يعتبر موالياً لمعسكر سعود الفيصل رئيساً للائتلاف السوري، أسّس الأمير بندر الجبهة الاسلامية في سوريا، وكان هدفه أن تصبح الجبهة الاسلامية بديلاً للائتلاف. وعلى الرغم من تحفظات قطر على الائتلاف الوطني بعد استيلاء السعودية عليه لم ترغب الدوحة في النهاية أن تفشل تلك الهيئة الجامعة. فقد رأت قطر في الائتلاف أفضل رهان للمعارضة للحصول

---

(28) L. KHATIB, **Qatar and the Recalibration of Power in the Gulf**, Carnegie Paper, 11 September 2014, 20 August 2015<http://carnegie-mec.org/2014/09/11/qatar-and-recalibration-of-power-in-gulf/hvh6>.

(29) K. Oweis, **Suadi-Qatar rivalry divides Syrian opposition**, REUTERS, 15 January 2014, 20 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBREA0E1G720140115>.

على الاعتراف الدولي، واعتقدت الدوحة أنه من مصلحتها البقاء على علاقة جيدة مع الائتلاف على الأقل طالما استمرّ في حشد الدعم الدولي. لذلك أرسلت قطر وزير خارجيتها إلى تركيا لإجراء محادثات مع قادة الجبهة الإسلامية لإقناعهم بعدم الاعتراض على الائتلاف الوطني [30].

مع ذلك، ضعف الائتلاف الوطني بسبب عدة عوامل ولعب التنافس السعودي - القطري دوراً في هذا الإضعاف، وكشف الضعف السياسي للائتلاف أوجه القصور في السياستين الخارجية السعودية والقطرية.

كيان معارض آخر عانى من التنافس السعودي ـ القطري هو الجيش السوري الحر. استضافت الدوحة قيادة الجيش السوري الحر الذي يتألف من الجنود والضباط الذين انشقوا عن الجيش السوري، وأصبح الذراع العسكرية للائتلاف الوطني. مع ذلك، كانت المملكة تحاول باستمرار ممارسة نفوذ أكبر على الجيش السوري الحر، كما يتضح من عملية تغيير قيادة الجيش الحر في شباط 2014م، والتي تم فيها استبدال القائد المؤيد لقطر سليم إدريس بأحد الموالين للسعودية عبد الإله البشير. وقد رتب قادة الائتلاف الوطني الموالين للسعودية عملية التغيير في قيادة الجيش السوري الحر، والتي شكلت محاولة لتوسيع دعم الائتلاف الوطني وزيادة شرعيته داخل سوريا. وكان من المفترض أن يجذب البشير المقاتلين الموجودين على الأرض في سوريا لأنه من الخلفية نفسها، إذ قاتل مع الجيش السوري الحر داخل سوريا. وفي نهاية المطاف لم يسهم تغيير القيادة سوى في جعل الائتلاف الوطني والجيش السوري الحر يبدوان وكأنهما دمية في يد قطر والمملكة العربية السعودية.

لم تقتصر مشاكل الجيش السوري الحر على هذا الأمر، فقد تكبد خسائر كبيرة في معاركه، ولم تُسفر الأموال ولا الأسلحة عن نتائج عسكرية في الصراع السوري، الأمر الذي أضرّ أكثر، إلى جانب عدم وجود نتائج سياسية، بصدقية قطر والسعودية.

ورعت كلّ دولة خليجية شبكتها الخاصة من الزبائن الجهاديين في سوريا، في محاولة منها لممارسة ضغط عسكري على النظام السوري. تزعّم الأمير بندر على وجه الخصوص عملية تمويل عدد من الجماعات مثل جيش الاسلام، كما تحدثنا سابقاً، والذي انضمّ فيما بعد إلى الجبهة الإسلامية. وفي نفس الوقت دعمت قطر في سوريا مجموعات جهادية تابعة لتنظيم القاعدة مثل جبهة النصرة. وجاء استخدام الجهاديين بنتائج عكسية، فبدل أن يتم التركيز على النظام السوري انخرطت الجماعات الجهادية المدعومة من قطر والسعودية بمحاربة بعضها بعضاً، ومحاربة الدولة الإسلامية في العراق والشام [31].

هذا وعمدت جهات غير حكومية في كل من قطر والمملكة العربية السعودية، وبعضهم أمراء طامعون في السلطة، إلى تمويل جماعاتهم المسلحة الخاصة في سوريا. فقد تلقت الدولة الإسلامية نفسها تمويلاً غير حكومي من دول الخليج وسواها، على الرغم من أنها لا تعتمد على هذا التمويل بشكل أساسي للدخل. وساهم تنوع الجهات الأجنبية الراعية وأجنداتها وأساليبها في حدوث اشتباكات بين جماعات جهادية تتخذ من

---

(30) L. KHATIB, **Qatar and the Recalibration of Power in the Gulf**, op. cit.

(31) **The Islamic State**, MAPPING MILITANT ORGANIZATIONS, STANFORD UNIVERSITY, 20 August 2015<http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/1>.

سوريا مقراً لها وتأتمر بأوامر تلك الجهات الراعية المختلفة وتخضع إلى إشرافها. ونتج عن تلك الاشتباكات غياب استراتيجية عسكرية متماسكة بين الجماعات الجهادية المدعومة من قطر والسعودية [32].

عندما نمت مكانة الدولة الإسلامية في العراق والشام، تفوقت على جبهة النصرة المدعومة من قطر باعتبارها الجماعة الجهادية الأبرز في سوريا، ما دفع بعض ألوية جبهة النصرة إلى الانضمام إلى الدولة الإسلامية. وقد شكل تراجع جبهة النصرة ضربة قاسية لرهانات قطر في سوريا.

ومع استمرار الصراع السوري، وانضمام جهاديين من جميع أنحاء العالم إلى الجماعات المتشددة في سوريا، ظهرت مخاوف إقليمية ودولية بشأن عدم الاستقرار الداخلي الذي قد يظهر عندما يعود هؤلاء الجهاديون إلى بلدانهم. وقد دفع هذا الخوف بالولايات المتحدة إلى الضغط على الدوحة لوقف دعمها للجهاديين. كما عمدت المملكة العربية السعودية وبضغط ايضاً من الولايات المتحدة، واستجابة للمخاوف الأمنية الناجمة عن الصراع السوري، إلى إجراء تعديل في قيادتها. فتسلّم وزير الداخلية محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود الأكثر اعتدالاً، والذي كان قد ترأس برامج مكافحة الإرهاب في السعودية، ملف سوريا من الأمير بندر. وفي آب 2014م أدى تزايد القلق الدولي إزاء الجهاديين الذين يتخذون من سوريا مقراً لهم إلى صدور قرار من مجلس الأمن الدولي لمكافحة توجيه التمويل إلى الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.

ثالثا: آفاق التعاون والتصادم بين السعودية وقطر

يتضح من خلال هذه الدراسة أن إمكانية التصادم بين السعودية وقطر لا تزال قائمة، فكما وجدنا هناك مجموعة من الأمور التي تدفع باتجاه التصادم بين البلدين ويمكن إيجاز أهمها كالتالي:

- الوهابية القطرية

رسمياً تعد قطر الدولة الثانية في العالم التي تتبنّى المذهب الوهابي كمذهب رسمي بعد المملكة العربية السعودية. ويتحرّك التنافس بين قطر والمملكة العربية السعودية في أفق من منهما هو الذي يمثّل الجانب الأفضل للوهابية، ومن منهما المؤهّل أكثر لقيادة هذا المذهب، ولأسباب سياسية بالطبع فالمذهب يمثّل إحدى أهمّ الدّعامات التي يستند عليها نظام الحكم السعودي في استمرار وجوده، ويعدّ واحداً من أسس السياسة الخارجية السعودية، ويكلّف الترويج للمذهب الوهابي المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات كلّ عام. وتسعى قطر لتحييد هذه الورقة السعودية من خلال طرح نفسها بديلاً معتدلاً للمذهب الوهابي، الذي تدّعي أنها هي تمثّله بأصوله. ويطرح القطريون أنفسهم على أنهم «وهابيّو البحر» ضدّ «وهابيي البر».

وعلى النقيض من السعوديين الذين يمتلكون مؤسسة دينية وهابية متكاملة ومتداخلة مع نظام الدولة برجال دينها ومؤسساتها التعليمية والدعوية، فإن القطريين يتعاملون مع المذهب الوهابي كورقة تنافس سياسي مع السعوديين أكثر منها قضية اعتقاد. ويروّج القطريون لأنفسهم على أنهم الأحفاد الحقيقيون لمحمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الوهابي، فكراً ونسباً، وأنهم متسامحون مقارنة بجيرانهم السعوديين الأكثر تشدداً. وتثير هذه المقاربة القطرية في التعاطي مع المذهب الوهابي قلق السعوديين الذين ينظرون إليها على أنها قد

---

(32) L. KHATIB, **Qatar and the Recalibration of Power in the Gulf**, op. cit.

تحرّك الوضع لديهم ضد تعاطيهم المتشدّد في تطبيق أحكام المذهب الوهابي في المجتمع السعودي، فضلاً عن أن السعودية لا تنظر بعين الرضى لوجود أيّ منافس لها في احتكار المذهب الوهابي.

- علاقة قطر الخاصة بالإخوان

ترتبط قطر بعلاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين الذين تنظر إليهم السعودية بعين العداء، فتنظيم جماعة الاخوان لا ينسجم فكرياً مع الفكر الحاكم في المملكة العربية السعودية، فالمملكة العربية السعودية كدولة ذات نظام ملكي تتبنّى الفصل الكامل بين منظومة المذهب الوهابي الدينية الذي أعطيت له المساجد والثقافة والتعليم، وبين السياسة، وشؤون الحكم، والقوات المسلحة، والسياسة الخارجية التي هي من شأن الأسرة الحاكمة ، بينما تتبنّى الجماعة فكرة الدمج الكامل بين الدين والدولة. وتحمّل المملكة العربية السعودية تنظيم الإخوان المسؤولية عن أنه هو التنظيم الذي سيّس المذهب الوهابي، وجعل من بعض الوهابيين يتبنّون الإسلام السياسي. وكون تنظيم الإخوان لديه القدرة على الانتشار والتمدّد ويتوافر على قدرات وإمكانيات كبيرة، وينتشر عبر شبكاته الخدمية، ويمتاز بخطابه الحداثوي مقارنة بالمدارس الدينية السنّية التقليدية، ويتبنّى قضايا حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، فإن كل ذلك يمثل تحدّياً للعربية السعودية باتجاهين، تحدّيه للخطاب الديني السلفي الوهابي السعودي التقليدي على مستوى المنطقة والعالم، وتحدّيه للمشروع السياسي السعودي الحاكم داخلياً، ولا سيما أن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية يعاني من الكثير من المشكلات المزمنة في توفير حاجات المجتمع السعودي وفي تبرير مشروعيته وسط تناشز واضح بين ممارسات الحكام وأفكار المذهب الوهابي. ومما يزيد من قلق المملكة العربية السعودية هو القدرة التي استطاع من خلالها التنظيم اكتساح الوضع السياسي في المنطقة إبان الربيع العربي، والدعم القوي الذي استطاع أن يحصل عليه من قطر وتركيا منافساً المملكة العربية السعودية في الهيمنة على الوضع السنّي في المنطقة.

- قناة الجزيرة

تقوم قناة الجزيرة، ووفق أجندة محسوبة، بفتح قضايا ومسائل تراها الدوحة في دائرة اهتمامها ومصالحها في المنطقة والعالم، وفي صراع قطر مع جارتها الكبيرة المملكة العربية السعودية، فإن قناة الجزيرة تمثل الكفة المعادلة إعلامياً للإمبراطورية الإعلامية التي تمتلكها وتديرها الرياض. وتستخدم الحكومة القطرية قناة الجزيرة لفتح قنوات اتصال مع جهات وجماعات وشخصيات تصنّف على أنها غير تقليدية في التفكير، وخارجة عن القانون أو إرهابية، ولا يمكن إهمال درجة تأثير قناة الجزيرة القطرية، إلى درجة أن إغلاقها عُدّ شرطاً من شروط السعودية ومصر والإمارات والبحرين لإيقاف المقاطعة االتي فرضتها هذه الدول على قطر في حزيران عام 2017. ولا يخفى أن لقناة الجزيرة دوراً مهماً في تسميم علاقات قطر مع الإمارات والمملكة العربية السعودية عبر العديد من البرامج التي تبثّها، التي من أهمها أحاديث الشيخ القرضاوي في برنامج الشريعة والحياة.

- علاقات قطر بإيران

تشترك قطر في حدود بحرية مع إيران، ما يجعلها تتشارك معها في حقل القبة الشمالي، الذي يعدّ أحد أكبر حقول الغاز في العالم. وفي سعيها لحماية نفسها ضد جيرانها، فإن قطر ترتبط بعلاقات طيبة مع

إيران، وتنظر قطر إلى إيران على أنها قلق قابل للتعامل معه، بينما تنظر المملكة العربية السعودية إليها على أنها خطر يهدد وجودها ككيان. وتشترك إمارات أخرى في ساحل الخليج الفارسي في هذه النظرة مع قطر، عمان على سبيل المثال، مع ذلك فإن المملكة العربية السعودية لا تتصرف بالتشنّج عينه حيال عمان في إطار علاقتها مع إيران بالطريقة نفسها التي تتصرّف بها مع قطر حيال القضية عينها، ولذلك اعتبارات جيوسياسية، يبدو أنها ترتبط إلى حدّ كبير بسياسة قطر الاقتحامية في حماية نفسها، فضلاً عن صغر حجم قطر وموقعها الجغرافي المرتبط بالمملكة العربية السعودية، وتريد المملكة العربية السعودية من قطر موقفاً متشدّداً ويدور في الأفق السعودي الذي يتصارع مع إيران في حروب بالوكالة في أكثر من جبهة في المنطقة.

- الهيمنة السعودية

تحرص السعودية على فرض وصايتها على جيرانها الخليجيين ومن بينهم قطر، وتقاوم قطر الهيمنة السعودية حالها في ذلك حال معظم الدول في مجلس التعاون الخليجي. المملكة العربية السعودية تختلف عن غيرها من دول مجلس التعاون، من حيث مساحة أرضها، وعدد سكانها، وحجم قوّتها العسكرية واقتصادها، بالإضافة إلى القوة الناعمة التي تنتج عن دورها كخادم للحرمين الشريفين. من هنا تتوقع المملكة أن تؤدي دوراً قيادياً في مجلس التعاون عموماً، وقوات درع الجزيرة المشتركة خصوصاً. وبما يليق بوزن السعودية في مجلس التعاون، تقع أمانة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وكانت قوات درع الجزيرة المشتركة تقع تقليدياً في حفر الباطن (مدينة سعودية) ويترأسها لواء سعودي، والسعوديون يلفتون دوماً الإنتباه إلى تأثير بلدهم، في حين يصرّح البعض أن المبادرات الأخيرة التي اتخذتها المملكة قد رفعتها إلى مرتبة "عاصمة صنع القرارات العربية"[33]. كما أن تاريخ المملكة العربية السعودية المليء بمحاولات للسيطرة على كامل شبه الجزيرة العربية بما فيها قطر، يجعل قطر تشعر بالخوف من أن تقوم السعودية بقضمها وابتلاعها، وهذا يؤدّي إلى التصادم بين البلدين. وفي الواقع، لا تزال المملكة العربية السعودية تنظر إلى قطر على أنها امتداد طبيعي لها، وما الأزمة التي حصلت في حزيران 2017م من قطع السعودية ودول أخرى لعلاقاتها بقطر، إلا محاولة سعودية لإخضاع قطر تحت هيمنتها.

بالرغم مما قيل سابقاً، فإن هذا لا يعني أن إمكانية التعاون بين السعودية وقطر أصبحت معدومة، فالدولتان لهما حدود ملتصقة برية وبحرية، والاثنتان عضوان في مجلس التعاون الخليجي وترتبطان باتفاقيات عديدة في إطار هذا المجلس. وتعتبر السعودية الشريك التجاري الثاني لقطر، وترتبط معها بالعديد من الإتفاقيات الإقتصادية، سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي أو خارجه. وتتشابك المصالح الإقتصادية والتجارية بين البلدين، في مختلف المجالات، بما فيها الإستثمارات المشتركة. وحسب إحصاءات رسمية لمجلس التعاون الخليجي يوجد في قطر حوالي 597 موظفاً سعودياً يعملون في القطاعين العامّ والخاصّ القطريين، ويتلقّى 1808 طلاب سعوديين تعليمهم في قطر، وفي المقابل يوجد 703 طلاب قطريين في السعودية.

---

(33) J. Martini, Others, **The outlook for Arab Gulf Cooperation**, Rand Corporation, U.S.A, 2016, p 10.

وقد أثبت تاريخ السعودية وقطر، وبشكل عامّ تاريخ بلدان مجلس التعاون الخليجي، أنه عند حدوث الأزمات التي ترتفع إلى مستوى تهديد بقاء النظام فإن هذه الدول تتجاوز الإنقسامات التي بينها وتجتمع حول هدف مشترك. فعلى سبيل المثال، غطّى تقدّم الحوثيين في اليمن والحراك في البحرين على الإنقسامات بين هذه الدول حول دور الإخوان المسلمين في السياسات الإقليمية، ودفعها مع دول أخرى إلى إطلاق عملية عسكرية مشتركة ضد هذه التهديدات. وفي الماضي، أدّى التهديد القادم من الثورة الإيرانية ومسار الحرب العراقية - الإيرانية إلى الدفع بالسعودية وقطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة، تماما كما أدى الغزو العراقي للكويت إلى استعداد هذه الدول لاستضافة قوّة أميركية من أجل طرد القوات العراقية.

بالإضافة إلى ذلك، تتقاسم السعودية وقطر ضامناً أمنياً مشتركاً، فقبل ظهور مجلس التعاون كمنظمة، كانت بريطانيا توفّر الأمن البحري للسعودية وقطر، وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج وقيام الثورة الإيرانية وحرب ناقلات البترول قامت الولايات المتحدة الأميركية بملء الفراغ الذي خلّفته بريطانيا. واليوم، تشكّل الولايات المتحدة الضامن الأساسي لأمن السعودية وقطر. وتعزّز الولايات المتحدة التعاون بين هذه الدول من خلال إدخال أجهزة وعقيدة مماثلة في التنمية العسكرية للمملكة العربية السعودية وقطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. وفي أوقات الحرب – على غرار الحملة الجوية على الدولة الإسلامية في العراق والشام – تجمع الولايات المتحدة كلّ دول مجلس التعاون الخليجي ضمن هيكلية قيادية موحّدة(34). ثم إن أي أزمة تقع بين السعودية وقطر، لن تسمح الولايات المتحدة الأميركية أن تتحوّل إلى مواجهة عسكرية، تمتلك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في الدوحة، وترتبط مع قطر بعلاقات وثيقة استغلتها دبلوماسياً للتواصل مع الجماعات التي لا تتواصل معها الولايات المتحدة مباشرة كحماس وطالبان. وأي مواجهة عسكرية، قد تؤدّي إلى تدخل دول أخرى فيها كتركيا مثلاً، أو إيران، وهذا سيؤدّي إلى تعقيد الأمور أكثر في المنطقة. كما أن القوى الكبرى لن تقبل بدول قوية في أي منطقة من العالم، فهي لعبت وستلعب دوماً على التناقضات، وقطر ستبقى حاجة غربية يتم التلويح بها ضد السعودية حين يكون لذلك أهمية.

ويمكن القول إن العلاقات السعودية – القطرية ستشهد على المدى القريب حالة من التوتر والإحتقان على خلفية القضايا العالقة بين الدولتين، ولن يتحوّل الصدام إلى مواجهة عسكرية، ولكن ستعود الدولتان للتعاون - إلى حين ظهور قضايا خلافية - وخصوصاً أن الرياض لن تسمح بأن تصبح قطر موطئ قدم لطهران وتمثّل ورقة ضغط فيما بعد عليها.

---

(34) J. Martini, Others, **The outlook for Arab Gulf Cooperation**, op. cit., p 9.

الخاتمة

بدأت العلاقات السعودية ـ القطرية قبل وقت طويل من نيل قطر إستقلالها، وقد تطورت هذه العلاقات على مدى التاريخ وتدرّجت بين تقارب وتباعد في فترات مختلفة. ويمكن إيجاز بعض الحقائق التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- تستند العلاقات السعودية ـ القطرية إلى مجموعة من المحدّدات الأساسية يمكن تصنيفها في ثلاثة محاور، المحدّدات التاريخية والجغرافية والإقتصادية، المحدّدات الدينية، المحدّدات الأمنية.

أولاً فيما خصّ المحدّدات التاريخية والجغرافية والإقتصادية فإنه على الصعيد التاريخي ترتبط السعودية وقطر بعلاقات تعود جذورها إلى أيام الدولة السعودية الأولى التي امتد نفوذها ليشمل مناطق متعددة من الخليج الفارسي، وقد تميزت العلاقات السعودية ـ القطرية طيلة سنوات أواخر القرن الثامن عشر بالنزاع العسكري، وتعرضت قطر إلى غارات كان يشنها النجديون بغية السيطرة عليها. لكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر يلاحظ حدوث انفراج في العلاقات السعودية ـ القطرية، وهو الأمر الذي أوضحته صفحات الرسالة، كما وجدنا قيام قطر بدورالوسيط لدى حكام نجد إزاء قضايا معينة، وقد رحبت قطر بقدوم أسرة آل سعود إلى أراضيها بعد خروجهم من الرياض وسيطرة آل الرشيد عليها، وهو ما يدلل على تنامي العلاقات بين البلدين وتصاعد وتائر تطورها.

وتعتبر الجغرافيا من المدلولات المهمة، فالمملكة العربية السعودية تقع في قلب شبه الجزيرة العربية، وتحتل حوالي ثلاثة أرباعها، وتمتد من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر ولا تفصلها إلاعدة كيلومترات عن قارة أفريقيا عند خليج العقبة. أما قطر فتقع على منتصف الساحل الغربي للخليج الفارسي، ويمكّنها موقعها المتقدم داخل الخليج من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج، غير أن مساحتها تعد صغيرة جداً مقارنة مع مساحة السعودية. وما يعزز العلاقات السعودية ـ القطرية من الناحية الجغرافية أن الدولتين جارتان لهما حدود ملتصقة برية وبحرية. وهكذا تربط الجغرافيا مصير البلدين، إذ تشكل السعودية عمقاً استراتيجياً لقطر، كما إن الواقع الجغرافي يجعل أي خطر يتهدد قطر مصدراً مباشراً لتهديد أمن المملكة.

من الناحية الإقتصادية ترتبط السعودية وقطر بعلاقات إقتصادية وتجارية قوية جعلت المملكة العربية السعودية من أهم الشركاء التجاريين لقطر. وتخضع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين السعودية وقطر لاتفاقيات عديدة. وفي السنوات الأخيرة أصبحت السعودية الشريك التجاري الثاني لقطر بإجمالي حجم تبادل بلغ نحو 5,3 مليارات ريال قطري حسب إحصائيات البنك المركزي لعام 2008م، فيما تجاوز التبادل التجاري بين البلدين حاجز 6 مليارات ريال قطري في عام 2014م.

ثانيا، فيما خص المحدّدات الدينية تتبنى كل من السعودية وقطر التفسير الوهابي للدين الإسلامي. وقد منحت قطر اللجوء للعديد من الدعاة الوهابيين المتشددين المنفيين من بلاد إسلامية أخرى، كما كان دائماً التعاطف مع الوهابيين يلقى رواجاً بين المجتمع القطري وأعضاء الأسرة الحاكمة. لكن على الرغم من أن قطر تعتبر أكثر الدول دعماً ووفاءً للوهابية بعد السعودية، وهي تمثل المرشح المثالي لخلافة السعودية على تراث ابن عبد الوهاب، غير ان قطر ليست انعكاساً لطريقة الحياة في السعودية، وقطر تميز بين "وهابيتها البحرية" و"وهابية السعودية الصحراوية" في إشارة إلى أن سلطة الحكومة السعودية على رجال الدين هي أقل بالمقارنة مع قطر.

ثالثاً، في المحدّدات الأمنية يعتبر أمن الخليج من المحدّدات الأساسية التي تقوم عليها العلاقات، ليس فقط بين السعودية وقطر، إنما أيضاً العلاقات بين دول مجلس التعاون كافة. أمن الخليج هو ما دفع دول مجلس التعاون لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م وهو الذي جعل السعودية وإيران الشاه تتشاركان في لعب دور شرطي الخليج بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة.

- حتى التسعينيات من القرن العشرين اتبعت كلّ من السعودية وقطر سياسة متقاربة تجاه مختلف القضايا ذات العلاقة بالبلدين، الأمرالذي انعكس إيجاباً على العلاقات الثنائية بينهما. فمشكلة الحدود السعودية - القطرية لم تؤثّرعلى الروابط الشخصية بين ابن سعود وأمير قطرعلى الرغم من أن هذه المشكلة شكلت الهاجس الأكبر لكلا الطرفين، وكان حاكم قطر يؤكد دوماً أمام الدوائر البريطانية على علاقات الودّ التي تربطه بملك السعودية، ويرفض معارضة بريطانيا لتلك العلاقات [1]. وشجعت المملكة العربية السعودية فكرة تأسيس اتحاد بين الإمارات الخليجية التسع، وحاولت تصفية الخلافات التي حالت في النهاية دون قيام هذا الاتحاد. كما تدخلت السعودية بالوساطة لفضّ النزاع الحدودي الذي كان قائماً بين قطر والبحرين، والذي وصل في عام 1982م إلى حدّ المواجهة العسكرية.

وجاءت الأحداث في منطقة الخليج، بدءاً بالثورة الإيرانية وانتهاءً بالغزو العراقي للكويت، لتخلق مزيداً من التقارب بين السعودية وقطر، بل وتضيف بعداً جديداً من أبعاد التنسيق الاستراتيجي بينهما. فشاركت الدولتان مع بقية دول مجلس التعاون في تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، كما اتخذت كلّ منهما موقفاً متقارباً تجاه هذه الأحداث.

- كان تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في دولة قطر عام 1995م منطلقاً نحو تحوّل ملموس في السياسة الخارجية القطرية، نتج عنه تدعيم مكانة دولة قطر في المحافل الدولية، ما أهّلها للعب دور فعّال ومؤثّر من خلال التدخل بالتوسط في الكثير من القضايا الإقليمية، والتي نجحت في بعضها وفشلت في البعض الآخر. فتحولت الدوحة وفي أكثر من مناسبة خلال تصاعد أزمة إقليمية أو دولية ما إلى طاولة لفضّ النزاعات، وملتقى لكلّ الأطراف المتصارعة على السلطة في الدول المجاورة، من السودان ولبنان واليمن إلى أفغانستان والعراق وفلسطين بشقيها: الداخلي (الانقسام الفلسطيني) والخارجي بصراعها مع الإحتلال الإسرائيلي. فضلاً عن استضافتها لمؤتمرات القمم العربية والإسلامية، أو المنتديات السياسية والثقافية والإقتصادية. كما عمدت قطر إلى بناء علاقات جديدة قائمة على الجمع بعلاقتها بين الخصماء في آنٍ واحد، حيث عزّزت علاقتها مع إيران، وفي نفس الوقت عمقت تحالفها مع الولايات المتحدة، كما كانت أول دولة خليجية تؤسس علاقات رسمية مع إسرائيل عام 1996م بفتح مكتب تجاري في الدوحة وآخر في تل أبيب، في الوقت الذي أسست علاقات مع بعض حركات المقاومة الإسلامية (حماس وحزب الله) المناهضة لإسرائيل، ومع سوريا قبل الانقلاب عليها بعد الحراك السوري عام 2011م.

واعتمدت قطر في تنفيذ سياستها الخارجية الجديدة على قناة الجزيرة التي تعد إحدى نقاط قوة قطر الناعمة والأداة الأقوى والأكثر تأثيراً في إمرار السياسة الخارجية القطرية الجديدة. واستطاعت هذه القناة إلى جانب المال القطري أن تولّد حالة من القبول لدور قطري نشط في الساحتين الإقليمية والدولية. كما اعتمدت قطر

---

(1)عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، المرجع السابق، ص 93 - 94.

في لعب دورها الجديد على علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية وعلى ما تمتلكه من إحتياطات هائلة من الغاز الطبيعي.

- رغبة قطر في لعب دور ريادي وتجاوز الدور السعودي لم تستسغه المملكة العربية السعودية التي لا تزال تنظر إلى الإمارة القطرية كأحد امتدادات نفوذها الطبيعية. لذلك عندما قررت الدوحة كسر الطوق السعودي المفروض عليها سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجهت تحديات حقيقية وظهرت خلافات عديدة بينها وبين السعودية. فحاولت السعودية إضعاف الدور القطري كوسيط إقليمي، وقامت بإنشاء قناة العربية في مواجهة قناة الجزيرة، كما سحبت سفيرها من الدوحة عام 2002م وامتنعت عن حضور القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة عام 2002م والقمة التي عقدت في الدوحة من أجل غزة عام 2009م.

- جاءت أحداث " الربيع العربي " لتعطي الخلاف السعودي ـ القطري سبباً إضافياً للتفاقم، من دون أن يعني ذلك أن السياسة القطرية خلال تلك الفترة كانت مناقضة تماماً للسياسة السعودية، فقد تراوحت العلاقات السعودية ـ القطرية في ظل هذا الحراك بين تفاهم وتنسيق في بعض المحاور وتنافس واختلاف في محاور أخرى.

في الملفين التونسي والمصري ساد الخلاف والتباين في موقف كلّ من السعودية وقطر تجاه الحراك في هذين البلدين، حيث كان الموقف السعودي من الحراك في البلدين موقف الرافض له، وهذا ما يعززه موافقة السعودية على استضافة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي وأسرته، بعد هروبه إثر تعاظم الاحتجاجات ضد نظام حكمه، وتقديمه الدعم للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وذلك لما كان للنظام السعودي من علاقات وطيدة مع هذين النظامين، ورفضه من الأساس للحراكات الشعبية لما لها من تأثيرات امتدادية قد تطوله، بينما قطر لم تدعم الحراك في كلا البلدين فقط، إنما قبل كل شيء قدّمت الدعم لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المشابهة، في حين أن السعودية وقفت بقوة إلى جانب الإنقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي ووعدت بتقديم المساعدات للإقتصاد المصري.

أما في ليبيا فقد توافق التوجه السعودي والقطري من الحراك في هذا البلد، حيث استغل الطرفان نفوذهما بالجامعة العربية وخاصة في ظل تولي قطر قيادة الدورة الدورية لرئاسة اجتماعات الجامعة العربية بإمرارعدة خطوات تصعيدية ضد نظام معمر القذافي، غير أنهما دعما فصائل متباينة في الميدان الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تبلور ما يمكن تسميته بالحرب بالوكالة.

بينما نجد أن موقف السعودية وقطر من الحراك في البحرين اختلف عن موقفهما من الحراك في ليبيا او حتى في سوريا، فقد عارضاه بقوة، وأرسلا قوات درع الجزيرة للتصدي للمظاهرات المعارضة لنظام الحكم بالبحرين، واتهما الحراك بالمذهبية، ووقوف إيران وراءه. أما في اليمن فكانت قطر في الظاهر شريكاً أساسياً في المبادرة التي رعتها السعودية، ولكنها في حقيقة الأمر كانت تعمل بالضد من بنود المبادرة، وفتحت قنوات سرية مع جمعية الإصلاح الإخوانية وآل الأحمر المنشقين عن نظام علي عبد الله صالح.

في الحراك السوري كان هناك توافق على اسقاط النظام السوري في موقف قطر مع السعودية الباحثة عن تحجيم الدور الإيراني من خلال اسقاط حليفه الاستراتيجي بالمنطقة النظام السوري، بينما اختلفا فيما بينهما

على قيادة المعارضة السورية، فأخذ الطرفان في تقديم الدعم المادي والإعلامي والعسكري لأطراف مختلفة في المعارضة السورية والمجموعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الخلافات بين أطياف المعارضة وانخراط الجماعات الجهادية المدعومة من قطر والسعودية بمحاربة بعضها بعضاً.

وعادت العلاقات السعودية ـ القطرية في ظل الحراك العربي إلى سابق عهدها من التأزم، والتي انعسكت في الحملات الإعلامية المتبادلة وفي قيام السعودية ومعها كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين بسحب سفرائهم من دولة قطر.

ـ أحدث وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم وتوجيهه الأولوية لمواجهة النفوذ الإيراني عدة تداعيات على العلاقات السعودية ـ القطرية، ففي الملف اليمني استطاعت السعودية أن تجمع قطر ودولاً أخرى إلى صفّها من أجل ما سمّته حماية اليمن من عدوان الحوثيين، كما التقت الرياض بوفود من حزب الإصلاح الإخواني، واستضافت عدداً من قيادات التيار الاسلامي. وفي الملفين المصري والليبي أدان مجلس التعاون الخليجي التصريحات المصرية بحق قطر بعد أن استدعت الأخيرة سفيرها احتجاجاً على القصف المصري لليبيا، واتهام مصر لها بدعم الإرهاب، حيث وصف مجلس التعاون الاتهامات بأنها اتهامات باطلة تجافي الحقيقة، ثم توترت العلاقات أيضاً بين مصر وقطرمجدداً بخصوص الملف الليبي، بعد تقدم محدود جرى في العلاقات بين البلدين في كانون الأول 2014م برعاية الملك عبد الله، وهذه النقطة أيضاً تدلل على تقلص الضغوط التي كانت تمارس على قطر من قبل السعودية. وفي الملف السوري جرى تنسيق سعودي ـ تركي ـ قطري. لكن التوتر بين السعودية وقطر عاد للظهور في حزيران 2017م وقامت السعودية مع دول أخرى عربية وخليجية بقطع علاقاتها مع قطر وفرض حصار عليها.

ومن خلال متابعة مراحل العلاقات بين قطر والسعودية يمكن القول أن العلاقات السعودية – القطرية ستشهد على المدى القريب حالة من الإحتقان وذلك على خلفية المسائل التي لا تزال عالقة بين البلدين، وفيما بعد سيعود البلدين للتعاون، ولكن السؤال الذي يطرح هنا: هل سيعني هذا التعاون عودة قطر للوصاية السعودية وتخليها عن سنوات من بناء النفوذ والسعي لكسر الطوق السعودي أم ستبقى قطر تتبع سياسات تحقق نوع من التمايز بينها وبين السعودية؟

لائحة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ – المؤلفات

(1) إبراهيم (عبد العزيز)، **قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013.

(2) ابو الرب (محمد)، **الجزيرة وقطر خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، ط 1، ابوغوش للنشر والتوزيع، القدس، 2010.

(3) إدريس (محمد سعيد)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

(4) اسكندر (مروان)، **موقع قطر في الاستراتيجية الاميركية**، M.I.ASSOCIATES، بيروت، 1997.

(5) البستكي (نصرة عبد الله)، **أمن الخليج : من غزو الكويت إلى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

(6) جاكار (رولان)، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة: محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر المحدودة، ليماسول، 1991.

(7) جريسون (بنسون لي)، **العلاقات السعودية ـ الأميركية: في البدء كان النفط**، ترجمة: سعد هجرس، سينا للنشر، القاهرة، 1991.

(8) الحمدي (صبري)، **قطر: التطور التاريخي وقيام الامارة 1517 – 1916**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

(9) حمزة (فؤاد)، **قلب جزيرة العرب**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002.

(10) ديفيدسون (كريستوفر م)، **ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية**، ط1، ترجمة مركز أوال للدراسات والتوثيق، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014.

(11) رجب (يحيى)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية إقتصادية**، ط2، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1983.

(12) الرشيد (مضاوي)، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ط2، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار الساقي، بيروت، 2005.

(13) الرشيد (مضاوي)، **مساءلة الدولة السعودية: أصوات اسلامية من الجيل الجديد**، ط1، ترجمة ميشلين جبور، دار الساقي، لندن، 2009.

(14) الرنتيسي (محمود)، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)**، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014.

(15) الريس (رياض نجيب)، **صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين 1968 – 1971**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1973.

(16) الريس (رياض)، **الخليج العربي ورياح التغيير**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن،1987.

(17) سالينجر (بيار)، لوران (إريك)، **المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية مطّلع على العد العكسي للأزمة**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1991.

(18) السيد سعيد (محمد)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.

(19) شاكر (محمود)، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة للنشر، الاردن، 2005.

(20) شكر (زهير)، **السياسة الأميركية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.

(21) الشلق (أحمد)، الخطيب (مصطفى)، **قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968 – 1971 "دراسة ووثائق"**، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1998.

(22) الشلق (أحمد)، **فصول من تاريخ قطر السياسي**، ط1، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999.

(23) عبد الرحيم (عبد الرحيم)، **الدولة السعودية الأولى 1745 – 1818**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1976.

(24) عبد الله (جمال)، **السياسة الخارجية لدولة قطر (1995 - 2013) دوافعها واستراتيجياتها**، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014.

(25) عبيد (نايف علي)، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990 – 2005**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.

(26) العسكري (عبد الوهاب)، **إمارة قطر**، مطبعة التلغراف، بغداد، (د.ت).

(27) غريب (ادمون)، منصور (خالد)، **الاعلام العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة**، باحثات، الكتاب السادس، تجمع الباحثات اللبنانيات، بيروت، 1999 - 2000.

(28) غريش (آلان)، فيدال (دومنيك)، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ليماسول، 1991.

(29) فاسيلييف (اليكسي)، **تاريخ العربية السعودية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995.

(30) كولي (جون)، **الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط**، ط 4، ترجمة: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.

(31) **لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب** ، تحقيق : أحمد مصطفى أبو حاكمة ، بيروت ، دار الثقافة ، 1967.

(32) محمد العجمي (ظافر)، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

(33) محمود (أحمد)، و آخرون، **حال الامة العربية 2008 – 2009: أمة في خطر**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

(34) مرهون (عبد الجليل)، **أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 1997.

(35) مكي (يوسف)، **"الحالة السعودية"**، في: **كيف يصنع القرار في الانظمة العربية**، تحرير: نيفين مسعد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

(36) المنصور (عبد العزيز)، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868 – 1916**، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1980.

(37) المنصور(عبد العزيز)، **التطور السياسي لقطر 1916 - 1949**، ط2، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.

(38) المهيري (سعيد حارب)، **"مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الإنجازات)"**، في: **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999.

(39) مؤيد المرسومي (عماد)، **الدور القطري فوضى برائحة الغاز**، ط1، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

ب – الدراسات والأوراق البحثية

(1) **التقارب السعودي ـ القطري ومستقبل الدور الإماراتي**، الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15 آب 2015.

(2) عبد الأمير عبد الله، **الصراع السعودي – القطري: الأسباب والنتائج المحتملة**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.

(3) **كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية " عاصفة الحزم " في اليمن ؟**، تحليلات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 7 نيسان 2015.

(4) النقيدان منصور، **قطر ومشروعها الجديد في نشر الوهابية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012.

ج – الدوريات

(1) جرغون عرفات، **الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2014.

(2) شحاتة محمد، **منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، 1 كانون الثاني 1993.

(3) كرم جاسم، **النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين**، مجلة العلوم الإجتماعية، مج 30، العدد 2، 2002.

(4) محمد عمران عاصم، **النظام السياسي السعودي في الإدراك الأميركي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول**، دراسات دولية، العدد 26، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2005.

(5) مفتي يحيى، **علاقات تنتظر مفاجآت: السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة**، مجلة الحجاز، العدد 120، الجمعية الوطنية الحجازية، 15 تشرين الاول 2012.

(6) وسمي مشرف، جفال اضحوي، **دبلوماسية (المخادنة) في السياسة الخارجية القطرية**، دراسات إقليمية، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2010.

د – الرسائل الجامعية

(1) سعيد علي محمد، **الإطار الدولي للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث**، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، بغداد، 1989.

(2) شراب منذر، **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، مصر، 2014.

(3) عبد الفتاح حسين، **إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

(4) عبيدان يوسف، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، 1979.

(5) المالكي فهد، **العلاقات السعودية القطرية خلال الفترة من 1953- 1982م**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 2006.

هـ – الصحف

(1) أبو طالب حسن، **قراءة سياسية وقانونية في حكم محكمة العدل الدولية**، جريدة الأهرام المصرية، العدد 125، آذار 2001.

(2) **إنشاء مجلس تنسيق سعودي – قطري لتعزيز التعاون في مختلف المجالات**، الإقتصادية السعودية، 7 تموز 2008.

(3) **90% من واردات قطر الخليجية مصدرها السعودية والإمارات والبحرين**، الإقتصادية السعودية، 6 آذار 2014.

(4) **ذكرى الغزو**، الوطن القطرية، 2 آب 2011.

(5) الزعاترة ياسر، **"الحراك البحريني بين القرضاوي وحسن نصر الله"**، العرب القطرية، العدد 8319، 23 آذار 2011

(6) سلوم شهيرة، **حكاية ملك السعودية وعقيد ليبيا: محاولات اغتيال... ومصالحة**، جريدة الاخبار اللبنانية، العدد 1360، 11 آذار 2011.

(7) شلهوب إيلي، **كيف تدحرج موقف آل سعود نحو الحرب في اليمن ؟**، جريدة الأخبار اللبنانية، 17 نيسان 2015.

(8) **الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني: تصويب**، صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد 10828، 21 يوليو 2008.

(9) منيسي أحمد، **الجذور التاريخية للنزاع القطري ـ البحريني**، جريدة الأهرام المصرية، العدد 125، آذار 2001.

(10) **نتائج مثمرة لإجتماع مجلس الأعمال القطري ـ السعودي**، جريدة الراية القطرية، 10 شباط 2010.

(11) **وثائق نظام القذافي (1): نظام القذافي وضع خطة لتجنيد آلاف المرتزقة والارهابيين للتسلل عبر حدود السعودية**، جريدة الشرق الاوسط، 18 شباط 2013.

(12) اليوسفي علاء، **هل خسرت المعارضة في حرب الفضاء**، جريدة الاخبار اللبنانية، 12 أيار 2008.

و- انترنت

(1) **أسباب انتشار العنف والتطرف والتكفير**، 3 تشرين الاول 2004، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.aljazeera.net/.../518a228-ce03-4f3...

(2) **الاعلام القطري المقروء والمرئي يتجاهل حادثة " شيخ التحف "**، 14 آذار 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار2015): www.alarabiya.net/articles/.../11203. Html

(3) **اغتيال النائب اللبناني جبران تويني،** 13 كانون الاول 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):
www.aljazeera.net/NR/exeres/C6259861-4B68-4DFE-A961-BCDAEDCFFB2D.htm

(4) أيهم فريد، **هل سيتكرر مشهد تموز في غزة: الصراع القطري ـ السعودي،** انترنت (11 آذار 2015):
www.alhejaz.org/seyasah/017501.html

(5) **تحت الضوء: سحب الجنسية القطرية من آل غفران وحقوق الانسان،** 23 حزيران 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.alarabiya.cc/programs/.../14261. ht...

(6) **تسابق سعودي ـ قطري على الوهابية،** 30 كانون الأول 2011، على الموقع الإلكتروني (17 كانون الثاني 2016):
http://www.alshirazi.com/world/news/2011/012/017.htm

(7) **تضامن عربي رسمي مع مبارك،** 29 كانون الثاني 2011، على الموقع الالكتروني (15 نيسان 2015):
http://www.aljazeera.net/news/pages/e827994b-8ef0-4237-bf5c-b34623734a0e

(8) **تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد،** حزيران 2013، انترنت (3 آذار 2015): www.aljazeera.net/.../

(9) **دول الخليج تعبر عن ارتياحها لانتهاء النزاع القطري البحريني،** 17 آذار 2001، على الموقع الإلكتروني (10 تشرين الأول 2016):
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/e7f6e1de-bfe0-43d3-8495-256be4175a7a

(10) السباعي أحمد، **لماذا تنازل الشيخ حمد عن حكم قطر،** حزيران 2013، انترنت (3 آذار 2015):www.aljazeera.net/.../2013/...

(11) **السنيورة: لبنان سيطلب من الامم المتحدة التحقيق باغتيال تويني،** 12 كانون الاول 2005، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):www.alarabiya.net/Articles/2005/12/12/19408.htm

(12) **شكوى فحكم فغرامة فاعتذار فاتهامات... البعثي سعد البزار والشيخة موزة،** 26 كانون الثاني 2005، على الموقع الالكتروني(11 آذار 2015):...www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t

(13) طه خالد، **ارتفاع الصادرات السورية لقطر،** 10 شباط 2006، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):...www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2

(14) العبد القادر خالد، **التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون: الإنجازات والعقبات،** 16 شباط 2015، على الموقع الإلكتروني (17 كانون الثاني 2016):
http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.htm

(15) العيادي خالد، **تنامي الدور القطري في المنطقة: الاسس والمرتكزات،** كانون الاول 2011، انترنت (3 آذار 2015):
www.arabamericannews.com/.../id_1086...

(16) فاينرن دانييل، دوارتي ريجان، **السعودية تكبح نفوذ قطر السياسي بعرقلة مشاريع الغاز،** 10 آذار 2012، على الموقع الالكتروني (20 آذار2015): www.middle-east-online.com/?id=127269

(17) **قطر تعتنق الوهابية: منافسة للسعودية أم مواجهة لإيران ؟،** 17 كانون الأول 2011، على الموقع الإلكتروني (كانون الثاني 2016): http://www.middle-east-online.com/?id=122194

(18) **قطر تواجه تحديات معالجة سوء ادارة الاستثمارات الخارجية**، موقع صوت العرب، حزيران 2013، على الموقع الالكتروني (3 آذار 2015): www.alarab.co.uk/?p=47367

(19) **مثول شيخ قطري أمام محكمة تشيكية بتهمة ممارسة الجنس مع قاصرات**، 25 نيسان 2005، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015): www.alaribya.net/Articlep.aspx?v=12515

(20) **مجلس الشعب السوري يطالب بمحاكمة خدّام بتهمة "الخيانة العظمى"**، 31 كانون الاول، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015): www.alarabiya.net/articles/.../19936.html

(21) **المعارض السعودي سعد الفقيه يتعرض لمحاولة اختطاف في لندن**، 23 حزيران 2003، على الموقع الالكتروني (12 آذار 2015):...?www.algazeera.net/News/.../archive

(22) نعناع عبد القادر، **التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع ايران نموذجا**، كانون الاول 2013، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015):almezmaah.com/ar/news-view-3605.html

(23) **وضع الحريات وحقوق الانسان في العالم العربي**، 25 نيسان 2005، على الموقع الالكتروني (11 آذار 2015):..وضع-الحريات-وحقو/.../www.aljazeera.net

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

أ ــ المؤلفات

(1) Agwani, M.S., **Politics in the Gulf**, Vikas Publishing House, New Delhi, 1978.

(2) Ahrari, M.E., **"Saudi Arabia, Iran and OPEC: The Dynamics of a Balancing Act"**, In: **The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond**, Editor: M.E. Ahrari, Palgrave Macmillan, U.S.A, 1989.

(3) Al-Alkim, Hassan, **The GCC States in an Unstable World: Foreign – Policy Dilemmas of Small States**, Saqi Books, London, 1994.

(4) Chopin, shahram, tripp, Charles, **Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order: Iran and Saudi Arabia in the balance of power in the gulf**, Oxford University Press for the International Institute for Strategic Studies, Oxford, 1996.

(5) Dickson, H. r. p., **Kuwait and Her Neighbours**, George Allen & Unwin, London, 1956.

(6) Fandy, Mamoun, **(Un) Civil War of Words: Media and Politics in the Arab World**, Praeger Security International, USA, 2007.

(7) Fox, Annette, **The Power of Small States Diplomacy in World War II**, University of Chicago Press, Chicago, 1959.

(8) FROMHERZ, ALLEN J., **QATAR A MODERN HISTORY**, I. B. Tauris and Co Ltd, New York, 2012.

(9) Gause III, F. Gregory, **"Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry"**, In: **Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim**, Editor: W.Howard Wriggins, Columbia University Press, New York, 1992.

(10) Gray, Mathew, **Qatar: Politics and the Challenges of Development**, LYNNE RIENNER PUBLISHERS, LONDON, 2013.

(11) Graz, Liesl, **The Turbulent Gul**f, I. B. Tauris, London, 1990.

(12) Herb, Michael, **Emirs and Parliaments in the Gulf**, In: **Islam and Democracy in the Middle East**, Editors: Laary Diamond and Daniel Blumberg, The John Hopkins University Press, Baltimore, 2003.

(13) Hoary, Enver M., **Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A center of Power**, Catholic Press for the Institute of Middle Eastern and North African Affairs, Beirut, 1973.

(14) Mearsheimer, John, **The Tragedy of Great Power Politics**, W. W. Norton & Company, New York, 2003.

(15) **New Directions in the Study of Foreign Policy**, Editors: C. Herman; J. Rosenau; C. Kegley, Allen & Unwin, Boston, 1987.

(16) Ott, Dana, **Small Is Democratic: An Examination of State Size and Democratic Development**, Garland, New York, 2000.

(17) **Politics, Security and Development in Small States**, Editors: C. Clarke & A. Payne, Allen & Unwin, London, 1987.

(18) **Qatar**, In: **Persian Gulf States: Country Studies**, Editor: Helen Chapin Metz, Library of Congress, Washington, 1994.

(19) **Qatar**, World Almanac of Islamism, American Foreign Policy Council, Washington, 2013.

(20) Rabinovich, Itamar, **Middle East Contemporary Survey: 1987**, Westview Press, London, 1989.

(21) Rahman, H., **The Emergence of Qatar**, KEGAN PAUL, London, 2006.

(22) Safran, Nadav, **Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security**, Cornell University Press, U.S.A, 1988.

(23) **Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior**, Editor: J. Hey, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2003.

(24) Steinberg, Guido, **"The Wahhabi Ulama and the Saudi State : 1745 to the present''**, In: **Saudi Arabia in the Balance**, Editors: Paul Aarts & Gerd Nonneman, Hurst& Co., London, 2005.

(25) Ulrichsen, Kristian, **Qatar and the Arab Spring**, C. Hurst & Co Publishers Ltd., London, 2014.

(26) Zahlan, Rosemarie, **The Creation of Qatar**, Barnes and Noble Books, New York, 1979.

ب – الدراسات والأوراق البحثية

(1) Barakat, Sultan, **The Qatari Spring: Qatar's Emerging Role in Peacemaking**, LSE Kuwait Programme Working Paper, No 24, LSE, London, 2012.

(2) Barakat, Sultan, **Qatari Mediation: Between Ambition And Achievement**, Analysis Paper, Number 12, Doha, Brookings Doha Center, Doha, November 2014.

(3) Blanchard, Christopher M, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service, Washington, 2008.

(4) Blanchard, Christopher M, **Qatar: Background and U.S. Relations**, Congressional Research Service, Washington 2014.

(5) Commonwealth, Secretariat, **A Future for small States: Overcoming Vulnerability**, Secretariat Commonwealth, London, 1997.

(6) Dorsey, James M., **Wahhabism vs. Wahhabism: Qatar Challenges Saudi Arabia**, RSIS Working Paper, Number 262, S.Rajaratnam School of International Studies, Singapore, 2013.

(7) Elashmawy, Sherif, **THE FOREIGN POLICIES OF SAUDI ARABIA AND QATAR TOWARDS THE ARAB UPRISINGS: The cases of Egypt, Libya and Bahrain**, ECPR Graduate Student Conference Paper, University of Innsbruck, Austria, 2014.

(8) Haykel, Bernard, **Saudi Arabia and Qatar in a Time of Revolution**, Gulf Analysis Paper, CSIS, Washington, 2013.

(9) Kevlihan, Rob **Small states in the International System: What theories of international relations have to say**, Kimmage Development Studies Centre, Ireland, 2014.

(10) KHATIB, LINA, **Qatar and the Recalibration of Power in the Gulf**, Carnegie Paper, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Washington, 11 September 2014.

(11) Khatib, Lina, **Saudi Arabia's Comeback Via Yemen**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Washington, 1 April 2015.

(12) Knights, Michael, Solomon-Schwartz, Anna, **The Broader Threat from Sunni Islamists in the Gulf**, Policy Watch, Number 883, Washington Institute for Near East Policy, Washington, 2004.

(13) Laub, Zachary, **Yemen in Crisis**, Report, Council on Foreign Relations, New York, 29 April 2015.

(14) Martini, Jeffrey, Others, **The outlook for Arab Gulf Cooperation**, Rand Corporation, U.S.A, 2016, p 10.

(15) Naseer Mohamed, Ali, **The Diplomacy of Micro - States**, Discussion Papers in Diplomacy, Clingendael, Netherlands, 2010.

(16) Rieger, Rene, **In Search of Stability: Saudi Arabia and the Arab Spring**, GRM Papers, Gulf research Center, Cambridge, 2014.

(17) **Saudi Arabia Sent Death Row Inmates to Fight in Syria in Lieu of Execution**, Global Research, Montreal, 21 January 2013.

(18) Steinberg, Guido, **Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy**, SWP Comments, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2012.

(19) Steinberg, Guido, **Leading the Counter – Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring**, SWP RP 7, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2014.

(20) Wehrey, Frederic, **ENDING LIBYA'S CIVIL WAR: Reconciling Politics, Rebuilding Security**, Carnegie Paper 223, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Washington, September 2014.

(21) **Yemen: Defusing the Saada Time Bomb**, Middle East Report, Number 86, International Crises Group, London, 2009.

ج – الدوريات

(1) Abadi, Jacob, **Qatar's Foreign Policy: The Quest for National Security and Territorial Integrity**, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ,Volume 63 , Number 3, 2009.

(2) Collins, Alan, "**state-induced security dilemma maintaining the tragedy**", Cooperation and Conflict, Volume 39, Number 1, Sage Publication, Denmark, 2004.

(3) cotter, John, **cultural security dilemma and ethnic conflict in in Georgia**, The Journal of Conflict Studies, Volume 19, Number 1, 1999.

(4) Dickinson, Elizabeth, **The Case Against Qatar**, Foreign Policy, 30 September 2014.

(5) East, Maurice, **Size and Foreign Policy Behavior: ATest of Two Models**, World Politics, Volume 25, Number 4, Cambridge University Press, United Kingdom, July 1973.

(6) Friedman, Brandon, **"Battle for Bahrain: What one uprising meant for the Gulf states and Iran"**, World Affairs, March/April 2012.

(7) Jervis, Robert, **Cooperation Under the Security Dilemma**, World Politics, Volume 30, Issue 2, Johns Hopkins University Press, U.S.A, 1978.

(8) Kamrava, Mehran, **Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar**, Middle East Journal**,** Volume 63, Number 3, 2009.

(9) Kamrava, Mehran, **Mediation and Qatari Foreign Policy**, Middle East Journal, Volume 65, Number 4, 2011.

(10) Keohane, Robert, **The Big Influence of Small Allies**, Foreign Policy, Number 2, 1971.

(11) Kinninmont, Jane, **"keeping it in the family"**, Foreign Policy, 3 November 2011.

(12) AL QASSEMI, SULTAN, **How Saudi Arabia and Qatar Became Friends Again**, Foreign Policy, 21 July 2011.

(13) **"Qatar –Algeria relations under strain"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 914, Cross – border Information, United Kingdom, 9 December 2011.

(14) **"Qatar and Libya Open a New Geopolitical Axis in North Africa"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 907, Cross – border Information, United Kingdom, 2 September 2011.

(15) **"Qatar Takes a Bold Diplomatic Risk in supporting Benghazi's Transitional Government"**, Gulf states Newsletter, Vol 35, No 898, Cross – border Information, United kingdom, 8 April 2011.

(16) Roberts, David, **Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives**, Mediterranean Politics, Volume 17, Number 2, Taylor & Francis (Routledge), London, 2012.

(17) Roberts, Hugh, **"Who said Gaddafi had to go?"**, London Review of Books, Vol 33, No 22, 17 November 2011.

(18) Rabi, Uzi, **"Qatar's Relation with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms"**, The Middle East Journal, Vol 63, No 3, Middle East Institute, Washington, Summer 2009.

(19) Razzouk, Nayla, **"Egypt to Receive $4 Billion Economic Aid from Saudi Arabia, SPA Reports"**, Bloomberg, 21 May 2011.

(20) Valbjorn, Bank, **Signs of a New Cold War: The 2006 Lebanon War and the Sunni – Shi`i Divide**, Middle East Report, Number 242, Middle East Research and Information Project, Washington, 2007.

(21) Waltz, Kenneth, **"Structural Realism after the Cold War"**, International Security, Vol. 25, No. 1, MIT Press for the Belfer Center for Science and International Affairs, United States, 2000.

(22) Wilcox, Wayne, **The Influence of Small States in a Changing World**, Annals of the American Academy of political and Social Science, Volume 372, 1976.

د ــ الصحف

(1) Chulov, Martin, Weaver, Matthew, **Saudi Arabia backs arming Syrian opposition**, The Guardian, 24 February 2012.

(2) DICKEY, CHRISTOPHER, **VP BIDEN APOLOGIZES FOR TELLING TRUTH ABOUT TURKEY, SAUDI AND ISIS**, THE DAILY BEAST, 5 October 2014.

(3) Entous, Adam, **A veteran Saudi Power Player Works To Build Support to Topple Assad**, The Wall Street Journal, 25 August 2013.

(4) Fisk, Robert, **"America's secret plan to arm Libya's rebels"**, The Independent, 7 March 2011.

(5) Hatlani, Ibrahim, **Saudi Arabia wrestles with its identity**, The Daily Star, 12 July 2013.

(6) KIRKPATRICK, DAVID D., **Arab League Endorses International Action**, The New York Times, 1 September 2013.

(7) **"Qatar: Al Jazeera faces tough questions as Doha backs Saudi troops in Bahrain"**, Los Angeles Times, 15 March 2011.

(8) **Qatar extends its influence still further**, Daily Telegraph, May 2010.

(9) ROGIN, JOSH, **AMERICA'S ALLIES ARE FUNDING ISIS**, THE DAILY BEAST, 14 June 2014.

(10) Rola, khalaf, **Lunch with the FT: Sheikh Hamad Bin-Jaber al-Thani**, Financial Times, 15 April 2016.

(11) Rose, David, **The Gaza Bombshell**, Vanity Fair, April 2008.

(12) Sallam, Mohammed, "**Yemeni – Saudi Forces Attack Houthis from Saudi Arabia "**, Sana'a, Yemen Times, 7 Dec 2009.

(13) Sanger, David E, **Rebel Arms Flow Is Said to Benefit Jihadists in Syria**, The New York Times, 14 October 2012.

(14) **''Saudi to Pump $1b Investment into Yemen''**, The Saudi Gazette, 13 August 2010.

(15) **"Saudis told Obama not to humiliate Mubarak"**, The Times, 10 February 2011.

(16) **"Tiny Kingdom's Huge Role in Libya Draws Concern"**, Wall Street Journal, 17 October 2011.

(17) Trofimov, Yaroslav, **In Quiet Revolt, Qatar Snubs Saudis With Women's Rights**, WSJ, 24 October 2002.

(18) **US embassy cables: Al – Jazeera proves useful tool for Qatari masters**, The Guardian, Dec 2010.

(19) Wehrey, Frederic, "**Is Libya a proxy war?**", The Washington Post, 24 October 2014.

(20) **"Why Saudi Arabia is Taking a Risk by Backing the Egyptian Coup"**, The Guardian, 20 August 2013.

هـ – إنترنت

(1) BARNARD, ANNE, **Syrian Rebels Say Saudi Arabia Is Stepping Up Weapons Deliveries**, 12 September 2013, 15 July2015<http://mobile.nytimes.com/2013/... weapons-deliveries.html>.

(2) **EDITOR OF AL – SHARK AL – AWSAT: CUTTING QATAR BACK DOWN TO SIZE**, April 2007, 11 March 2015 <databank.isranet.org/article.asp?article…>.

(3) Escobar, Pepe **"Exposed: The US-Saudi Libya Deal"**, Asia Times Online, 2 April 2011, 20 April 2015 <http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/MD02Ak01.html>.

(4) **"GCC calls for UN action on Libya"**, Gulf News, 8 March 2011, 20 April 2015<http://gulfnews.com/news/region/libya/gcc-calls-for-un-action-on-libya-1.773101>.

(5) Hashim, Mohanad, **Iraq and Syria: Who are the foreign fighters?**, BBC, 3 September 2014, 15 July 2015<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29043331>.

(6) **It's official: Qatar has sent troops to Bahrain**, Doha News, 19 March 2011, 1 June 2015<http://dohanews.co/its-official-qatar-has-sent-troops-to-bahrain/>.

(7) Law, Bill, **"Saudi Crackdown Takes on Sectarian Character"**, BBC, 14 December 2011, 15 May 2015<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16052343>.

(8) McDowall, Angus, **son of former Saudi crown prince named deputy defense minister**, Reuters, 6 August 2013, 15 July 2015<http://mobile.reuters.com/article/ieUSBRE97513U2...>.

(9) Al- Muslimi, Farea, **Qatar Encroaches on Saudi Influence in Yemen**, ALMONITOR, 20 August 2013, 1 July 2015<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/08/qatar-encroaches-saudi-influence-yemen.html>.

(10) Oweis, Khaled, **Suadi-Qatar rivalry divides Syrian opposition**, REUTERS, 15 January 2014, 20 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBREA0E1G720140115>.

(11) Oweis, Khaled, Solomon, Erika, **Syrian opposition chooses Saudi-backed leader**, REUTERS, 6 July 2013, 3 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBRE9650A620130706>.

(12) **“Profile: Al-Arabiya TV”**, BBC News, 25 November 2003, 11 March 2015<http://news. bbc.co.uk/1/hi/world/middle east/3236654.stm>.

(13) **Qatar accuses Syrian government of genocide after failed truce**, CNN, 30 October 2012, 3 August 2015<http://edition.cnn.com/2012/10/30/world/meast/syria-civil-war/>.

(14) **Qatar discloses mediation in Iraq, Libya and Sudan**, Arabic News, January 2004, 1 March 2015< http: //www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/040101/2004010111.html>.

(15) **Qatar’s Emir Suggests Sending Troops to Syria**, Al Jazeera, 14 January 2012, 3 August 2015<http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/01/20121146422954697.html>.

(16) **Saudi prince’s swipe at tiny Qatar draws riposte**, Reuters, 29 August 2013, 3 August 2015<http://mobile.reuters.com/article/idUSBRE97S0JF20130829>.

(17) **Sudan to review chad peace deals in Qatar**, Reuters, April 2009, 1 March 2015< http://www.reuters.com/article/homepageCrises/idUSLU641448._CH_.2400>.

(18) **The Advent of Terrorism in Qata**r, Oxford Analytica, 25 March 2005, January 2016<http://www.forbes.com/2005/03/25/cz_0325oxan_qatarattack.html>.

(19) **The Islamic State**, MAPPING MILITANT ORGANIZATIONS, STANFORD UNIVERSITY, 20 August 2015<http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/1>.

(20) **The Saudi Cables: Examining Saudi cables on Yemen**, 20 June 2015, 1 July 2015<http://saudicableleaks.wordpress.com/category/wikileaks/>.

(21) Ulrichsen, Kristian, **“Libya and the Gulf: Revolution and Counter-revolution”**, Hurst Publishers Blog, 16December 2011, 20 April 2015< http://www.hurstpublishers.com/libya-and-the-gulf-revolution-and-counterrevolution/>.

(22) **U.S. Wary as Qatar Ramps up Support of Syrian Rebels**, NPR, 26 April 2013, 3 August 2015<http://www.npr.org/2013/04/26/179248222/u-s-wary-as-qatar-ramps-up-support-of-syrian-rebels>.

الفهرس

المقدمة.....1

الفصل الأول: نشأة الدولتين وتطور العلاقات حتى بداية التسعينيات.....5

المبحث الأول: ظروف النشأة والمحدّدات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية.....6

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة والمراحل التاريخية لقيام السعودية وقطر.....6

أولاً: السياسة الخارجية للدول الصغيرة ودور المهيمن الإقليمي.....6

ثانياً: المأزق الأمني.....11

ثالثاً: نشأة السعودية وقطر.....13

المطلب الثاني: المحدّدات الأساسية للعلاقات السعودية ـ القطرية.....24

أولاً: محدّدات تاريخية جغرافية إقتصادية.....24

ثانياً: محدّدات دينية.....29

ثالثاً: محدّدات أمنية.....34

المبحث الثاني: تطور العلاقات السعودية ـ القطرية حتى بداية التسعينيات 39

المطلب الأول: العلاقات السعودية ـ القطرية حتى أواخر السبعينيات 39

أولاً: الحدود السعودية ـ القطرية.....39

ثانياً: إتحاد إمارات الخليج.....43

ثالثاً: الوساطة السعودية والنزاع القطري ـ البحريني.....47

المطلب الثاني: العلاقات السعودية ـ القطرية منذ أواخر السبعينيات حتى بداية التسعينيات 51

أولاً: مجلس التعاون الخليجي.....51

ثانياً: الحرب العراقية ـ الإيرانية.....55

ثالثاً: الغزو العراقي للكويت.....60

الفصل الثاني: ظروف التباعد وتحوّله إلى صِدام.....65

المبحث الأول: التنافس على زعامة العالم العربي..... 66

المطلب الأول: تنامي الدور القطري.....66

أولاً: التحوّلات في الخليج وبداية الحالة القطرية.....66

ثانياً: قطر كوسيط إقليمي.....71

ثالثاً: مقوّمات الدور القطري.....77

المطلب الثاني: السياسة السعودية لمواجهة النفوذ القطري.....83

أولاً: محاولة إضعاف دور قطر.....83

ثانياً: قناة العربية في مواجهة قناة الجزيرة.....87

ثالثاً: تحديات أخرى.....93

المبحث الثاني: وصول التنافس إلى صِدام مسلح.....98

المطلب الأول: الربيع العربي وانعكاساته على العلاقات بين البلدين.....98

أولاً: تونس ومصر.....98

ثانياً: ليبيا.....104

ثالثاً: البحرين واليمن.....109

المطلب الثاني: الواقع السوري نموذجاً لحدّة الصراع ومستقبل العلاقات السعودية - القطرية.....115

أولاً: السياستان السعودية والقطرية تجاه الأزمة السورية.....115

ثانياً: أثر السياستين السعودية والقطرية على الساحة السورية.....122

ثالثاً: أفاق التعاون والتصادم بين السعودية وقطر.....125

الخاتمة.....129

لائحة المراجع.....133